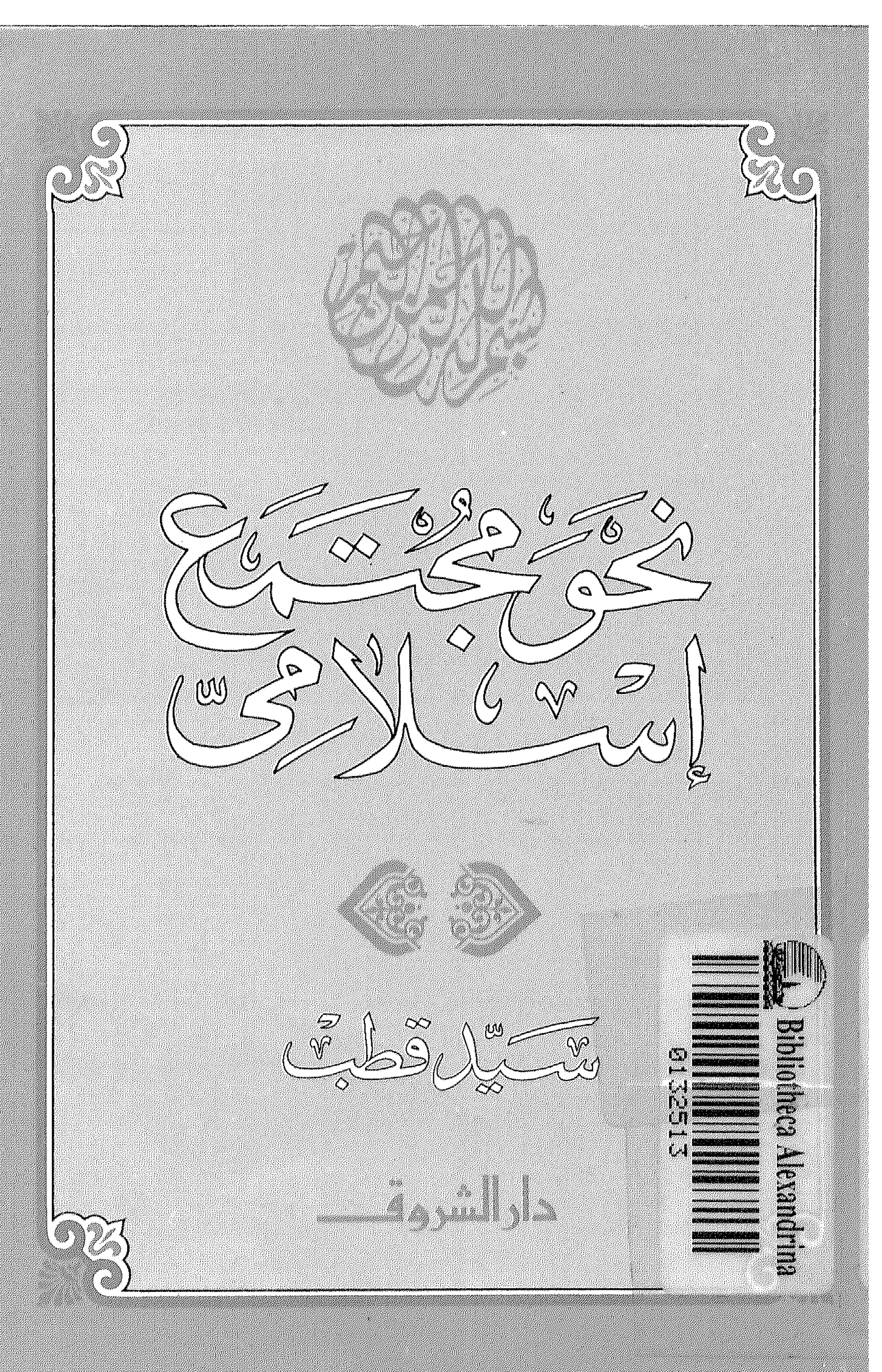
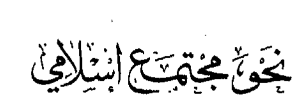

نحو مجتمع إسلامى
سيد قطب
دار الشروق
Bibliotheca Alexandrina
01332513




نحو مجتمع إسلامي

الطبعة السابعة
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م

الطبعة الثامنة
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

الطبعة التاسعة
١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

الطبعة العاشرة
١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف : ٧٧٤٨١٤ - ٧٧٤٥٧٨
برقيا : شروق - تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
برقيا : داشروق - تلكس : SHOROK 20175 LE

سيد قطب



دار الشروق



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الدعوة الاسلامية اليوم حاجة بشرية عامة، قبل أن تكون، حاجة الوطن الاسلامي ، نعم إن الوطن الاسلامي الكبير الممتد من شواطىء الاطلنطي إلى شواطىء الهندي والباسفيكي ، والتغلغل في قلب أوربة وإفريقية وآسيا في حاجة أولية إلى هذه الدعوة ، ولن يكون له بغيرها كيان حقيقي . ولكن البشرية كلها ليست اليوم بأقل حاجة إلى هداية الإسلام من ذلك الوطن الإسلامي الخاص .

وسواء أكانت البشرية تحس هذه الحقيقة أم لا تحسها ، فإن هذا لا يغير من وضعها شيئاً فحاجة المريض إلى الطب والعلاج لا تتوقف على شعور المريض بهذه الحاجة ، بل إنه كثيراً ما يرفض تناول الدواء ، وكثيراً ما ينفر من الطبيب ، وكثيراً ما يدعي الصحة والقوة وهو اشد ما يكون حاجة إلى الطبيب والدواء .

كتب «ج . ه . دينسون» في كتابه : «العواطف كأساس

للحضارة» يصف القوة التي سبقت بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم يقول :

« ففي القرنين الخامس والسادس كان العالم المتمدين على شفا جرف هارمن الفوضى لأن العقائد التي كانت تعين على إقامة الحضارة كانت قد انهارت ، ولم يك ثم ما يعتد به مما يقوم مقامها ، وكان يبدو ان المدينة الكبرى التي تكلف بناؤها جهود اربعة الآف سنة مشرفة على التفكك والانحلال ، وإن البشرية توشك أن ترجع ثانية إلى ما كانت عليه من الهمجية ؛ إذ القبائل تتحارب وتتناحر ، لا قانون ولا نظام . أما النظم التي خلقتها المسيحية فكانت تعمل على الفرقة والانهيار بدلاً من الاتحاد والنظام ، وكانت المدنية كشجرة ضخمة متفرعة امتد متفرعة امتد ظلها إلى العالم كله — واقفة تترنح وقد تسرب اليها العطب حتى اللباب .. وبين مظاهر هذا الفساد الشامل ولد الرجل الذي وحد العالم جميعه » .

والبشرية اليوم ليست احسن حالاً وإن اختلفت الأسباب ان الحيرة والقلق والشرود والاضطراب تزين كلها على الضمير البشري في كل مكان في البلاد التي كانت تعتنق ديانة سماوية أو في البلاد الوثنية على السواء ، لم يعد هنالك يقين في شيء حتى يجد الضمير البشري في ظله الهدوء والراحة والقرار . لم يعد هذا الضمير يطمئن إلى عقيدة أو مبدأ أو وضع أو نظام . لقد فضت أوربة وأمريكا عنها كل مقدساتها القديمة ابتداء من

أخطاء أو ينبه إلى محاذير أو يدلل على جدوى أو يختط آفاقاً للبحث والدرس ، فإن الحصاد النهائي لهذه الدراسات يكمن في كونها تلتزم بالمنهج المادي والرؤية الجدلية التاريخية التي يرى الكاتب أنه لا مندوحة عنها إذا رمنا علمنة التاريخ والتراث العربي الإسلامي والانعتاق به من إسار عوامل تضبيبه من غيبية وإثنية وإقليمية وما شابه .

يعرض الموضوع الأول « لفكرة التاريخ بين الإسلام والماركسية » . ويتصدى لإثبات منطلقات رؤية مادية جدلية تاريخية في القرآن الكريم من ناحية وفي مقدمة ابن خلدون من ناحية أخرى . وفي الحالين معاً استهدف الكاتب من رصد الآيات القرآنية والنصوص الخلدونية الكشف عن أبعاد تلك الرؤية وإثبات أن الإسلام لا يتعارض مع الماركسية معرفياً على الأقل . ويدعو إلى ضرورة تجاوز « الحساسيات » الأخطبوطية بصدد العلاقة بين الدين والعلم على أساس أنها علاقة تكامل لا علاقة نفي .

أما الموضوع الثاني عن « سياسة المرابطين الفكرية بين التأييد والتنديد » فهو دراسة « مجهرية » تحاول سبر النصوص القديمة ومناقشة الدراسات الحديثة حول موضوع اختلف الباحثون بصدده وقدر للباحث إيجاد حل لإشكاليته . بعد حوار مع أصحاب الرؤى والمناهج المثالية التي أسفرت عن عجزها سواء في مجال « التحقيق » أو في ميدان « التفسير » . وبالتالي يؤكد جدوى منهجه ورؤيته لا من خلال السجال النظري المجرد إنما من واقع التطبيق العلمي .

يعرض الموضوع الثالث المعنون « القطيعة الإبستمولوجية بين

الانتاج . والمال . واللذه . وروسيا على الضفة الأخرى كفرت بالله الواحد واتخذت لها آلهة المادة ، والاقتصاد ، وكارل ماركس.

ولكن شيئاً فشيئاً اخذت البشرية تتبين أن هذه الآلهة وتلك إنما تقود العالم كله إلى حروب طاحنة واستعمار بغيض . وحيوانية تنتكس إلى مدارج البشرية الأولى ؛ وان العقد النفسية والأمراض العصبية ؛ والقلق الفردي والعائلي والاجتماعي والدولي هي البركات التي تتلقى بها تلك الآلهة الكافرة عبادها المتحمسين !

ولست أدري كيف يعيش الناس في روسيا السوفيتية وراء الستار الحديدي ولو كانوا يعيشون — كما تدعى الابواق الشيوعية — لما كان لهذا الستار الحديدي ضرورة ، ولرحبت الحكومة السوفيتية بمن يطلبون زيارتها لرؤية ما فيها . ولتركت الشعب الروسي يطلع على نظم العالم الأخرى وهي مطمئنة إلى أنه سيؤثر نظامه ويتحمس له ، ويلعن النظم الاخرى .

ولكني أدري كيف يعيش الناس في أمريكا . بلد الانتاج الفخم والثراء الفاحش واللذائذ المباحة .. لقد شهدتهم هنالك والقلق العصبي يأكل حياتهم على الرغم من كل مظاهر الثراء والنعمة ووسائل الراحة . إن متاعهم هياج عصبي ومرح حيواني وإنه يخيل اليك أنهم هاربون دائماً من أشباح تطاردهم ، إنهم الآت تتحرك في جنون وسرعة وهياج لا يقر له قرار . وكثيراً ما كان يخيل إلي أن الناس هناك في طاحونة دائرة لا

تني ليل نهار ، صباح مساء، تطحن بهم ويطحنون ، لا يهدأون لحظة . ولا يطمئنون إلى أنفسهم ولا إلى الحياة من حولهم — إن كانوا يحسون ما حولهم — ليست هنالك لحظة للتأمل ، ولا حتى للشعور بالحياة ذاتها وهي تدور حتى أوقات راحتهم ورياضهم في المنتزهات والغابات وعلى شواطىء الأنهار والبحيرات ... تراهم فيها فنحس أنهم في « شغل ؛ » كأي شغل خلال العمل؛ وكل ما هنالك من فارق أنهم في مكان غير المكان ، وفي عمل غير العمل . ولكن لا راحة ولا هدوء ولا تأمل ، ولا اطمئنان.

إنهم ينتجون كثيراً . ما في ذلك شك . إنهم يكسبون كثيراً ما في هذا شك ايضاً ولكن لمن ينتجون ولمن يكسبون ؟ لذات الكسب ولذات الانتاج ؛ العنصر الإنساني لا وجود له ، تأمل ذلك الكسب وذلك الانتاج الاحساس بدوافعه ونتائجه في يقظة فكر وحساسية قلب ، تذوقه بحس الانسان المتميز عن حس الآلة .. كل ذلك لا تلمحه في سيما وجه ولا في تعبير لسان !

إنها الطاحونة الدائرة ليل نهار : تطحن ، وتبعثر ما تطحنه . وتجمعه مرة أخرى لتطحنه من جديد ! والناس والاشياء والزمان والمكان .. كلها تدور في تلك الطاحونة الدائرة التي لا تكل ولا تمل ، ولا تكف لحظة عن الدوران ..

إنه الدوار !!!

هدوء القلب . اطمئنان النفس . راحة الضمير . لذة الفرح اليقظ بثمرات الجهد والارتياح . المودات الحلوة بين الناس

التجاوب الروحي بين الاصدقاء . الاهتمامات الناشئة عن الوشائج الوثيقة في الاسرة تلك المشاعر التي تشعر الفرد أنه ليس وحده . وتمنحه الثقة والطمأنينة والراحة بعد الجهد والكد والعناء العقيدة في قوة أكبر من قوة الأرض ، تلك العقيدة التي تشعر الفرد أنه ليس ذرة تائهة في هذا الكون العريض بلا أصل ولا قرار .. كل هذا لا وجود له في قاموس الحياة الامريكية ، ولا في محيط النفس الامريكية .

إنه الخواء !!!

الخواء على الرغم مما يبدو من زحمة في الحياة وامتلاء .

هنالك مرح كثير ، يخيل إلى من لا يعرف أنه سعادة ... تلك الضحكات التي ترن في الهواء . تلك «المهارشات» التي تتحسس مساقط اللذة في الأجساد . تلك الكؤوس التي لا تفرغ من الخمر ، تلك الضجة التي لا تهدأ ولا تسكن .. ولكنه المرح الحيواني لا السعادة ، ولا الفرح ، إز عربدة السكارى ليست سعادة ، كذلك المرح الحيواني ليس فرحاً ، إنه انطلاق الطاقة المكبوته تحت ضغط العمل المرهق . إنها قرقعة كقرقعة الآلات لتفريغ البخار ...

ولكن أين الانسان ؟ في كل هذا الركام ؟ أين الأنسان المتميز عن الآلة وعن الحيوان ؟ ولست اتصور من وراء الفلسفة المادية في روسيا إلا حياة أحط من تلك الحياة . فحتى ذلك المرح الحيواني الناشيء من الطلاقة والثراء في امريكالا

أتصوره هناك ؛ وفي هذا الدرك تستقر البشرية اليوم في الشرق وفي الغرب سواء .

إن البشرية كلها في حاجة الينا : في حاجة إلى عقيدة في الضمير ، يستروح في ظلها من هذا الهجير القائظ . ولطمئن في رحابها من ذلك القلق ، ويستقر في حضنها إلى قرار .

لقد تعب هذا الضمير البشري من الجري وراء ذلك الإله المتقلب .. العلم . الذي يحطم موازينه في كل لحظة ، ويكفر بمخلوقاته وتكفر به مخلوقاته ، كلما انتهى إلى رأى جديد .

إن العقل قد يملك أن يتابع خطوات ذلك الأله المتقلب ، أما الضمير ففي حاجة إلى ثبات واطمئنان وقرار .

ولقد تعبت البشرية من الارتكاس في حمأة اللذائذ ؛ ومن عبادة المادة واللذة والأنتاج إن الانتاج يجب أن يكون خادماً للبشرية لا أن تصبح البشرية خادمة له. وإن اللذة يجب أن تكون ملكاً لصاحبها لا أن تستعبده وتستذله ..

والعقيدة في الله هي التي تمنح البشر حريتهم في وجه اللذائذ وفي وجه الآلات !

والعقيدة في الله يجب في الوقت ذاته ألا تكون قيداً للعقل . ولا سجناً للفطرة ، ولا حائلاً دون الانتاج والنمو في الحياة .

ومن ثم يبرز الاسلام وتتميز دعوة الإسلام ، وتتجلى حاجة البشرية كلها الينا في هذا الأوان .

حاجة الضمير الفردي إلى الاسترواح والثقة والاطمئنان .

وحاجة العقل البشري إلى الطلاقة والحرية والنشاط .

وحاجة الاسرة الخاصة إلى الحماية والرعاية والثبات .

وحاجة الاسرة البشرية إلى التعارف والتعاون والسلام .

وحاجة الفرد إلى الاعتراف بوجود وخصائصه وفطرته .

وحاجة المجتمع إلى الحماية والتوازن والاستقرار .

إن شجرة الحضارة البشرية تهتز وترنح اليوم كما كانت تهتز وترنح قبيل مولد « الرجل الذي وحد العالم جميعه » فما أشد حاجة البشرية إلى رسالة هذا الرجل لتنقذها مرة أخرى .

إن البشرية كلها في حاجة الينا : في حاجة الينا : في حاجة إلى عقيدتنا ، وفي حاجة إلى مبادئنا ، وفي حاجة إلى شريعتنا ، وفي حاجة إلى نظامنا الاجتماعي ، الذي يكفل الكفاية لكل فرد ، ويكفل الكرامة لكل إنسان . ويكفل سلام الضمير وسلام البيت وسلام المجتمع . كما يكفل السلام الدولي العام.

ومن هذه الحاجة الإنسانية — بعد عقيدتنا في الله — نحن نستمد قوتنا وثباتنا على الدعوة إلى عقيدة الإسلام وشريعته ونظامه الاجتماعي الخاص ، وسنثبت — بعون الله — ولو تخطفنا الشر والطغيان من كل مكان .

إن البشرية كلها في حاجة إلينا .. ومن ثم تبدو جسامة الجريمة التي يرتكبها . من يحاولون ان نذوب في أية حركة أو أية منظمة أو أي اتجاه في داخل الوطن الإسلامي أو خارجه على السواء .

إن الذين يريدون لنا أن نذوب في حركة قومية ، أو في كتلة دولية أو في اتجاه عالمي – على فرض أن هناك اتجاهاً عالمياً – إنما يرتكبون جريمتهم في حق البشرية كلها ، قبل أن يرتكبوها في حق الإسلام أو الوطن الإسلامي ..

إن مهمتنا أن نتميز وأن نحمل الشعلة للضالين في شعاب الارض وفي متاهات الصحراء .

ان مهمتنا أن ننقذ ، البشرية من الحمأة الآسنة التي تتمرغ فيها اليوم ، لا أن نذوب معها في تلك الحمأة الآسنة والله معنا، والبشرية كلها ستعرف يوماً ؛ أن نبوءة الله حق : « وكذلك جعلناكم أمة واحدة لتكونوا شهداء على الناس » .[1]

---

(١) سورة البقرة : ١٤٣ .



نحو مجتمع إسلامي



المستقبل للإسلام

عندما نتحدث عن النظام الاجتماعي الإسلامي ، فنحن لا نتحدث عن نظام تاريخي عاش في الماضي ، وأصبح إحدى ذكريات التاريخ . . . إنما نتحدث عن نظام حي ، وننظر في صوره وأوضاعه كما يمكن أن يكون الآن أو في المستقبل .

كذلك نحن لا نتحدث عن هذا النظام بوصفه نظاماً محلياً ، في حدود ما يعرف اليوم باسم « العالم الإسلامي» إنما نحن نتحدث عنه بوصفه نظاماً عالمياً ، يمكن أن تتجه البشرية كلها اليه بحكم أنه النظام الوحيد ، الذي يملك أن يلبي حاجات هذه البشرية في حدود أوسع ، وإلى أماد أطول ، من كل نظام عرفته الإنسانية حتّى هذه اللحظة .

يقول الفيلسوف الانجليزي المعاصر « برتراند راسل » : « لقد انتهى العصر الذي يسود فيه الرجل الأبيض — وبقاء تلك

السيادة إلى الأبد ليس قانوناً من قوانين الطبيعة ــ وأعتقد أن الرجل الأبيض لن يلقى أياماً رضية كتلك التي لقيها خلال أربعة قرون »[1] .

وهي نبوءة صحيحة على ضوء الوقائع التي تتمخض عنها هذه الأيام ، وعلى ضوء التجارب الإنسانية فيما سلف من حضارات وعلى ضوء الحقائق الأساسية للحياة البشرية .

لقد انتهى العصر الذي يسود فيه الرجل الأبيض ، لأن حضارة الرجل الأبيض قد استنفدت أغراضها ، ولم يعد لديها ما تعطيه للبشرية من مبادىء وأفكار تسمح للحياة بنمو جديد ، وتطور جديد ؛ وكل حضارة إنما تعيش بمقدار ماتملك أن تعطي البشرية من رصيد في إدراك الحياة ، وبمقدار ما يسمح هذا الرصيد للحياة بالامتداد والنمو والترقي .

ولقد كانت مبادىء الثورة الفرنسية : « الحرية والإخاء والمساواة » هي آخر ما أثمرته حضارة الرجل الأبيض في الغرب ، ولم تثمر بعد ذلك شيئاً ذا قيمة في عالم المبادىء والمثل والأفكار ، ولقد أدت مبادىء الثورة الفرنسية دورها في العالم الغربي وانتهت إلى غاياتها التي كانت تعنيها في إبّانها . . .
ولكن هذه الغايات كانت محدودة بفترة معينة من الزمن ، وبآفاق محدودة من المدلولات ، فلم تعد تلبي اليوم حاجات البشرية ،

---

(١) جريدة الأهرام بتاريخ ٩ آب (أغسطس) ١٩٥١ .

ولم تعد مراميها التي قصدت اليها حينذاك تلبي مفاهيم البشرية لهذه الألفاظ ذاتها في القرن العشرين !.

كان مدلول كلمة الحرية في الثورة الفرنسية هو الحرية الشخصية في كل ميدان من ميادين الحياة ! وكان هذا المفهوم يلبي حاجة أوربا في ذلك العصر، لأنه ينقذ الفرد من تحكم الكنيسة في حياته الروحية، ومن تحكم الاشراف في حياته العملية، ومن تحكم الدولة في حرياته القانونية . . . ولكن شيئاً فشيئاً أخذت الحرية المطلقة للأفراد تؤذي المجتمع أو تؤذي طبقات كبيرة في هذا المجتمع، وببروز العهد الرأسمالي بكل مقوماته كثمرة من ثمرات الحرية، تبين أن الحرية الفردية ذاتها قد أصبحت وهماً لا حقيقة له في عالم الواقع، بل تحولت إلى حرية الاستغلال، استغلال رأس المال للطبقات العاملة؛ ولم يعد بد من نشوء مفهوم جديد لكلمة الحرية غير المفهوم الذي عنته الثورة الفرنسية أو اعتناق مبدأ جديد غير مبدأ الحرية .

وفي كلتا الحالتين يبدو أن هذا المبدأ بمفهومه في الثورة الفرنسية قد استنفد أغراضه، ولم يعد يملك أن يكون مؤثراً إيجابياً في حياة البشرية؛ ولقد بهُتَ مدلول هذا المبدأ في فرنسا ذاتها اليوم، فأصبح لا يعني سوى حرية الشهوة الغريزية على النحو الذي تميزت به «الوجودية».

وكان مدلول كلمة المساواة في الثورة الفرنسية هو المساواة

في الحقوق السياسية والحقوق القانونية التي تكفل لكل فرد حقوقاً متساوية في الانتخابات وأمام القانون في التقاضي ، وكان هذا المفهوم يؤدي للحياة البشرية في أوربا خدمة كبيرة إذ ذاك لأنه يخضع الكنيسة ويخضع الأشراف للمحاكم المادية وللقوانين العادية التي يقف أمامها أفراد الشعب ، كما يخضعهم للضرائب العامة ، ويقضي على تلك الامتيازات التي كانت تعطي نظام الطبقات معنى كريهاً وصورة تزري بالقيمة الإنسانية للكثرة العظمى من الجماهير . . .

ولكن شيئاً فشيئاً أخذ يبدو أن هذه المساواة القانونية لا يمكن تحقيقها في عالم مادي حين تختل الموازين الاقتصادية ، وحين ينقسم الناس إلى ملاك ورأسماليين في جانب ، وعمال ضعفاء أمام رأس المال من جانب آخر . فتولد علاقات الانتاج نوعاً من الضغط تتهاوى أمامه تلك الحقوق النظرية التي يكفلها القانون النظري للجميع .

وبذلك يسقط مبدأ المساواة ، ويصبح لابد لتحقيقه في عالم كالعالم الغربي من ضمانات أخرى غير الضمانات القانونية النظرية : ضمانات اقتصادية وعلاقات إنتاج أخرى غير التي كانت تقوم على مبدأ « الحرية » . . . ومعنى هذا أن مبدأ « المساواة » حسب مدلوله في الثورة الفرنسية : قد استنفد أغراضه ؛ ولم يعد يملك أن يكون مؤثراً إيجابياً في حياة البشرية.

وأما مبدأ « الإخاء » فلم يكن له يوماً ما مدلول حقيقي في العالم الغربي ، لأنه يحتاج في تحقيقه إلى عنصر آخر غير المادة ،

يحتاج إلى روح ، وإلى ضمير ، كما يحتاج إلى فكرة أخرى عن الحياة وعن البشرية غير الفكرة المادية التي تسيطر على أوربا منذ أيام الرومان ،والتي لم تستطع المسيحية أن تؤثر فيها تأثيراً يذكر.

وبذلك ظل مبدأ « الإخاء » منذ اليوم الأول مسألة نظرية ، تقال في الخطب وتكتب في الصحف والكتب ، ولكن مدلولها العملي بعيد عن واقع الحياة ، إذ أن الشعور بالإخوة الإنسانية مسألة أكبر من ثورة محلية ، لا تتورع في ذات الوقت عن الغزو والاستعمار لمجرد المغانم المادية والامتيازات الاقتصادية .

إن الشعور بالأخوة الانسانية معناه الخروج من دائرة القومية الضيقة ، والعنصرية المتعصبة ، وهذا مالم تحاوله أوربا يوماً . . . وبذلك لم تعد كلمة « الإخاء » أن تكون كلمة براقة في مبادىء الثورة الفرنسية .

ثم عقمت أوربا وأمريكا أن تعطي الناس شيئاً جديداً في هذا الحقل ، واتجهت إلى الحقل المادي الصناعي تبدع فيه جديداً كل يوم .

ولكن البشرية لا تستطيع أن تعيش طويلا على إنتاج المصانع وحده . إنما هي في حاجة ملحة دائمة إلى مبادىء وأفكار جديدة ، تسمح لها بالنمو والامتداد والتحول والترقي في حدود هذه المبادىء والأفكار .

ولقد انتهت الحضارة الأوربية الأمريكية إلى أن تقصر همها

على نتاج المصانع ، أما في حقل المبادىء فإنها ظلت تجتر مبادىء الثورة الفرنسية التي فقدت مدلولاتها .

هنا برزت الفكرة الشيوعية أو فكرة التفسير المادي للتاريخ ، لأنها تحتل في عالم المبادىء مساحة أوسع من المساحة التي انتهت اليها مبادىء الثورة الفرنسية في العالم الغربي ، وتشغل الجماعات الانسانية بهدف أكبر من الهدف الفردي المحدود ، الذي تمثله « الوجودية » في فرنسا مثلا ، أو فكرة المنفعة العملية التي تمثلها فلسفة « البراجماتزم » في أمريكا . ذلك أنها الآن تشغل هذه الجماعات بتحقيق هدف عام هو : سيادة طبقة العمال . ومن ثم فهي تعمل حلماً بشرياً أكبر من حياة الأفراد ، وأشمل من شهوات الأفراد ومهما يكن هذا الحلم صغيراً ومحدوداً بالقياس إلى عظمة الحياة الانسانية وامتدادها ، فهو حلم على أية حال . حلم لم تعد الحضارة الغربية تتضمن مثله بعد أيام الثورة الفرنسية ومن هنا هذا الاندفاع العنيف في صفوف الأوروبيين إلى الشيوعية . حتى من أولئك الذين لا يجدون في معداتهم طعم الجوع ، ولا يحسون في جلودهم لذعة العري . ولكنهم آدميون يحسون الخواء المطلق في حضارة الرجل الأبيض ، ولا يجدون فيها الغذاء النفسي والفكري الذي لا تقوم بنية الإنسان إلا به .

والانسان هو الإنسان منذ نشأ في حاجة إلى عقيدة تعمُر قلبه . عقيدة تفسر له الحياة وتربط بينه وبينها ، وتشغله بما هو أبعد من شخصه وأكبر من ذاته على نحو من الأنحاء . . .

فما أن فرغت حضارة الرجل الأبيض في أوربا وأمريكا من هذا الزاد واستحالت في عالم المادة انتاجاً ، وفي عالم الانسان متاعاً ، حتى تيقظت في نفسه تلك الجوعة إلى مبدأ عام يربطه بالحياة كلها ، وإلى فكرة عامة يكافح لتحقيقها ، وتلفت فيما حوله فلم يجد إلا الشيوعية ، تلبي في نفسه هذا الحاجة الملحة ، وتمثل في الوقت ذاته الخطوة الطبيعية التالية للحضارة الغربية المادية .

والشيوعية هي الامتداد الطبيعي للفكرة المادية عن الحياة ، وهي الفكرة التي اعتنقها العالم الغربي منذ قيام حضارته على أساس الحضارة الرومانية المادية ، ثم ازدادت حدة منذ أيام «فرنسيس بيكون» إلى الطريقة المادية التجريبية ، التي لا تؤمن إلا بما تقع عليه الحواس ، أو تثبته تجارب المعمل وهي امتداد لقدرة الحواس .

والاختلاف بين فكرة الشيوعية والأفكار السائدة في الغرب الآن ليس اختلافاً في طبيعة التفكير ، إنما هو اختلاف في مدى التفكير وطريقة التنظيم . فالفكرة المادية عن الحياة واحدة . ولكن الفرق هو بين حرية الاستثمار المطلقة في أمريكا والمقيدة أو المؤممة كما في انجلترا ، وبين مالكية الدولة لكل شيء ، وانعدام حرية الاستثمار كما في روسيا . . .

أما سيادة طبقة العمال فهي ذلك الحلم الشيوعي الذي لم يتحقق ابعد في روسيا ذاتها ، فكل ما تم حتى اليوم هو تحطيم طبقة الملاك ، وصيرورة الملكية العامة إلى الدولة ، أما طبقة العمال

فلا تملك سلطة ، ولا تملك شيئاً ! إنما هي مسخرة مجندة للعمل في نظير الكفاية من الطعام والشراب والسكنى والكساء . ولا تزال الشيوعية تحمل هذا الحلم الذي يجذب الملايين ؛ لأنه بالقياس إلى الخواء الفارغ في الحضارة الغربية : حلم كبير ! !.

والدليل على أن الغربيين إنما تسحرهم الشيوعية بهذا الحلم أكثر مما تحقق للأفراد من منفعة ذاتية هو أن الذين يعتنقون الشيوعية في أمريكا ويروجون لها ليسوا في الغالب من طبقة العمال الفقراء ، وإنما هم من المثقفين أصحاب الآراء ، وهي ظاهرة لفتت نظري هناك ، ثم وجدت تفسيرها في أن الغالبية العظمى من الأمريكان لا تجد دافعاً اقتصادياً حقيقياً لاعتناق الشيوعية ، لأن مستوى الأجور ومستوى الكسب ومستوى الحياة بصفة عامة لا يجعل للشيوعية هناك سحراً ولا بريقاً ، لأنها لا تمنح العامل الأمريكي شيئاً ذا قيمة في حياته بينما تسلبه أشياء كثيرة يعتز بها ، ومزايا حقيقية يفقدها .

فأما المثقفون الأمريكان فهم أكثر إحساساً بالجوع النفسي والفكري وأكثر إحساساً بخواء الحضارة المادية الغربية من هذا الغذاء الانساني الذي لا يستغني عنه أبداً ولو أوهم نفسه أنه لا يريد هذا الغذاء .

ولما كان الامريكي والغربي بوجه عام، لا يعرف فكرة اخرى تشغل مكان العقيدة في نفسه إلا فكرة الشيوعية ، فهو يندفع اليها بشعور الجائع الهارب من ذلك الخواء الفكري والروحي القاتل الذي يعيش فيه .

فأمـــا حين تتغير الظروف الاقتصادية في أمريكا – كما تغيرت في أوربا – فإن الشيوعية ستندفع بعنف في أمريكا كما اندفعت في أوربا لأن الخواء الروحي ستضاف اليهالضرورات المعيشية دون أن تكون هناك فكرة أخرى تقاوم الفكرة الشيوعية ؛ وهذا هو المستقبل الطبيعي للتطور في العـــالم الغربي كله ، والامتداد الطبيعي المتوقع لسيطرة الفكرة المادية على الحضارة الغربية . . .

إن الشيوعية هي النهاية الطبيعية لحضارة خالية من الروح ، خاوية من اُلمثُل ، مجردة من الأحلام .

وهذا التغيير منتظر ومتوقع ، وأمريكا سائرة اليه بحكم اضطرارها للتسلح الذي يستغرق مبالغ ضخمة تنفق على حساب الرخاء الفردي قطعاً ، وبحكم اضطرارها إعانة أوربا . ودفع الأتاوات لها لتبقى في صفها في صورة مشروع مارشال ومن قبله قانون الإعارة والتأجير ، وبحكم اضطرارها كذلك للإنفاق على ما تسميه البلاد المتأخرة في ضورة النقطة الرابعة من مشروع ترومان . .

وكل هذه المشروعات تستنفد من الميزانية الأمريكية الشيء الكثير ، وإذا كانت هذه الميزانية تنهض اليوم بهذه الأعباء فإنها قد بدأت تعجز فعلا وترهق الاقتصاد الأمريكي بأعباء تؤثر في مستوى المعيشة .

وبذلك يختل التوازن بين قوة الجاذبية الشيوعية وقوة المقاومة الأمريكية ، وهو ما ينتظر بين فترة وأخرى ، وهو ما يدعو

أمريكا لاستعجال الحرب عسى أن تتخلص من عدوتها روسيا ، وتخفض بعد ذلك من ميزانية التسلح ومن ميزانية المشروعات الضخمة الخطيرة !

على أية حال .. فإن الشيوعية هي النهاية الطبيعية لحضارة أوربة المادية ، والانسان الغربي يجد اليوم في الشيوعية من غذاء العقيدة ما لا يجده في مخلفات حضارته التي استنفذت أغراضها ، ولم يعد فيها رصيد من هذا الزاد الضروري لروح الانسان في كل زمان ومكان .

ورجل مثل « برتراند راسل » يرى أن المستقبل للشيوعية ، لا في العالم الذري ولكن كذلك في آسيا فيقول : « إن الروسي هو الرجل الأبيض الوحيد الذي تسنح له الفرصة لنشر نفوذه في آسيا . والشعوب الآسيوية تمقت الاستعمار الأبيض وهم لا يعتقدون أن للكرملين غايات استعمارية لأنهم لم يجربوه بينما رزحوا أجيالا طويلة تحت سلطان الرجل الغربي ،وأصبحوا يكرهون تلك التجربة . ولهذا لست أعتقد أن للدول الغربية فرصة في آسيا . ولكن أعتقد أن الهند قد تعيش في توافق مع العالم الغربي ، أما في العالم العربي بما فيه مصر والباكستان فستنحاز إلى المعسكر الشيوعي »[1]

ونحن نخالف الفيلسوف في هذا القسم من نبوءته ، ذلك

---

(١) المصدر السابق .

إنما تنبع من ضميره الأوربي ومن تجاربه الأوربية ومن جهله بطبيعة الفكرة السائدة في هذا القسم من العالم — أعني الأمة المسلمة التي ذكر منها مصر والباكستان —

فالشيوعية — كما قلنا — هي الامتداد الطبيعي لفكرة الحضارة الأوروبية المادية ، وهي تمتاز على تلك الحضارة بأن فيها حلماً — مهما تكن طبيعته وقيمته — فإن تلك الحضارة خاو من مثله ، وهو حلم الكثرة الغالبة التي لا تجد من حضارة الغرب ما يشغل من نفسها مكان العقيدة ، فوق ما تجد من فوارق اجتماعية واقتصادية ، تحطمها الشيوعية أو تعد بتحطيمها ، وإن كانت قد اضطرت إلى إعطاء امتيازات ضخمة لطبقة المهندسين وامتيازات أخرى لرجال الفن الذين يلبون حاجة الدولة . فأما الأمر في الكتلة الاسلامية ، فيختلف اختلافاً جوهرياً ، ولا سبيل فيه لتطبيق التجارب الأوربية لاختلاف طبيعة الحضارتين ، وطبيعة الفكرتين السائدتين واختلاف التاريخ والرواسب النفسية والأفكار والأحلام .

إن الشيوعية بما فيها من حلم مادي يشغل مكان العقيدة في نفس الغربي ، وبما فيها من لون من ألوان العدالة الاقتصادية بالقياس إلى الرأسمالية السائدة في العالم الغربي ، تصلح أن تلبي حاجات العالم الغربي في هذه الفترة القريبة من حياته ، وتصلح أن تلبي حاجات الشعب الصيني أو الشعب الكوري وأمثالهما من الشعوب التي ليست لها مُثل إنسانية أكبر من المثال الذي

تعطيه الشيوعية . . وذلك إلى حين . . أي إلى أن يتم لها الخلاص من قبضة الرأسمالية الاستعمارية ، وإلى أن يقع التوازن الاقتصادي في مجتمعاتها المختلفة التوازن . فأما بعد تحقق هذه الأحلام المادية القريبة ، والتخلص من ضغط الواقع الاجتماعي السيء ، فأغلب الظن أن الروح الإنسانية ستستيقظ لطلب المزيد ، لأنها إذ ذاك ستحس الخواء الذي تستشعره النفس الأوروبية اليوم في حضارتها المادية !

وهذا ما نتوقع أن يحدث في روسيا نفسها بعد جيل واحد أو أجيال قليلة . فالشيوعية باعترافها لا تحمل حداً أبعد من سحق الطبقة البرجوازية . وتسويد طبقة العمال في العالم ، وذلك في الوقت الذي تطمس في الروح البشرية كل أحلامها الأخرى ، وتقطع كل علاقاتها بالكون والحياة ، وتغلق كل منافذها إلى السماء وتحارب الروح الدينية كما تحارب المخدرات !

وما دام الحلم الذي تحمله الشيوعية حداً أرضياً واقعياً محدوداً في عالم الزمان ، فإنها ستفقد كل سحرها يوم تحققه ، وتفقد قدرتها على قيادة روسيا ذاتها وقيادة العالم الغربي نفسه إلى الأمام — ودعك من الانسانية كلها — وهي لا تستجيب كما قلنا إلا لفكرة أبعد من الواقع ، وحلم يلوح على الأفق للتحقيق والرخاء المادي،والحضارة الصناعية: لا يكفيان وحدهما لملء ذلك الفراغ في النفس الانسانية ، بدليل أن مثقفي الأمريكان يندفعون اليوم إلى الشيوعية ، وبدليل أن الحضارة الصناعية في ذروتها هناك ولكنها لا تكفي لصد التيار الشيوعي .

وإذن ؛ فلا بد للبشرية — حتى في أرض الحضارة المادية وحتى في معسكر الشيوعية — من فكرة أكبر من فكرة الشيوعية ، وأهداف أبعد من أهداف الشيوعية ، وحلم يتراءى في الأفق ، تهدف البشرية إلى تحقيقه ، وبذلك تسير ، وبذلك تتقدم ، وبذلك تعيش ؛

إن جوعة الجسد تلح على صاحبها ليسدها أولا ، هذا مسلم به ، ولكنها بعد أن تهدأ تتحرك في الكائن الانساني جوعة أخرى لا يسدها الطعام ، ولا يرويها الشراب ، ولا يكفيها الكساء ، ولا تسكنها كل لذائذ الجسم وشهواته ، إنها جوعة من نوع آخر لا بد لها من هدف إنساني أكبر من الملذات ومن صلة بالكون أشمل من البيئة ، ومن عقيدة في قوة أكبر من البشرية ، ومن مستقبل دائم النمو لا يقف عند حد محدود .

فإذا اطلعت الانسانية على نظام يحمل مثل هذه الفكرة ، ويتضمن مثل هذه العقيدة ، وفي ذات الوقت يتضمن لها عدالة اجتماعية دائمة متجددة ، لا تقف عند تسويد طبقة على طبقة ولا عند حدود الاكتفاء المادي ، إنما تدع الحياة متجددة أبداً مترقية أبداً ، متصلة بعد كل هذا كله بالسماء . . . إذا اطلعت الإنسانية على نظام كهذا فذلك حلمها الدائم الذي لا يدركه الفساد .

وهذا ما يجعلنا نخالف الفيلسوف الغربي فيما هداه اليه ضميره

الغربي ، وما يجعلنا نعتقد بقوة أن المستقبل في أرض الإسلام للإسلام ، وأن المستقبل في الأرض كلها كذلك للإسلام .

إن الشيوعية تكتسح أوربا اليوم وسوف تكتسح أمريكا غداً . لا لأن مواردها المادية أكبر ، ولا لأن مقدرتها الانتاجية أعظم ، ولا لأن تقدمها العلمي أكبر . . . لا لواحد من هذه الأسباب المادية جميعاً ؛ ولكن لأنها تملك أن تعطي الغربيين فكرة عن الحياة ، أو هدفاً للحياة ، لم تعد الحضارة الغربية تملك أن تعطيهم نظيره . فهي فكرة « تقدمية » بالقياس إلى الحضارة الغربية المادية . أي أنها تسمح بامتداد الحياة في ظلها حيناً من الزمن ، على حين تعجز فلسفة الحياة الغربية عن الامتداد وتعجز الحياة في ظلها عن التقدم .

ولكن الشيوعية كما قدمنا فكرة ينتهي تحقيقها في أمد قصير ، وتصبح على الأخرى عاجزة عن الامتداد ، وتصبح الحياة في ظلها عاجزة عن التطور ، حتى في هذه الرقعة من الأرض ، التي تدين بالأفكار المادية عن الحياة ، فكيف بها في الرقعة الأخرى التي نشأت في ظل حضارة ذات روح ، والتي تملك فكرة عن الحياة أكبر وأشمل من فكرة الشيوعية ، وأكثر قابلية للامتداد والتطور ، لما فيها من مرونة وسعة لا تتوافران للفكرة الشيوعية ، بحكم ماديتها ، وحكم تحديد أهدافها ،

وقصور هذه الأهداف من أن تشمل كل مطالب الانسانية في مستقبلها ؟ .

إن الشيوعية اليوم تؤدي دوراً هاماً في عالم الحضارة الغربية المادية يتلخص ذلك الدور في ابتلاع حطام الفكرة المادية التي عاشت أوربا في ظلها منذ الدولة الرومانية القديمة ، حتى استحالت أخيراً إلى هذا العقم ! ابتلاع هذا الحطام والوصول به إلى نهايته الحتمية الطبيعية ، والشيوعية هي الخطوة الأخيرة والنهائية في خط سير الحضارة المادية وهي تعترف بأنها الحلقة الأخيرة من حلقات « المادية الجدلية » وخلاصتها أن كل نظام يحمل في طياته من المتناقضات ما يقضي عليه ، وينشيء نظاماً جديداً قائماً على انتصار إحدى هذه المتناقضات — وهذا النظام الجديد يحتوي بدوره متناقضات أخرى تقضي عليه وهكذا . . . إلى أن ينتهي الأمر إلى الشيوعية ، فتكون هي خاتمة المطاف !

ولقد كنا حريين بأن نصدق هذا ونؤمن به ، لولا أننا نؤمن بأن الحياة متجددة أبداً، متطورة أبداً، وانها لن تقف عند الخطوة التي يريد الشيوعيون لها أن تقف عندها ! فلا بد من فكرة أخرى تسمح للبشرية بالامتداد في ظلها لأن هذه البشرية لاتستغني أبداً عن فكرة تؤمن بها ، وتجاهد لتحقيقها .

لقد كانت الوقعة المادية العنيفة التي انتهت بالشيوعية في الحضارة الغربية وليدة رد الفعل العنيف لترمت المسيحية

كما صورتها الكنيسة في القرون الوسطى ، وكان إلحاد العلم بالدين رد فعل كذلك لسلوك الكنيسة مع العلماء ، وليس قانوناً من قوانين الحياة !

فاذا انتهت الموجة المعارضة إلى غايتها – وهي الشيوعية – فإن البشرية ستعود بعد الموجتين إلى نوع من الاعتدال والتوازن ، لا تجده في روحانية المسيحية الخيالية ، ولا في مادية الشيوعية الجامدة ، ولكن في فكرة وسط عن الحياة : فكرة تحتضن الروحية الصافية الصادقة ، وتحتضن الواقعية المادية المعتدلة ، وتصوغ منها عقيدة للضمير ونظاماً للحياة ، وأحلاماً دائمة للبشرية كلما حققت منها حلماً ارتقت في الأفق إلى حلم جديد .

والفكرة الوحيدة التي عرفتها البشرية ، وتتحقق فيها هذه السمات التي أسلفنا هي فكرة الإسلام عن الكون والحياة والإنسان [١] .

ولقد كانت أوربا جرية بأن تستمتع بثمار تلك الفكرة منذ أجيال لو أنها – لأسباب تاريخية – وقفت لها بالمرصاد في إبان مدها الأول ، عندما وصل الإسلام إلى حدود البرانس ، ولم تكتف بهذا بل ساقها التعصب العنيف إلى طردها طرداً قاسياً من الأندلس .

---

(١) صورت هذه الفكرة إجمالا في كتاب « العدالة الاجتماعية في الإسلام » وموعدي بتفصيلها كتاب مستقل عنها بعون الله .

ولعل هذا كان لأمر يريده الله ، فالبشرية ما كانت قد تهيأت كلها لاستقبال هذا النور والانتفاع به في أول فيض ، ولم يكن لها بد من تجارب طويلة ، ومن رد فعل عنيف للتزمت الأول والجهالة الأولى ، يقذف بها في عالم المادة بعنف ، لتبدع في هذا العالم ماشاء الله أن تبدع ، وتتهيأ بتجاربها الروحية وبتقدمها العقلي ، وبفتوحاتها العلمية ، لاستقبال ذلك النور في دورة أخرى من دوراته ، وموجة تالية من أمواجه بعد أن تكون قد انتهت في الحقل المادي إلى ذلك الخواء الذي تستشعره في الحضارة المادية ، فتعود منه — إلى حين — بالشيوعية لتعاني منها بعد فترة خواء أعظم ، وظمأ أعنف ، وشوقاً إلى توازن معتدل في بعد الأرجحة العنيفة بين الروحانية الغالية ، والمادية الطاغية وبعد طول التعلق في الهواء بين الأرض والسماء !

وعلى أية حال فنحن لا نشك في أن قيادة البشرية صائرة إلى الاسلام ، لأنه لو لم يكن موجوداً ، لبحثت عنه الانسانية ولابتدعت نظاماً يشبهه ، بعد انحسار الموجتين السابقتين ، اللتين كانتا على طرفي نقيض ، وكانت ثانيتهما رد فعل عنيف للمدفعة الأولى العنيفة ، وقد انتهت موجة المادية العنيفة إلى غايتها أو أوشكت . وما هي إلا أن تجتاح الشيوعية ما تبقى من رقعة الحضارة الغربية ، حتى تصل إلى ذروة مدها العليا وحتى تفتش البشرية بطبعها عن زاد جديد ينقذها من الخواء الروحي الذي لا تطيقه فطرتها إلا إلى أمد محدود .

مما تقدم تبتدىء لنا ضخامة الواجب الذي ينتظر العالم الاسلامي ، أنه واجبه للبشرية كلها في أحرج أوقاتها . فهذه البشرية التي أوصدت أبوابها في وجه هذا الدين يوم أن جاءها في موجته الأولى ستصبح في أشد حالات اللهفة لمن ينقذها من الخواء ، ويقدم لروحها الزاد ، وهي أقدر على إدراك فكرة الإسلام مما كانت يوم أوصدت دونه الأبواب ، وواجب العالم الإسلامي إذ ذاك هو إمدادها بذلك الزاد في الصورة التي تتفق مع تجاربها كلها خلال أربعة عشر قرناً .

إنه واجب ضخم يقتضي التهيؤ له منذ اليوم والاستعداد ، ولما كانت النفس الانسانية بفطرتها ميالة لأن ترى الفكرة من خلال الواقع ، وتتمثل العقيدة في صورة عمل ، وتحكم على المثل والمبادىء بما حققته في عالم الأرض من نظم وأوضاع ، فإن البشرية يوم تتطلع إلى فجر جديد ينقذها من ظلام المادية وجفافها ، ستبحث عنه في صورة مجتمع إنساني ، لا في صورة نظريات مثالية . . وهنا يبرز الواجب الذي تلقيه السماء على عاتقنا ، واجب أن نكون نحن أنفسنا تأويلاً حياً لعقائدنا وأفكارنا ، وأن يكون نظامنا الاجتماعي ترجمة عملية لهذه العقائد والأفكار كيما يقع عليها نظر الانسانية الحائرة في اللحظة التي تتلفت فيها إلى نبع جديد .

هنا كذلك تبدو ضخامة الجريمة الا نسانية التي يرتكبها أناس من الشرق والغرب حينما يحاولون صرفنا عن منابعنا

الأصلية ، لنتمرغ في حمأة المادية اليائسة وهي في أيامها الأخيرة .

إن هؤلاء لا يؤذوننا نحن فقط ؛ إنما يحاولون حرمان البشرية ذلك النبع الوحيد الباقي الذي يمكن أن تثوب اليه عندما يبلغ بها الظمأ إلى غايته . وحينما تسير إلى نهاية الدرب المظلم المغلق ، فترتد باحثة عن النور في أفق طليق .

وكل حجتهم أن المادية التي أنشأت الحضارة الصناعية . كأننا يوم أن نثوب إلى عقيدة سنحطم المصانع والمعامل ، ونهجر المدن والدور ، ونرتد إلى الكهوف والمغاور . أو نركب الأفيال والجمال ! وهي سذاجة مضحكة لولا أنها تتلبس في الغالب بسوء النية وفساد الضمير !

إن الاسلام بالذات كان ثورة تحريرية ، حررت الفكر كما حررت الروح . حررت الفكر من الوهم والخرافة ووجهته إلى تنمية الحياة في الأرض . دون تخوف من الطبيعة التي عقدت بينه وبينها أواصر الصداقة والقربى وصورتها له عوناً مساعداً لا عدواً مناوئاً . وحررت الروح من الهبوط والتروي وأطلقته يرتاد الآفاق العليا وجذب الحياة كلها إليها . لذلك نمت الحياة في ظله نمواً سريعاً . ومن هذه الحياة النامية في ظله استمدت أوربا في جهالتها ، وأقامت الأساس الذي نهضت عليه حضارتها . . كل ما في الاسلام من ميزة أنه يشد هذه الحياة النامية على الأرض إلى آفاقها العليا في

السماء ، كي لا تتردى في حضيض المادية المطلقة ، فتصاب بالجفاف والخواء الذي انتهت اليه حضارة الرجل الأبيض ، وهي في أوجها من الناحية الصناعية والانتاجية !

ولقد فتح الاسلام في موجة المد الأولى ما شاء الله أن يفتح من الأقطار والأمصار باسم هذه الثورة التحريرية التي كان يحمل لواءها ، لا بقوة السيف الحديدية أو قوة الاقتصاد المادية ، وما كانت هذه القوة وحدها لتنساح به في فجاج الأرض بمثل هذه السرعة التي لا تبلغ إلى شيء منها سرعة الاجتياح « الهتلري » في العهد الأخير ، مع التفوق الساحق للجيوش المتلرية » في بدء الحرب سواء في السلاح أو في الرجال أو في الخطط الحربية ، وهذا التفوق الذي لم تكن جيوش الاسلام تتمتع بشيء منه ؛ فيما عدا بطولة الروح دائماً ، وعبقرية القيادة في بعض الأحيان .

أما التفسير الطبيعي الشامل لقوة انسياح الاسلام ؛ فهو كامن في طبيعة هذه العقيدة وفي طبيعة النظام الذي ينبع منها . في تلبية هذه العقيدة للفطرة البشرية تلبية كاملة وفي الثورة التحريرية التي تمثلهــا ، في ذلك الزاد التقــدمي الذي تحمله للانسانية وتلبي به رغبتها الدائمة في التطلع إلى تحقيق حلم بعد حلم في واقع الحياة .

ولقد كان رجال وقواد وشعوب ينضمون إلى جبهة الإسلام راضين متطوعين ، لما كانوا يلمسونه من العدالة والتوازن

في ظل النظام الإسلامي الذي طبق في بلاد مجاورة ، ومن التحرر الوجداني والاجتماعي السائد في هذا النظام .

يقول « سير ت . و . أرنولد » في كتابه « الدعوة إلى الإسلام » ص ٥٣ من ترجمة الاستاذ ابراهيم حسن وزميله نقلا عن الأزدي ص ٩٧ :

(ولما بلغ الجيش الإسلامي وادي الأردن ، وعسكر أبو عبيدة في فحل ، كتب الأهالي المسيحيون في هذه البلاد يقولون : « يا معشر المسلمين ، أنتم أحب الينا من الروم ، وإن كانوا على ديننا ، أنتم أوفى لنا ، وأرأف بنا ، وأكف عن ظلمنا ، وأحسن ولاية علينا ، ولكنهم غلبونا على أمرنا وعلى منازلنا »)

ويقول في ص ٥٤ من تلك الترجمة نقلا عن البلاذري ص ١٢٧ : « وأغلق أهل حمص أبواب مدينتهم دون جيش هرقل ، وأبلغوا المسلمين أن ولايتهم وعد لهم أحب اليهم من ظلم الإغريق وتعسفهم » .

ولم يكن العدل والحرية وحدهما هما اللذان يدفعان بالجموع إلى هذا الدين الجديد ؛ بل كانت الفكرة الواضحة البسيطة التي يحملها إلى الناس في صورة عقيدة تدفعهم إلى فتح أبوابهم له ، ولو لم يعتنقوه لسبب من الأسباب الخاصة ، المهم هو الثقة بهذا الدين ونظامه . واليأس من النظم الأخرى التي كانت سائدة في زمانه ، وفي ذلك يقول « ج . ه . دينسون » في كتابه Emotions of the Bagis of Civilisation « العواطف كأساس للحضارة » :

« ففي القرن الخامس والسادس كان العالم المتمدين على جرف هاو من الفوضى ؛ لأن العقائد التي كانت تعين على إقامة الحضارة كانت قد انهارت ، ولم يك ثم ما يعتد به مما يقوم مقامها ، وكان يبدو إذ ذاك أن المدينة الكبرى التي تكلف بناؤها جهود أربعة آلاف سنة مشرفة على التفكك والانحلال وأن البشرية توشك أن ترجع ثانية إلى ما كانت عليه من الهمجية ؛ إذ القبائل تتحارب وتتناحر ، لا قانون ولا نظام ، أما النظم التي خلقتها المسيحية فكانت تعمل على الفرقة والانهيار ، بدلا من الاتحاد والنظام ، وكانت المدنية كشجرة ضخمة متفرعة امتد ظلها إلى العالم كله ، واقفة تترنح ، وقد تسرب اليها العطب حتى اللباب . . وبين مظاهر هذا الفساد الشامل ولد الرجل الذي وحد العالم جميعه» (١) .

نحن الآن في موقف قريب الشبه بذلك الموقف الذي وصفه الكاتب في القرنين الخامس والسادس ، وإذا كانت المسيحية قد استنفدت أغراضها وصارت إلى ما صارت اليه في ذلك الأوان فهي اليوم أعجز من أن تكون عاملا إيجابياً في حياة البشرية .

وهي مع ذلك أرقى العقائد الأخرى التي تعرفها البشرية اليوم . وإذن فلا يبقى إلا الإسلام ليعمل من جديد ، كما عمل في القرن السادس ، يوم أن تلجأ البشرية اليه ، هاربة من الخواء

---

(١) من كتاب «الاسلام والنظام العالمي» لمولاي محمد علي، ترجمة الأستاذ أحمد جودة السحار .

الذي تحسه اليوم بقوة في الحضارة الغربية ، فتهرب منه إلى الشيوعية ، التي ليست سوى الامتداد الطبيعي لهذه الحضارة ، وليست إلا « تعبيرة » لمدى قصير في أرض الحضارة المادية كما أسلفنا .

وإذا كان فساد العقائد وفساد النظم في القرن السادس قد جعل الناس يدخلون في دين الله أفواجاً فجفاف الحضارة المادية وخواؤها ، وعجزها عن إمداد البشرية بأهداف تعيش من أجلها ، وأحلام تقود خطاها في مصاعد الحياة . . سيدفع بالناس من جديد إلى الإسلام ، متى وجدوه مبلوراً في نظام ، ممثلا في مجتمع ، مترجماً في حياة .

وهذا هو واجبنا في هذا الجيل ، وفي الجيل الذي يليه ، فأقصى مدى أتصوره للمد الشيوعي لن يتجاوز جيلنا هذا الذي نحن فيه وأوائل الجيل القادم ، إذا سارت الأمور سيرتها الحالية . ولن يكتمل هذا القرن العشرون الذي نحن فيه حتى تكون الشيوعية قد سيطرت على عالم الحضارة الغربية بما في ذلك أمريكا .

وعندئذ ينتهي صراع الشيوعية والرأسمالية ، اللتان هما خطوتان في فكرة واحدة هي الفكرة المادية ، لا فكرتان مختلفتان ، كما تحاول كلتاهما أن تزعم في معرض الدعاية . . وعندئذ يبدأ الصراع الحقيقي بين الفكرتين الرئيسيتين في العالم : الفكرة الإنسانية — ويمثلها الإسلام — والفكرة المادية — وتمثلها

الشيوعية في اخر مراحلها ، كما مثلتها الدولة الرومانية ومثلتها أوربا وأمريكا بكافة النظم التي سادت فيها — وفي نهايتها هذا النظام الشيوعي . . . ونحن لا نشك في النتيجة الأخيرة لهذا الصراع . ولا نرتاب لحظة في أن العاقبة للإسلام ، بحكم أنه فكرة تسمح للحياة بالنمو الدائم في ظلها ، ولا تحدها بهدف واحد محدود « سيادة طبقة » وبحكم أنه نظام يسمح لجميع قوى الإنسانية أن تعمل ، ويمنح الزاد المناسب لكل جوعة من جوعاتها : فكرية كانت أو روحية أو مادية ، وبحكم أنه نظام عالمي يمكن للبشرية كلها أن تستظل بلوائه ، والفكرة الأكبر هي التي تنتصر ، والنظام الأشمل هو الذي يبقى ، لعل قائلا بعد الذي تقدم أن يقول : إذا كانت المسيحية قد استنفذت أغراضها منذ القرن الخامس ، ولم تعد لها وظيفة إيجابية في حياة المجتمع الإنساني ، لأن النظم التي قامت على أساسها قد ترنحت منذ ذلك الحين ، باعتراف باحث مسيحي ، وباعتراف الواقع الذي يشهد بأن المجتمع قد انعزل عن روح المسيحية في البلاد المسيحية ذاتها ، وقامت أسسه على أفكار مادية بحتة ، بعضها مستمد من التقاليد الرومانية القديمة وبعضها مستمد من المذاهب الفكرية المادية الحديثة .

إذا كان هذا قد وقع للمسيحية ، فلم لا يكون مثله قد وقع للاسلام ؟ لم لا يكون الإسلام قد استنفذ أغراضه في خلال أربعة قرون أو خمسة ، ولم يعد يملك أن يكون قوة إيجابية

في حياة البشرية؛ لأن المجتمعات الإسلامية ذاتها قد تخلت عنه منذ فترة طويلة ، واتجهت إلى خليط من الأفكار والمبادىء ، إن لم تكن مادية منظمة كالمادية الأوربية ، فإنها على كل حال ليست هي الإسلام ، وليست هي الفكرة الإسلامية على حقيقتهـــا ! !

ولقد كان من اليسير عليّ أن أرد بعقيدة المسلم فأقول : إن المسيحية إنما هي نحلة محلية جاءت لتكون قاصرة على بني إسرائيل ، باعترافها هي ذاتها على لسان المسيح : « لم أرسل إلا إلى خراف بيت إسرائيل الضالة» (١) وهي تكملة لليهودية الأولى ، وليست رسالة مستقلة باعترافها . وباتخاذها « العهد القديم » المحتوي على شرائع موسى وعلى كافة الأساطير والأقاصيص التي يفهمها هذا العهد ، كتابها المقدس ، كالعهد الجديد تماماً وهو الذي يضم الأناجيـــل والرؤى وقصص القديسين والصالحين من المسيحيين . . بينما الإسلام رسالة إنسانية عامة وهو الرسالة الأخيرة التي لم تحدد نفسها بقوم ولا زمان ولا مكان .

كان من اليسير علي أن أرد على ذلك القول بعقيدة المسلم هذه ولكنني أحببت أن اسلك طريقـــاً آخر وان اناقش القضية مناقشة موضوعية ــ سيأتي تفصيلها في ثنايا عرض الأسس التي يقوم عليها هذا البحث ــ ومن هذه المناقشة يتبين

---

(١) انجيل متى إصحاح ٥ : ٢٤ .

إن كان لذلك القول مبرر ، أم أنه مجرد قياس ظاهري لا يقوم على حقائق موضوعية .

وإنني لأكتفي هنا بأن أقول على سبيل الإجمال الذي سنتولى فيما بعد تفصيله : إنه ما من فكرة عرفتها البشرية حتى اليوم في تنظيم العالم كوحدة إنسانية ، وفي تنظيم المجتمع كوحدة بشرية ، الا وفكرة الإسلام عن الكون والحياة والإنسان أكبر منها وأرحب ، وأعظم قابلية للنمو والتجدد ، وأكثر قدرة على التوفيق والتنسيق ، بين قوى الحياة وطاقات الإنسان ، وحاجات البشرية على وجه العموم ، وإن النظام الاجتماعي المستمد من هذه الفكرة المنبعث تلقائياً من مجرد استقرارها في الضمير البشري ، هو أعدل النظم وأكثرها توازناً ومراعاة للفطرة وإطلاقاً للقوى والطاقات الصالحة لتعمل على إنماء الحياة وترقية الحياة .

وحين يثبت هذا القول ، فان انحسار الموجة الاسلامية الاولى ، لا يكون دليلا على استنفاد أغراض هذه الفكرة وهذا النظام ، انما يكون تأويله الصحيح : إن البشرية لم تكن صالحة في ذلك .

لهذا القدر الذي تحقق وقتها من رسالة الإسلام ، والذي تحقق ليس بالشيء اليسير ، إذا أردنا أن نكون منصفين فنستلهم الحقائق التاريخية وحدها في معزل عن الدعايات المغرضة أو عن المبالغات المفرطة ، حين نعلم أن الاسلام

كان يعرض على البشرية وينفذ ما يعرض : مبادىء الحرية والعدل والإخاء والمساواة ، في عالم تحكمه الامبراطورية الفارسية والامبراطورية الرومانية حكماً إقطاعياً إرهابياً يقسم الناس إلى سادة وينكر على العبيد صفة الانسانية ، ويتشكك فيما إذا كانت المرأة – البيضاء – ذات روح إنساني أم غير ذات روح ! مما جعل المسيحيين واليهود والخاضعين لسلطات الامبراطوريتين يهرعون إلى هذه المبادىء الجديدة التي لم تعرف لها البشرية من قبل نظيراً ؛ ثم تغلب هذه المبادىء حتى تصبح هي مبادىء البشرية كلها ولكن بعد أحد عشر قرناً . . حينما تعتنقها أوربا في العصر الحديث منذ أيام الثورة الفرنسية . فلا تبلغ بها لا في عالم المبادىء ، ولا في عالم النظم ما بلغ بها الإسلام في أيامه الأولى ؛ لأن الطبيعة المادية التي ورثتها أوربا عن الدولة الرومانية ، ولم تسمح لها يوماً أن تدرك بضميرها حقيقة هذه المبادىء الإسلامية ، وإنما تأثرت بها من الظاهر بعد اتصالها بالعالم الإسلامي في الحروب الصليبية ، فكانت كل النهضات وكل الثورات في أوربا .

وقد استطاع الإسلام عن طريق هذا الاتصال أن يؤثر في النهضات الأوربية الأخيرة التي جاءت أثر اً مباشراً للحروب الصليبية ولقيام دولة الأندلس في اسبانيا باعتراف الأوربيين أنفسهم ، استطاع في هذاالمجال أن يؤثر ملم لم تؤثره المسيحية التي كانت وما زالت الديانة الرسمية للرقعة الأوربية .

ومرد هذا إلى طبيعة الإسلام الإيجابية ، وطبيعة المسيحية السلبية ، فيما يختص بالتنظيم العملي للمجتمع ؛ فالمسيحية لم تكن يوماً قادرة على التأثير الكامل في المجتمع الغربي القائم على التقاليد الرومانية لأنها لم تقدم لهذا صورة عملية واضحة للمجتمع الذي تريده ، وإن كانت قد قدمت صورة شاعرية رقيقة للفرد الذي تريده .

أما الإسلام فقد قدم الفكرة وقدم معها ترجمتها العملية في صورة مجتمع ، ومع أن صور المجتمعات الإسلامية لم تكن في الأندلس ، ولا في أيام الحرب الصليبية هي غير الصور التي يقدمها الإسلام . فإن ما بقي فيها من آثار الفكرة الإسلامية الكبرى ومن آثار الحضارة المادية والعقلية كان كفيلا بأن يبهر الأوربيين في ذلك الحين ، وأن يدفع بهم دفعة قوية إلى عصر الأحياء ، وأن يثير في رؤوسهم فكرة الحرية والإخاء والمساواة مبلورة فيما بعد في الثورة الفرنسية ، التي تعد آخر دفعة من دفعات الحضارة الغربية في المجال الإنساني .

هذه الحقائق التاريخية وحدها كفيلة بأن تقودنا إلى تأويل معين لوقوف المد الإسلامي الأول ، هو التأويل الذي أسلفنا . . هو أن البشرية لم تكن مستعدة في ذلك الأوان إلى أن تطيق أكثر مما أطاقت من ذلك الزاد الخالد ، وأن تجارب البشرية الطويلة بعد هذا كفيلة بأن تجعلها أقدر على تلقي ذلك الزاد ، والانتفاع به أكثر من أي وقت مضى .

وكل هذا يضاعف التبعة الملقاة على عواتقنا في إعادة عرض الأفكار والنظم التي جاء بها هذا الدين ، لتكون زاد الإنسانية الخالد ، تثوب اليه بين الحين والحين وتستمد منه الدفعة بعد الدفعة في طريق الحياة الطويل .

وفي هذا البحث سنعرض – إن شاء الله – نظم المجتمع الإسلامي وأسسه كما يمكن أن يكون عليه هذا المجتمع في الحاضر القريب، وكما يمكن أن يتطور في المستقبل البعيد. ومن هذا العرض ستتبين الإمكانيات الضخمة المتجددة لهذا النظام ، بغض النظر عن الصور التاريخية التي حققها ، والتي ليست هي الصور الوحيدة الممكنة ، كما يظن الكثيرون ممن يجهلون حقيقة الإسلام .

كيف نستوحي الاسلام

إذا كان المستقبل – كما أسلفنا – لفكرة الإسلام عن الحياة ، وللنظام الاجتماعي الذي ينبثق من هذه الفكرة ، بحكم أنه أكثر النظم التي عرفتها البشرية قبولا لنمو الحياة ورقيها ، وبحكم أن الفكرة التي ينبثق منها هي أحد الأفكار التي عرفتها البشرية حيوية ، وأكثرها سعة وشمولا لحاجات البشرية المتجددة .

إذا كانت هذه حقيقته – وأرجو أن ينجح هذا بعد عرض مقومات المجتمع الإسلامي في المقالات التالية – فكيف نستوحي الإسلام إذن في استخلاص تلك المقومات وتصويرها ! إنه لا بد قبل محاولة استخلاص تلك المقومات من الاتفاق على أصول معينة ، أو اتخاذ منهج معين في استيحاء الإسلام واستلهامه كي لا يكون الأمر فوضى ، أو يكون متروكاً للفرض والهوى :

يجب في المقدمة أن نجلو حقيقتين كبيرتين :

أولاهما :

إن الشريعة الإسلامية شيء والفقه الإسلامي شيء آخر ، وإنهما ليسا متساويين لا في المصدر ، ولا في الحجية ، وان موقفنا في استحياء مقومات المجتمع الإسلامي ونظمه منهما ليس واحداً .

وثانيتهما :

إن الصورة أو الصور التاريخية للمجتمع الإسلامي ، ليست هي الصورة أو الصور النهائية لهذا المجتمع ؛ بل إن هنالك صوراً متجددة أبداً ، يمكن أن تحمل هذا الوصف « إسلامي » وتنبثق من الفكرة الإسلامية الكلية ، وتعيش في إطارها العــام .

ولبيان هاتين الحقيقتين وجلائهما قيمة كبرى في تحديد المنهج الذي نتبعه في استيحاء الفكرة الإسلامية ، واستلهامها في الميدان الاجتماعي .

إن الشريعة الإسلامية ثابتة لا تتغير . . لأنها المبادىء الكلية الأساسية لهذا الدين القيم الذي ارتضاه الله للناس كافة : « إنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإِسْلَامُ » (١) . . « وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسلامِ دِيْناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ » (٢) وقد كملت هذه الشريعة في عهد الرسول ﷺ وانتهت إلى غايتها التي

---

(١) سورة آل عمران : ١٩ (٢) سورة آل عمران : ٨٥

أراد الله لها الدوام أبداً : « اليَوْمَ أكْمَلْتُ لَكُم دِينكُمْ وأتمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ، ورَضِيتُ لكُمُ الإسلامَ دِيْناً »[1] وتقررت كذلك نظاماً للحكم ، ودستوراً للعدل ، لامفر من اتباعه ، ولا يقبل من المسلم أن ينحرف عنه : « وَمَنْ لم يحكم بما أنزَلَ الله فأُولئِكَ هُمُ الكافِرُونَ »[2] «ومَا آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وما نَهاكُمْ عَنْهُ فانْتَهوا»[3]

ولكن الحياة تندفع دائماً إلى الأمام ، وتتجدد حاجاتها ومطالبها وتتغير علاقات الناس فيها ووسائل العمل وطرق الإنتاج ، وتبرز إلى الوجود أوضاع جديدة ، ومشاعر جديدة ، وأهداف جديدة ، فكيف إذن يمكن لفكرة ثابتة أن تواجه حاجات وأحوالا متجــددة ؟ وكيف يمكن لهذه الحاجات والأحوال أن تتحرك وتنمو في ظل فكرة ثابتـــة ؟

هذا ما فطنت اليه الشريعة الإسلامية قبل كل شيء ؛ فجاءت في صورة مبادىء كلية وقواعد عامة يمكن أن تنبثق منها عشرات الصور الاجتماعية الحية وتعيش في داخل إطارها العام ، وتتخذ منها مقوماتها الأساسية ، ثم تختلف بعد ذلك في التفريعات والتطبيقات ما تشاء ، دون أن تصادم الأهداف الثابتة والغايات الدائمة ، التي تتعلق بالإنسان بوصفه

---

(١) سورة المائدة : ٣
(٢) سورة المائدة : ٤٤
(٣) سورة الحشر : ٧

إنساناً لا بوصفه فرداً معيناً في حيز من الزمان والمكان ، ولا جيلا محدوداً في فترة من فترات التاريخ .

ونحن نعرف مدى كراهية بعض المذاهب المادية — وبخاصة الماركسية — للمذاهب الثابتة ، والمبادىء الدائمة ، لأنها تصادم فكرتها عن التطور الدائم ، وتعارض اتجاهها إلى تحطيم المثل المجرد ، ولكننا ننظر إلى الموضوع نظرة أوسع من نظرة الماديين المحدودة ، فلا نرى أن هنالك تعارضاً بين وجود الأهداف الثابتة وتحقق التطور الدائم .

إن اعتبار ارتقاء الحياة هدفاً ثابتاً لا ينفي تطور الحياة نحو هذا الهدف ، واعتبار الإنسانية وشيجة متصلة ذات أهداف مترابطة لا ينفي حاجات كل جيل وأهدافه تتخذ شكلا معيناً ، يناسب ظروفه ووراثاته ودوافع حياته ، ولكنها في عمومها لا تخرج عن هذه الوشيجة المتصلة ولا عن ذلك الهدف الثابت .

وهكذا يبدو أن النظرة الضيقة وشدتها ، والرغبة التحكمية في إثبات نظرية معينة هي التي تجعل الماركسيين ينفرون من الأفكار والأهداف الثابتة ، وينكرونها إنكاراً شديداً .

أما النظرة الواسعة وحرية التفكير الطليقة ، والتأمل في خط سير البشرية الطويل فهي كلها في جانب النظرة الإسلامية التي تعد الحياة كما تعد الإنسانية وشيجة متصلة الحلقات ، متعاقبة الأطوار ، فتضع للغايات الحيوية والإنسانية الدائمة أصولا عامة ثابتة في الشريعة ، وتدع للفقه الإسلامي تلبية

الحاجات والأوضاع المتطورة المتجددة في نطاق تلك الشريعة الثابتـــة .

الشريعة الإسلامية إذن ثابتة لا تتغير لأنها ترسم إطاراً واسعاً شاملا يتسع لكل تطور . أما الفقه الإسلامي فمتغير لأنه يتعلق بتطبيقات قانونية لتلك المبادىء العامة في القضايا والأوضاع المتجددة التي تنشأ من تطور الحياة ، وتغير العلاقات ، وتجدد الحاجات .

الشريعة الإسلامية من صنع الله . ومصدرها القرآن والسنة . والفقه الإسلامي من صنع البشر استمدوه من فهمهم وتفسيرهم وتطبيقهم للشريعة ، في ظروف خاصة ، وتلبية لحاجات خاصة ، واستيحاء لأوضاع جيلهم الذي عاشوا فيه ، وفهمه للأمور وتقديره للغايات والأهداف ، ومصالحه التي تمليها الوقائع والأشياء ، وأيّاً ما كان بصر هؤلاء الرجال الذين وضعوا الفقه الإسلامي ، وأياً ما كان إدراكهم لروح هذه الشريعة ومراميها ، وأياً ما كانت سعة آفاقهم ودقة تقديراتهم — وهو الواقع فعلا — فإنه ينبغي أن نضع في الاعتبار دائماً أن تشريعاتهم الفقهية كانت تلبية لحاجات زمانهم الواقعية . وحتى الفروض النظرية التي افترضوها وأجابوا عليها لم تكن إلا من وحي هذه الحاجات ، أو من وحي منطق البيئة التي أحاطت بهم والعصر الذي عاشوا فيه ، والعلاقات والارتباطات الاجتماعية التي كانت سائدة في تلك البيئة وفي هذا العصر .

وهذه النظرية العامة لا تقتصر على فقهاء الإسلام الذين عرفوا بهذا اللقب ، إنما تشمل كذلك حتى صحابة رسول الله — بعد موته صلى الله عليه وسلم — فأبو بكر وعمر وعلي وابن عباس وابن عمر وإخوانهم — رضي الله عنهم — هم أكثر بصراً بشريعة الإسلام من غير شك ، وأعمق إدراكاً لمبادئها واتجاهاتها بلا جدال . ولكن تطبيقاتهم لهذه الشريعة لا تخرج عن تلك القاعدة ، وهي أنها جاءت تلبية مباشرة لحاجات البيئة ومقتضيات العصر ، ولا يمكن أبداً أن تصبح جزءاً مقدساً من الشريعة — ومصدرها هو القرآن وسنة رسول الله وحدهما — وما عدا هذين المصدرين فهو فقه اسلامي تختلف درجة حجيته بقياس بعضه إلى بعض ؟ وينير الطريق للأجيال التالية ويساعدها على الفهم ، ويرشدها في طريقة التطبيق والاستنتاج .

ويحسن قبل أن نمضي في تفصيل هذه القاعدة أن نفرق بين نهرين عظيمين في الفقه الإسلامي ! نهر العبادات ونهر المعاملات — وإن يكن هنالك ارتباط وثيق في طبيعة العقيدة الإسلامية بينهما جميعاً (١) — فالفقه الخاص بالعبادات أكثر ثباتاً واستقراراً ، لأنه يتعلق بشعائر تعبدية لا تتأثر بتوالي العصور والأجيال ، وأما الفقه الخاص بالمعاملات ، فهو

(١) يراجع فصل طبيعة العدالة الاجتماعية في كتاب « العدالة الاجتماعية في الإسلام » .

أكثر تطوراً ، لأنه أشد تأثراً بالحاجات البشرية المتجددة التي لا تستقر على وضع معين ، بحكم تشابك العلاقات ، وتغير الأحوال ، وبروز أوضاع وعلاقات اجتماعية جديدة لم تكن من قبل في الحساب .

والذي يهمنا في هذا البحث هو فقه المعاملات وحده ، لأنه هو الذي يتولى تنظيم المجتمع وتصريف الحياة العامة ، وتحديد العلاقات والروابط في كل جانب من جوانبها الكثيرة .

هذا الفقه هو الاستجابة المتكررة لدواعي الحياة المتجددة في صورة تطبيق تشريعي جزئي للشريعة الإسلامية الثابتة على حالات غير ثابتة في حياة الأمة الإسلامية .

ومما لا يقبل الجدل – كما قلت – أن رجالا كأبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وابن عمر ومن اليهم من أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أعمق إدراكاً وأشد بصراً بروح الشريعة الإسلامية ، وتطبيقهم لها في الحالات التي عرضت لهم بعد رسول الله أحكم وأدق ، ولكن هذا لا ينفي أن هذا التطبيق إنما جاء تلبية للحاجات الواقعة حينذاك ، ومن وحي المنطق الواقعي لهذه الحاجات ، ولما كانت الحالات الاجتماعية لا تتكرر أبداً في التاريخ ، إنما تتشابه مجرد تشابه ؛ فإن أي حكم تطبيقي في حالة مضت – ليس من شرع الله ولا من عمل رسول الله – إنما يصلح للاسترشاد به وإلا ستشهاد به في الحالات المشابهة التي تعرض للأجيال المتجددة ولكنه لا يبلغ

حد الإلزام المطلق ؛ لأنه مجرد رأي بشري في شريعة الله ، ليس جزءاً من الشريعة الثابتة الصادرة من الله .

ومتى سلمنا بهذه القاعدة بالقياس إلى خلفاء رسول الله وصحابته فإنها تصبح بالقياس إلى فقهاء الاسلام أصحاب المذاهب وغيرهم بديهية واضحة لا تحتاج إلى جدال .

هذا فيما يتعلق بالشريعة والفقه ، أما فيما يتعلق بالمجتمع وأطواره ، فإن الصور التاريخية للمجتمع الإسلامي لا تحدد ولا تستوعب كل الصور الممكنة للمجتمع الإسلامي ولكل جيل أن يبدع نظمه الاجتماعية في حدود المبادىء الإسلامية ، وأن يلبي حاجات زمانه باجتهادات فقهية قائمة على الأصول الكلية للشريعة على شرط اتباع مناهج صحيحة في الاجتهاد واتفاق بين جمهرة فقهاء الأمة الإسلامية في كل جيل ، بحيث لا ندع الأمر فوضى لكل من شاء كيف شاء .

وبتقرير هذه القواعد تصبح السوابق التاريخية في نظم المجتمع الإسلامي — فيما لم يرد فيه نص صريح من الشريعة — مجرد معالم تهدي ومنارات تضيء ، وينفسح المجال للانتفاع بالتجارب البشرية في تنظيم المجتمع ، مع المحافظة على الخصائص الثابتة في الفكرة الإسلامية الاجتماعية ، والسمات التي جاء الاسلام ليحققها في المجتمع الإنساني . . فإنه ينبغي أن يكون واضحاً أن الاسلام قد جاء لينشيء حضارة

معينة لهذا المجتمع في فترة تعد لمحة أو ومضة في حياة الأمم . .

ومعجزة هذا الإسلام الكبرى ؛ هي أنه يملك أن يحافظ على مبادئه وخصائصه ، وأن يسمح في الوقت ذاته ببروز صور شتى من المجتمعات كلها قائم على تلك المبادىء والخصائص . ومرد هذا إلى أن تلك المبادىء والخصائص ، يحكمها ذات القانون الذي يحكم الفطرة البشرية ، ويحكم الحياة الإنسانية ؛ بل يحكم الوجود كله في الحقيقة ، وهذا القانون يتضمن الثبات والاستمرار مع التطور والتحرر كجزء أصيل من كيانه . . وعندئذ لا يصطدم تطور البشرية الدائم بتلك الشريعة الثابتة ، لأن طبيعة الناموس الذي يحكمها واحد في صميمه .

وفيما يختص بالتفريعات والتطبيقات التي يحتاج إليها المجتمع لمسايرة الحاجات الزمنية المتجددة لا يخرج الأمر عن أربعة احتمالات :

الأول :

أن تكون الشريعة قد نصت على حكم معين نصاً صريحاً ، فهو إذن واجب التطبيق دون تحوير أو تبديل ، لأنه في هذه الحالة إما أن يكون متعلقاً بركن أساسي من أركان المجتمع الإسلامي التي أريد لها الدوام ، لأنها أصيلة في كيان هذا المجتمع ، مميزة له عما سواه من مجتمعات ، كالنص على تحريم الربا ، لأن الربا يتعارض تعارضاً أساسياً مع القاعدة

الاقتصادية والاجتماعية التي يريد الإسلام أن يقيم مجتمعه عليها ، ولا سبيل إلى التوفيق بينهما ولا إلى التعديل في تلك القاعدة الأساسية الأولى ، وإما أن يكون متعلقاً بسمة أساس من سمات هذا المجتمع أريد تثبيتها والمحافظة عليها للمحافظة على هدف دائم في كل زمان ومكان كالنص على الحدود الإسلامية تحقيقاً لمبادىء أخلاقية معينة يراد لها الثبات في المجتمع الإسلامي ، وإما أن يكون متعلقاً بمبدأ تشريعي لا يتغير أصله بتغير الزمان والمكان كالنص على وجوب كتابة الدين المؤجل — غير التجاري — والإشهاد عليه مع الكتابة ؛ إلا أن يكون تجارة حاضرة فيجوز إثباته بشهادة الشهود ، لأن في النص من الموافقة لأحوال التعامل ما يضمن صلاحيته واستمراره .

ونحن إذا تتبعنا الأحكام الثابتة في الشريعة وجدناها كلها تتعلق بمثل هذه المعاني فثبوتها إذن لا يعني الجمود ؛ لأنه يتعلق بأهداف ثابتة ، ومن هنا يلتقي الناموس الذي يحكمها بالناموس الذي يحكم الحياة والفطرة ! وهو ناموس ثابت في أصله متحرك في جزئياته ، لأنه جزء من ناموس الوجود الأكبر الذي يجمع بين الثبات والحركة في كل لحظة ، وفي كل جزئية على ما نشهد من ثبوت الافلاك وتحركها ، وثبوت الحياة وتحركها ، وثبوت المجتمع وتحركه ؛ « فِطْرَةَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عليها ، لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ » (١) .

---

(١) سورة الروم : ٣٠

الثـــاني :

أن تكون الشريعة قد جاءت فيه بنص أو نصوص قابلة للتأويل فيكون حينئذ قابلا للاجتهاد ترجيحاً أو توفيقاً بين النصوص المختلفة إن كانت ، أو بين النص الواحد والحالة المراد تطبيقه عليها ، وذلك مع الاسترشاد بالتطبيقات العملية في صدر الإسلام إن وجدت ، والاستعانة بأقوال الفقهاء في المسألة ، ولكن دون التزام كامل بتلك التطبيقات أو بهذه الأقوال التي لم تكن إلا تلبية مباشرة لحاجات العصر الموقوتة .

الثالث :

أن تكون الشريعة قد جاءت بمبدأ عام ، تدخل هذه المسألة الخاصة فيه ضمناً ، ولكنه لا ينص عليها تصريحاً ، وعندئذ يكون الأمر موضع اجتهاد في تطبيق المبدأ العام على الجزئية المعروضة مع الاسترشاد بالسوابق التاريخية والأحكام الفقهية مجرد استرشاد . .

الرابع :

أن تكون الشريعة قد سكتت عن هذا الأمر فهو متروك إذن للاجتهاد المطلق ، على ألا يصدم الحكم الذي يصل اليه مبدأ من مبادىء الإسلام الأساسية ، ولا أصلا من أصوله التشريعية

ولنا أن نسترشد فيه بتصرف فقهاء الإسلام في مثل هذه الأحـــوال .

بهذا نحتفظ للفكر الإسلامي بمرونته ، وللنظام الإسلامي بتجدده ، ونخلص كذلك من التعقيدات الفقهية التي جاءت في العصور المتأخرة ، والتي تشيع اليأس في رواد الشريعة الإسلامية عن طريق هذا الفقه المعقد ، لأنهم يحسبونه أصلا من أصول الشريعة لا تتاح لإنسان معرفة الإسلام إلا بدراسته ، على حين أن الأحكام الفقهية لا تزيد على أن تكون محاولات بشرية لتفسير تلك الشريعة وتطبيقها تفسيراً وتطبيقاً صالحاً لفترة معينةمن الزمان ،ومستمداً من روح هذه الفترة وتصوراتها للحياة ، وقد لا تصلح هذه المحاولات لأكثر من زمانها ، والفهم الصحيح لروح الإسلام وطريقة الإسلام في علاج الحياة يحتم علينا أن نرجع دائماً إلى الشريعة البسيطة المجملة نستلهمها حاجات زماننا استلهاماً مباشراً ، كما صنع الفقهاء المجتهدون في أيامهم ، تلبية لحاجات أمتهم وزمانهم .

وأحب قبل أن أختم هذا المقال ، ان أزيـــد المنهج إيضاحاً :

لقد استمر نمو الفقه الإسلامي وتطوره إلى نحو القرن الثامن بعد انتقال الرسول صلى الله عليه وسلم الى الرفيق الأعلى وكان في نموه وتطوره متابعاً لنمو المجتمع الإسلامي وتطوره كذلك . وملبياً لحاجاته المتجددة حسب بروز تلك الحاجات ؛ لأن الشريعة الإسلامية كانت هي التي تحكم المجتمع وتصرفه في معظم شؤونه .

وأقول في معظم شؤونه ــ لا في جميعها ــ لأن سياسة الحكم وسياسة المال قد انحرفت قليلا أو كثيراً عن مبادىء الإسلام وأصول الشريعة ، منذ أن بدأ الملك العضوض على يدي معاوية ، وانقضت أيام الخلافة الرشيدة .

ومهما تكن هذه الانحرافات جزئية في نشأتها ، فقد أخذت تعظم شيئاً فشيئاً ، وأخذ ظل الشريعة السمحة يتقلص شيئاً فشيئاً كذلك عن نواحي من نشاط المجتمعات الإسلامية ، وشيئاً فشيئاً كان نمو الفقه الإسلامي يتقلص كذلك عن هذه النواحي ، بينما يستمر هذا النمو ويزداد في النواحي الطليقة التي تركت الحكومات المنحرفة للناس وللفقهاء أن يتحدثوا فيها . .

ومن هنا نشأ ذلك التضخم في فقه العبادات في العصور المظلمة وذلك الانكماش في فقه النظم الاجتماعية ؛ لأن مجال العبادات كان هو المجال المأمون الذي لا تؤذي فيه الثرثرة ، بل ربما تفيد لأنها تشغل أذهان الرعية بالجدل الفقهي عن مناقشة الأوضاع الاجتماعية السائدة في تلك العصور ! !

ومع هذا فقد وصل الفقه الإسلامي في كافة حقوله إلى فتوحات عظيمة حتى القرن الثامن الهجري ، وبخاصة في التشريع الجنائي ، والتشريع المدني .

وكذلك في التشريع التجاري ، وقد كان هذا الحقل الأخير هو الذي استمدت منه أوربا نقلا عن المجتمع الإسلامي في

الأندلس وأفادت منه فائدة كبرى في تشريعها التجاري الحالي (١) ولكن هذا الفقه قد وقف نموه أو كاد منذ القرن الثامن الهجري وذلك تبعاً لركود المجتمع الإسلامي ذاته بحيث لم يعد يجد فيه من التغيرات والحاجات ما يستدعي اجتهاداً فقهياً ذا بال .. حتى إذا قفزت الحياة قفزاتها الواسعة في القرون الثلاثة الأخيرة وتجدد المجتمع الإنساني طفرة ، لم يكن الفقه الإسلامي على استعداد لمسايرة الحياة المتوثبة ، وبذلك وجدت فجوة تاريخية ضخمة في تسلسل هذا الفقه ومسايرته للحياة الجديدة ، وحاجاتها التي تضاعفت أضعافاً كثيرة .

فماذا نصنع نحن اليوم إذا أردنا تحكيم الشريعة الإسلامية في مجتمعنا الحاضر ؟

إن أمامنا طريقين اثنين :

الأول :

أن نتابع خطوات الفقه الإسلامي من حيث وقفت ، لكي نستجد من البحوث ما يملأ هذه الفجوة الواسعة العميقة ولكي تكون هذه التنمية طبيعية لا مصطنعة ، فإنه يجب أن نتتبع الأحوال الاجتماعية ، والحاجات اليومية التي برزت وتسلسلت

---

(١) نقلا عن الأستاذ الكبير محمد صالح أستاذ القانون التجاري .

في خلال القرون الثلاثة الأخيرة لتتابعها بدراسات فقهية متطورة متسلسلة حتى تجيء بها إلى العصر الحاضر ، في تسلسل طبيعي حي كالذي تم في القرون الثمانية الأولى ، ولما كانت الأحوال الاجتماعية الماضية لا يمكن الإحاطة بها على وجه الدقة فإن عملنا إذاً سيكون قائماً على فروض ، لا نأمن الزلل فيها . فضلا على أنها ستكون محاولة اصطناعية لأن الحاجة الواقعة التي تستلزم تشريعاً معيناً ليست هي التي تلجئنا إلى هذه المحاولة . إنما هي مجرد افتراضات لحاجات لا نحس بها اليوم ، لأن عجلة الزمن قد تجاوزتها في سير الزمان الطويل .

وبغير تنمية الفقه الإسلامي على هذا النحو حتى نصل به إلى الوقت الحاضر ، يصبح رجوعنا إلى هذا الفقه في الجانب الاجتماعي ــ لغير مجرد الاسترشاد ــ عملية تعسفية لا تمدنا بحلول كاملة لمشكلاتنا الواقعية .

الثـــاني :

أن نرجع مباشرة إلى الشريعة الإسلامية ، إلى مبادئها العامة وتشريعاتها الكلية ، نستلهمها حلولا تطبيقية لمشكلاتنا المعاصرة ، كما فعل من قبلنا من فقهاء الإسلام حينما دعتهم حاجات زمانهم إلى استلهام تلك الشريعة . مسترشدين مع هذا بطريقتهم في التطبيق ومستعينين بما وصلوا اليه من أحكام .. وهذا في نظري هو الطريق المعقول ، إن لم يكن هو الطريق

الوحيـــد (١) .

وعلى هذا الطريق سنسير في تشخيص مقومات المجتمع الإسلامي ، الذي نعتقد أنه مجتمع المستقبل ، لا بالقياس إلى إلى العالم الإسلامي وحده ، بل بالقياس إلى العالم الإنساني .

(١) هذا رأيي . ولكني أرجو حضرات القراء الذين يعن لهم مخالفته أو تعديله أن يوافوني بآرائهم في هذا الشأن لعل فيه هدى ، فإني على وشك أو أجعل هذا الرأي هو قاعدتي في تصور المجتمع الإسلامي الحديث الذي يمكن أن ننشئه أو نستأنفه . وعلى الله التوفيق .

طبيعة المجتمع الاسلامي

ما الذي يعنيه اصطلاح « المجتمع الإسلامي » ؟ هل لهذا المجتمع طابع معين ؟ وهل يندرج هذا الطابع أو يتفق مع شيء من النظم الاجتماعية الأخرى التي عرفتها البشرية ؟

إن هذا البحث كله هو الإجابة المفصلة على هذا السؤال .

ولكني أحب هنا أن أستعجل القول في إجمال ، لتقرير بعض الحقائق الأساسية عن طبيعة المجتمع الإسلامي ؛ وتجلية بعض الشبهات التي تعرض حتى لبعض الدعاة الإسلاميين ، ودحض بعض المفتريات التي يشيعها أعداء الفكرة الإسلامية ، أو الجاهلون الذين لا يعرفون عن الإسلام غير القشور .

لقد عرف المجتمع الغربي ألواناً شتى من النظم : عرف نظام الرق ، ونظام الإقطاع والنظام الرأسمالي ، والنظام الاشتراكي ، والنظام الشيوعي (على الأقل من الناحية الفلسفية التي لم يتم تحقيقهابعد في واقع الحياة) .

فأي واحد من هذه النظم هو النظام الإسلامي ؟

إنه ليس واحداً منها بكل تأكيد ، وليس كذلك خليطاً

من بعضها ، مهما يقع من التشابه أحياناً بين بعض أوضاعه ، وبعض أوضاع نظام أو أكثر من تلك النظم ، التي عرفتها البشرية في تاريخها الطويل .

والعلة الرئيسية في تفرد المجتمع الإسلامي بنظامه الخاص هي أنه مجتمع من صنع شريعة خاصة ، جاءت من لدن إلـــه ؛ فهذه الشريعة التي وجدت كاملة منذ نشأتها غير مدرجة تدرجاً تاريخياً . . هذه الشريعة هي التي أوجدت هذا المجتمع ؛ وأقامته على أسسه التي أرادها الله لعباده ، لا التي أرادها بعض هؤلاء العباد لبعض ، وفي ظل هذه الشريعة تم نمو الجماعة الإسلامية ، ووجدت ارتباطات العمل والإنتاج والحكم ، وقواعد الآداب الفردية والاجتماعية ، ومبادىء السلوك ، وقوانين التعامل . . وسائر مقومات المجتمع الخاصة ، التي تحدد نوعه ، وترسم له طريق النمو والتطور .

ذلك على الضد من كل النظم الاجتماعية التي عرفتها أوروبا ؛ والتي نشأت نشوءاً ذاتياً وفق مقتضيات أرضية ، وثمرة للصراع الداخلي بين الطبقات وللاحتكاك الطبيعي بين علاقات الإنتاج القائمة وطرق الإنتاج المتجددة ، وللمصالح المتعارضة بين التكتلات المتنوعة داخل جسم الجماعة البشرية . . مما يؤثر في طبيعة القوانين وشكل الحكومات ، والأفكار الاجتماعية والأخلاقية السائدة . . الخ .

ومن ثم كانت جميع الأحكام والقوانين التي تنطبق على

نشأة النظم الاجتماعية الغربية وتطورها غير منطبقة على المجتمع الإسلامي ؛ لاختلاف نشأته عن نشأة تلك النظم ، ولاختلاف القاعدة التي ترتكن عليها نشأته ، ولاختلاف القانون الذي يحكم نموه وتطوره .

إنه ليس المجتمع الإسلامي هو الذي صنع الشريعة ؛ إنما الشريعة هي التي صنعت المجتمع الإسلامي هي التي حددت له سماته ومقوماته وهي التي وجهته وطورته ، ولم تكن الشريعة مجرد استجابة للحاجات المحلية الموقوتة — كما هو الشأن في التشريعات الأرضية — إنما كانت منهاجاً إلهيا لتطوير البشرية كلها وصياغتها صياغة معينة ودفعها إلى أوضاع يتم بها تحقيق المجتمع الإسلامي المنشود .. وكلما انقضى الزمن وارتفعت درجة المعرفة البشرية كانت أقرب إلى تحقيق ذلك المجتمع المنشود .. وهذه السمات ذات أثر حاسم في تحديد طبيعة المجتمع الإسلامي ، وتمييزه عن جميع المجتمعات التي نشأت نشوءاً ذاتياً ، وأنشأت قوانينها وفق التغيرات المحدودة التي تنال حياتها يوماً بعد يوم .

إن مهمة التشريع في المجتمع الإسلامي — والتشريع هو المظهر البارز لتطور المجتمع لأنه تلبية مستمرة لهذا التطور — كانت دائماً محكومة بأصل ثابت هو الشريعة الإسلامية — كما بينا فيما سبق — ومع أن الفقه الإسلامي كان تلبية مستمرة لبروز الحاجات في المجتمع وتجدد الارتباطات ، إلا أنه ن نمو

الفقه لم يكن طليقاً لأنه كان دائماً مشدوداً إلى ذلك الأصل الثابت ، محافظاً على المبادىء الأساسية ، والسمات الأولية التي أراد الله لها الدوام في المجتمع الإسلامي .

بذلك تقوم الشريعة دائماً مقام السياج الواقي ، الذي يسمح للمجتمع الإسلامي بالنمو والتجدد : ولكن داخل هذا السياج ، ووفق مقومات أصيلة ثابتة ، وبذلك يظل الطابع الأصيل للمجتمع الإسلامي واضحاً مميزاً ، بينما المجتمعات الغربية كان في وسعها دائماً أن تنمو وفق المؤثرات الواقعية ، غير متقيدة بأصل ثابت ؛ لأن المسيحية لم تكن يوماً ما نظاماً اجتماعياً ، وذلك لخلوها من الشريعة التي تتولى تنظيم المجتمع وفق نظرية محددة .

هذه هي القاعدة على وجه الإجمال ، فإذا دلّ التتبع التاريخي للمجتمع الإسلامي في أن هذا المجتمع كان ينحرف أحياناً هنا أو هناك عن قاعدته الأساسية التي وضعتها له الشريعة الإسلامية ، متأثراً بمبادىء غريبة عليه ، أو منساقاً مع التطورات البشرية في بعض رقاع الأرض ، أو بسبب مؤثرات محلية في بعض الأقاليم التي انضمت اليه . . فإن هذا كله لا يجوز أن ينسينا أن تلك القاعدة الأساسية ظلت من القوة بحيث تشد اليها المجتمع الإسلامي شداً قوياً ، وتطبعه بطابع خاص ، وتحدد طريقة نموه ، وتجعل لهذا النمو والتطور تاريخاً خاصاً . لا يندرج تحت تاريخ التطور الاجتماعي في

أوربا ، ولا تصدق عليه القوانين الاجتماعية التي تصدق هناك . .

ومثل هذه الظاهرة ستظل ثابتة في المستقبل – لأن المستقبل لا يمكن فصله عن الماضي – فليس هناك ما يحتم أن يسلك المجتمع الإسلامي في المستقبل أي طريق تكون المجتمعات الغربية قد سلكته ؛ لأن سياج الشريعة الإسلامية سيظل يحرس هذا المجتمع ، مهما تكن عوامل المقاومة ، فإن أربعة عشر قرناً من الزمان لا يمكن محوها من تاريخ مجتمع ، ولا من ضمير أمة ، ولا من واقع حياة !

وبقي أن يسأل سائل : هل من الخير أن يظل نمو مجتمع من المجتمعات وتطوره مشدوداً إلى أصل ثابت ، على حين تتجدد حاجات الحياة وتتنوع ، وتختلف علاقات الانتاج ، وتحتاج إلى مبادىء جديدة وشرائع جديدة ، تلبي ذلك التجدد ، وتماشي هذا الاختلاف .

والإجابة على هذا السؤال تقتضي معرفة طبيعة ذلك الأصل الثابت ومدى شموله لأصول الحياة الكبرى ، كما تقتضي موازنات موضوعية بين مبادىء ذلك الأصل الثابث ومدى شموله لأصول الحياة الكبرى ، كما تقتضي موازنات موضوعية بين مبادىء ذلك الأصل الثابت التي أنشأت المجتمع الإسلامي ، وحددت له طريق النمو والتجدد ؛ والمبادىء الأخرى التي عرفتها البشرية حتى اليوم ، فإذا اتضح أن مبادىء الإسلام

موضوعة في أصلها للاستمرار والتجدد ، وأنها ما تزال أفضل ، وما تزال أسبق ، وما تزال سائر النظم التي عرفتها البشرية متخلفة عنها أو ناقصة .. فالثبات لا يكون عندئذ عيباً إنما يكون ميزة لأنه يصبح ضمانة للارتفاع المستمر والتقدم المستمر ، وعدم الانتكاس والتردي مع الأهواء والنزوات والانحرافات ، ولا عبرة بأن يكون القانون قد شرع اليوم أو قبل مائة عام ، إذا كان ما يزال سابقاً لخطو الجماعة التي تتعامل به ، وملبياً لحاجاتها الحاضرة في يسر .

وهذه الموازنات الموضوعية بين النظام الاجتماعي الإسلامي وسائر النظم الاجتماعية الأخرى هي الطريقة الجدية الوحيدة التي تستحق الاحترام ، والتي تتفق مع المنطق العلمي .. أما رفض ذلك النظام لمجرد أنه وضع — أول ما وضع قبل أربعة عشر قرناً — دون نظرة موضوعية فيه ، ودون موازنة موضوعية بينه وبين سواه ، فذلك تصرف لا يستحق الاحترام العقلي ، ولا يركن اليه رجل يحترم عقله ويتكلم بغير طريقة الببغاوات !

والذي يأخذ في موازنة موضوعية بين نظام المجتمع الإسلامي وسائر النظم الاجتماعية الأخرى يجد في يسر أن ذلك الأصل الثابت أشد مرونة ، وأكثر طواعية ، وأكبر استعداداً لتلبية التطور الجديد في حياة البشرية من كل النظم الجديدة التي تسمى « تقدمية » وهي حين تقاس إلى مبادىء الإسلام

تبدو متخلفة في عمومها ، كما يبدو فيها التناقض والنقص والتعسف ، بالقياس إلى تلك الشريعة المرنة الشاملة ، الملبية للفطرة في غير تعسف ، والسابقة لخطو البشرية حتى هذه الأيـــام . .

ومن ثم يسهل أن يقال : إنه من الخير قطعاً أن يكون التطور الاجتماعي أصل ثابت يفيء اليه ، مادام هذا الأصل الثابت لا يعوق النمو ، ولا يتعسف تصريف الأمور .

أما هذه الموازنات ذاتها فسأعرض لشيء منها في مناسباتها المتفرقة في فصول هذا البحث ؛ وإن كان حسبي أن أعرض مقومات المجتمع الإسلامي ، لتكون حاضرة للموازنة بينها وبين مقومات أي مجتمع آخر . فمقومات المجتمع الإسلامي هي المجهولة لدى الكثرة الضخمة ممن يسمحون لأنفسهم أن يجهلوها ، ثم يدعوا أنهم مثقفون ، بل يسمحون لأنفسهم — دون معرفة — أن يحكموا بين شيء يعرفونه وشيء يجهلونه وهم يدعون البحث العلمي !

إن الشريعة الإسلامية الثابتة لترتكز إلى عدة خصائص هي التي كفلت لها إنشاء مجتمع قابل للنمو والتجدد ، ولأن يكون دائماً قديراً على تحقيق مطالب البشرية المتجددة .

هذه الخصائص هي :

١ — إنها — وهي من صنع إلـــه يعرف طبيعة خلقه — قـــد جاءت وفقاً للمقومات البشرية المشتركة العامة ؛ أي وفقاً

لأصول الفطرة البشرية . تلك الفطرة الثابتة التي لا تزول ولا تنمحي ، ولكنها تتحور وتنمو وتتشكل مع بقاء أصلها الثابت الذي منه تنمو . . وفي المقال السابق شرحت هذه الخاصية بما فيه الكفاية

٢ ـ إنها جاءت في صورة مبادىء كلية عامة ، تقبل التفريع والتطبيق في الجزئيات المتجددة والأحوال المتغيرة ، دون أن تفارق أصولها الأولى ودون أن تضع حلولا جديدة لمشكلات هي بطبيعتها متجددة ، وقد فصلنا القول في هذا عند الكلام عن الفقه والشريعة في المقال الماضي .

٢ ـ إن هذه المبادىء الكلية العامة جاءت شاملة لكل أصول الحياة الإنسانية وجوانبها جميعاً ، فتناولت حياة الفرد ، وارتباطات الجماعة ، وأسس الدولة ، والعلاقات الدولية ، كما تناولت حياة الإنسان في كل مجالات النشاط ؛ ووضعت لها التشريعات التي تنظمها جنائياً ومدنياً وتجارياً واجتماعياً وسياسياً ، فلم تترك جانباً واحداً منها دون تنظيم عن طريق القانون . وما تزال النظريات التي تضمنتها في هذه النواحي سابقة لكل ما وصلت اليه النظريات التشريعية الأرضية .

٤ ـ إن المبادىء الاجتماعية التي قامت على أساسها جاءت تقدمية ـ وما تزال كذلك ـ فاندفعت بالبشرية إلى الأمام ؛ وما تزال قادرة على إعادة هذا الدور ، لأنها بالقياس إلى الأوضاع الاجتماعية السائدة وإلى النظريات الاجتماعية السائدة

كذلك ما تزال سابقة ومتفوقة .

وحين نعرض مقومات المجتمع الإسلامي بالتفصيل سيتبين الناس صدق هذا الذي نقول . أما الآن فأكتفي بعرض خفيف لخصائص النظم الاجتماعية التي عرفتها البشرية في أوربا ، نتبين على ضوئها أن النظام الإسلامي نظام متفرد بينها ، ليس واحداً منها ، وليس خليطاً من بعضها ، وأنه لم ينم نموها ، ولم يسلك طريقها ، ولا ينطبق تاريخها على تاريخه ، ولا نشأتها على نشأته ، ولا تساير أصولها أصوله ، وإن وقع التشابه بين بعض مظاهرها وبعض مظاهره عن طريق العرض والإتفاق :

إن الدراسات الاجتماعية الغربية تقول — متأثرة في هذا بالتاريخ الأوروبي وحده لا التاريخ الإنساني — : إن البشرية قد مرت في أطوار متتابعة هي : الشيوعية الأولى ، فالرق ، فالإقطاع ، فالرأسمالية ، فالاشتراكية في طريقها إلى الشيوعية .

فأما الشيوعية الأولى ؛ فهي مجرد فرض لا دليل عليه يطمأن اليه ، فرض يقوم على تصور مرحلة في تاريخ الإنسان ، خرج فيها من حالة الحيوانية ، وعاش أفراد الجماعة عيشة شيوعية كاملة ، يشتركون فيها في الملكية العامة ، وفي الجهد الذي يبذلونه جماعة ، وفي التمتع بثمرة هذا الجهد المشترك .

واستمرت مدة اعتماد الإنسان في معاشه على وسيلة الصيد ،

ثم انتهت عندما عرف الزراعة واستئناس الحيوان ورعي الماشية التي أخذت قطعانها تتزايد وتحتاج إلى من يرعاها.. وهنا عدلت القبائل عن تقاليدها في قتل الأسرى واستخدمتهم رقيقاً لرعي الماشية وحلبها . . وبذلك ظهر عهد الرق التالي.

وعهد الرق هو العهد التاريخي الذي نملك وسائل إثباته التاريخية ، أما الشيوعية الأولى فهي مجرد فرض لا ترتقي الأدلة عليه إلى درجة الإثبات العلمي .

وفي وقت من الأوقات كان سكان الامبراطورية الرومانية يتكونون من طبقتين : طبقة الأحرار وتضم حوالي ربع السكان ، وطبقة العبيد وتؤلف نحو ثلاثة أرباع تلك الامبراطورية.

« وكانوا يعاملون معاملة طابعها القسوة ؛ فهم يعملون نهاراً في الاقطاعيات ، فإذا جن الليل كبلوا بالسلاسل ، وألقي بهم في الكهوف التي يقضون فيها الليل ، ويقوم عليهم حراس أشداء غلاظ القلوب ؛ وكانت العقوبات التي توقع عليهم تتراوح بين الجلد والصلب ، وهذا خلاف استخدامهم كوسيلة لتسلية السادة الأحرار ؛ وذلك بإقامة المبارزات الوحشية ، أو بحملهم على مقاتلة الأسود ، وكان ذلك كله يجري في حفلات يقبل عليها الأحرار في شغف » (١)

ثم زال عهد الرق تدريجياً وحل محله نظام الإقطاع بعد ما

---

(١) كتاب النظام الاشتراكي للدكتور راشد البراوي .

تعددت ثورات العبيد على سوء المعاملة وقل إنتاجهم في الحقول .

« ونظام الإقطاع عبارة عن أسلوب من الإنتاج ؛ الصفة المميزة له هي التبعية الدائمة Serfdun ويعرفونه بأنه نظام يلتزم المنتج المباشر نحو سيده أو مولاه بأداء مطالب اقتصادية معينة ، سواء أكانت تلك المطالب تؤدى على هيئة خدمات يقوم بها ، أم على شكل مدفوعات (أو استحقاقات) يؤديها نقداً أو عيناً ، ولتوضيح ذلك ، نقول إن المجتمع الإقطاعي كان ينقسم إلى طبقتين : الأولى وتشمل ملاك الابعاديات الإقطاعية ، والثانية وتتكون من المزارعين على اختلاف مراتبهم ، فمنهم الفلاحون والعمال الزراعيون والعبيد ، وإن كان عدد الأخيرين ظل يتناقص باطراد وبسرعة ، فهؤلاء الفلاحون — أي المنتجون المباشرون — لهم الحق في حيازة مساحة من الأرض يعتمدون عليها بوسائلهم في كسب معاشهم وإنتاج ما يلزمهم من أسباب العيش ؛ كما يمارسون في بيوتهم الصناعات البسيطة التي تتصل بالزراعة : ولكنهم مقابل ذلك يلتزمون بأمور عدة ، مثل الخدمة الأسبوعية في أرض الشريف مع آلاتهم وماشيتهم ، والخدمة الإضافية في المواسم الزراعية ، وتقديم الهدايا في الأعياد والمناسبات الخاصة ، وعليهم كذلك أن يطحنوا غلالهم في المطاحن التي يقيمها الشريف ، وأن يعصروا كرومهم في معصرته . .

وكان الشريف يمارس أمور الحكم والقضاء . أي أنه يشرف على تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية بالنسبة إلى أهل منطقته ، كما أن المفروض فيه أنه مسؤول عن حماية هؤلاء الفلاحين ، ودفع العدوان عنهم ، ومن هنا نجد أنفسنا أمام تبادل الالتزامات(١).

خليط من نظام الرق ونظام الإقطاع كان يسود الدولة الرومانية عندما أشرق فجر الإسلام ، أما الجزيرة العربية التي شهدت مولده ، فقد كان خليط من نظام البداوة الأولى ونظام الرق هو السائد فيها ؛ ولم تكن قد عرفت بعد شيئاً من نظام الإقطاع ، كما أنها لم تعرفه من بعد ، بسبب وجود الإسلام .

وفي مثل هذا الجو وجدت المبادىء التي لم تتغير إلى هذه اللحظة ؛ والتي ما تزال في عمومها سابقة على آخر ما عرفته البشرية من أفكار ومذاهب اجتماعية في العصر الحديث . .

وهذه وحدها شهادة قاطعة على أن النظام الاجتماعي الاسلامي هو من صنع نفسه ، بإشراف الشريعة الإلهية التي أوجدته وطورته ، لا من صنع العوامل التاريخية والاقتصادية ، كما هو الشأن في النظم التي عرفتها أوربا ، والتي يتحدث عنها الماركسيون كما لو كانت نظماً عالمية ، ويعطونها صفة الجبر التي لا فكاك منها !

(١) كتاب النظام الاشتراكي للدكتور راشد البزاوي .

إنه ليس من الطبيعي ـ إذا صحت نظرية المادية الجدلية وفكرة الجبرية الاقتصادية ـ أن تولد شريعة في عهد الرق أو في عهد الإقطاع ، فتتضمن مبادىء لا تقف عند نظام الرق ولا عند نظام الإقطاع ، ولكن تتخطاهما معاً ، فيوجد فيها مشابه من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام الشيوعي ـ وكلها نظم لم تكن في الحسبان يومذاك ـ كما توجد فيها مبادىء أخرى مستقلة عن تلك النظم كلها ، ما تزال البشرية تتطلع إلى تحقيقها وتطبيقها في مستقبلها .

وما كان في وسع شريعة بشرية تولد في عهد الرق أو في عهد الإقطاع ، أن تتضمن ما تضمنته الشريعه الإسلامية من ناحية المستقبل البشري ، بدليل أن جميع الشرائع والنظم الاجتماعية والمبادىء القانونية التي كانت سائدة في ذلك التاريخ قد انتهى أمرها ، ولم تعد صالحة للحياة في العصور الحديثة ، ولا ملبية لحاجات البشرية ، بينما المبادىء الإسلامية وحدها هي التي تستمتع بهذه الخاصية ، لا للحاضر وحده ولكن للمستقبل كذلك ، لأن الكثير منها ما يزال سابقاً للنظم الوضعية القائمة .. وبذلك تسقط نهائياً حكاية الجبرية الاقتصادية وحكاية التطور التاريخي للنظم الاجتماعية على الترتيب الذي تفرضه الماركسية .

لقد جاء الإسلام فوجد جذور عهد الرق ما تزال ثابتة وعميقة ، فابتدأ بالبشرية من هذا السفح ، ليأخذ بيدها إلى آفاق الإنسانية العالية ، التي تهدف اليها مبادئه الكريمة ، ولكنه — وهو دين الفطرة — لم يكن ليقفز بها قفزاً ، والمهم أن تثبت أن مبادئه العليا التي تسبق اليوم آخر ما وصلت اليه البشرية في خلال أربعة عشر قرناً كانت قائمة فيه منذ اليوم الأول . وأنه منذ ذلك اليوم قد أخذ بيد البشرية في طريق الترقي إلى الآفاق المرسومة خطوة خطوة فكان التطور ، لا في مبادئه وأهدافه ، ولكن في قرب البشرية يوماً بعد يوم من هذه المبادىء والأهداف وهذا ما ينفي فكرة التطور التاريخي من أساسها بالقياس إلى الفكرة الإسلامية وإلى نظام المجتمع الإسلامي .

لقد بدأ الإسلام بالبشرية من حيث هي ، ليربطها بعراه ربطاً واقعياً ، ثم ليقودها بعد ذلك في مدارج الكمال . . جاء والرق نظام عالمي ، واسترقاق أسرى الحرب عُرف دولي ، وكان يملك أن يبطل الرق في المجتمع الإسلامي بجرة قلم ، كما أبطل الربا ، ولكنه في هذه الحالة ما كان ليزيد على أن يترك الأسرى من المسلمين يسترقون عند أعدائه ، بينما يحرر هو أسرى الأعداء عنده ، وذلك يُطمع أعداء الإسلام والمسلمين وهم يؤسَرون للمسلمين فيتحررون ، ويأسرون المسلمين فيتخذون منهم عبيداً وإماء حسب العرف الدولي السائد في ذلك الزمان .

لهذه الضرورة الواقعية التي لم يكن يملك الإسلام في نشأته لها حلا ، لأنه لا يملك أن يجبر الآخرين على تحرير الأرقاء وعلى عدم استرقاق الأسرى ، ولا يملك أن يجعل أسرى المسلمين للكافرين وحدهم أرقاء ، بينما يحرر هو أسراه من الكافرين .

لهذه الضرورة الواقعية وضع الوسائل الكفيلة بتجفيف موارد الرق في المستقبل ، حتى يصبح من الممكن عقد معاهدات دولية تمنع استرقاق أسرى الحروب ، ولم ينص هو على استرقاقهم كي يدع الأمر مفتوحاً ؛ بل أشار إلى إطلاقهم فقال : « فإذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإماً منّاً بعدُ وإمّا فداءً حتى تَضَعَ الحرب أوْزارها » (١) ولكنه ترك للدولة المسلمة حرية التصرف حسبما تقتضيه الأحوال .

ترك الإسلام الأمر على هذا الوضع من ناحية المبدأ — مراعاة لواقع البشرية كلها في ذلك الزمان ، ثم راح يعالجه من ناحية الموضوع على طريقته التحريرية ، واتجاهاته الإنسانية . . وحينما كان العبيد في الدولة الرومانية بجانبه يلقون للوحوش الكاسرة يصارعونها للترويح عن صدور السادة ؛ وبينما كان من حق السيد أن يمثل بعبيده كيف شاء ، وبينما كان القانون الروماني يضع مواد لمعاملة السادة ومواد لمعاملة العبيد . . بينما

(١) سورة محمد : ٤

كان هذا يقع في العالم كله ، وفي قلب الجزيرة العربية التي شهدت مولد الإسلام ، كان محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وهو من ذؤابة قريش أشرف العرب يزوج ابنة عمته زينب بنت جحش من مولاه زيد ، وكان يولي أسامة بن زيد قيادة جيش المسلمين الذاهب لمحاربة الروم وبين جنوده أبو بكر وعمر وزيرا رسول الله والخليفتان بعده – عليهما رضوان الله – وكان بلال بن رباح الحبشي هو داعي الدعاة إلى الإسلام ، وسلمان الفارسي هو مستشاره الحربي ، وصهيب الرومي من صحابته الذين يأذن لهم عمر بن الخطاب قبل أن يأذن لأبي سفيان . وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يقول : « مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ » (١) .

على هذا المنوال عالج الإسلام قضية الرق من ناحيتها العملية ، إلى أن يجد لها حلا عملياً من ناحيتها الدولية ، وفي هذا الجانب وحده كانت مراعاة الإسلام لواقع الأمر في البشرية يوم جاءها . ومنذ أن جاءها لم يعد لعهد الرق وجود في الوطن الإسلامي ، لأن معالم هذا العهد وخصائصه كما ذكرناها قد بهتت في الحياة الاجتماعية الواقعية بحكم تعاليم الإسلام في معاملة الأرقاء ، الذين اضطر للامساك بهم فترة من الوقت حتى يتهيأ له عقد ميثاق دولي عام .

فأما عهد الإقطاع بمعالمه وخصائصه التي أسلفنا فلم يوجد

(١) أخرجه الشيخان .

قط في الوطن الإسلامي ، لأن الإسلام كان قد أخذ عليه الطريق . . لقد وجدت ملكيات كبيرة أحياناً نتيجة للانحراف عن سياسة المال وسياسة الحكم كما رسمها الإسلام ؛ ولكن عهد الإقطاع بخصائصه تلك لم يوجد على الرغم من وجود الملكيات الكبيرة في بعض الأحيان ، فلم يقع في المجتمع الإسلامي أن كانت علاقات الإنتاج ، ولا حقوق الملاك ، على النحو الذي سار عليه نظام الإقطاع في أوربا ، وبذلك يمكن القول باطمئنان : إن المجتمع الإسلامي لم يمر بهذا العهد منذ أن ولد الإسلام إلى الآن .

كذلك الأمر حين ننظر إلى موقف الإسلام من عهد الرق ، فمنذ سيطرة الإسلام لم يعد للرق خصائصه التي عرف بها في المجتمع العربي ، وكل علاقة الإسلام به أنه جاء فوجده قائماً ، فأخذ في تجفيف موارده ، يقصر أسباب الاسترقاق على الحرب الشرعية وحدها — وكان في هذا يعالج الواقع كما أسلفنا — كما أخذ في تفتيت مقوماته الاقتصادية بتقرير مبدأ التكافل الاجتماعي (الذي سنفصل القول فيه فيما بعد) ومقوماته القانونية بالتسوية بين جميع الناس في الحقوق ، ومقوماته الاجتماعية بإزالة الحواجز بين السادة والعبيد ، بل بتسوية الموالي وتوليتهم القيادة .

لذلك كله يمكن القول باطمئنان : إن المجتمع الإسلامي لم يعرف عهد الرق ولا عهد الإقطاع ، ولم يعترف بخصائصهما

التقليدية في أية فترة من فترات التاريخ ولم يكونا أحد الأطوار التاريخية التي مر بها المجتمع الإسلامي .

* * *

ولقد عرفت المجتمعات الأوروبية — بعد نظام الإقطاع — نظاماً جديداً هو النظام الرأسمالي ، عرفته في عهود تاريخية متأخرة ، إذ بدأت بذوره مع الحروب الصليبية في القرن الحادي عشر الميلادي : أي بعدما اطلعت أوربا على النظم الاجتماعية الإسلامية وتأثرت بها ، فكرهت نظام الإقطاع الذي كان سائداً فيها ، وهذا السبب يغفله أصحاب النظريات المادية لأنهم لا يريدون أن يدخلوا العنصر الإنساني في خط سير التطور التاريخي ويكتفون بإبراز الأسباب الاقتصادية التي صاحبت الحروب الصليبية ، ونشأة المدن التجارية في جنوب أوربا .

واتباعاً لهذه النظرية يلخص الدكتور راشد البراوي في كتاب « النظام الاشتراكي » أسباب انهيار النظام الاقطاعي وبروز النظام الرأسمالي فيقول :

« ذلك أن قوىً إنتاجية جديدة ظهرت وصارت أصلح لتقدم الجماعة ، وهذه القوى الإنتاجية الجديدة ما كانت لتستطيع أن تجد مجال نشاطها وعملها واسعاً أو على الأقل ممكناً طالما استمرت العلاقات الإقطاعية قائمة من نواحيها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية » .

« وقد هيأت الحروب الصليبية الفرصة أمام أوربا للاتصال

الإتجاري مع الشرق ، وخلقت فرصاً واسعة أمام مدن جنوب أوربا ، وبخاصة مدينة (البندقية) التي حصلت على امتيازات تجارية في المراكز التي احتلتها القوات الصليبية في الشرق ، وأخذت البضائع الشرقية تتدفق على البندقية لتوزع على مختلف الأقاليم الأوروبية ؛ ويقابلها من جانب أوربا المنتجات الصوفية والحبوب والخمور ؛ وتمتعت البندقية بشبه احتكار ضخم ، وتجمع لدى تجارها ثروات ضخمة ، الأمر الذي دفع بتجار ومدن الشمال وبخاصة (لوبيك) و (دانتزج) و (همبورغ) و (برنزويك) إلى عقد محالفة تجارية للدفاع عن مصالحهم ؛ وأسسوا « عصبة الهانا » وهكذا ظهرت المنافسة التجارية مما ساعد على ازدياد النشاط التجاري بين أوربا والشرق ، واستطاع تجار هذه العصبة الحصول على امتيازات اقتصادية في المراكز الرئيسية في أوربا ، مثل (برجن) في النرويج و (نوفجرود) في روسيا و (بروكسل) في الأراضي الواطئة .

« هذا النشاط التجاري كان عاملا حاسماً في ازدياد القوة الاقتصادية للمدن التجارية وبالتالي أهلها : أي الطبقة البرجوازية. ولم يقف السبب في ازدياد ثرائهم عند حد التجارة الخارجية ، بل إنهم كانوا يستغلون حاجة أمراء الإقطاع إلى الأموال ليسدوا بها نفقات حروبهم وحياتهم الخاصة ، فيقرضونهم مقابل فوائد باهظة ، وأهم من هذا أن هذه المدن استطاعت أن تشتري حريتها من الأمراء الإقطاعيين سواء كان الأخيرون من

العلمانيين أو من رجال الدين ، وأكثر من هذا فقد نشطت الحرف وتنوعت منتجاتها عن ذي قبل ، وبهذا صارت الصناعة اليدوية مصدراً – وإن كانت أقل أهمية وخطراً من التجارة – لتجميع الأموال ؛ وبالتالي لزيادة نفوذ الطبقة البرجوازية وهي التي كان لها الأثر الفعال في العمل على هدم النظام الإقطــاعي » .

ونحن – من جانبنا – لا نحب أن نغفل أثر العوامل الاقتصادية المعروضة هنا ؛ ولكننا نرى أن التحكم البحت هو الذي يدعو إلى إغفال الأثر الإنساني للاحتكاك بين جيوش الصليبيين وجيوش المسلمين ، وإلى تأثر الصليبين بالأوضاع الإسلامية الحرة ، التي لا تعرف سلطة أمراء الإقطاع كما يعرفها المجتمع الغربي . . وتأثر الصليبيين بمشاهداتهم في الأرض الإسلامية مسألة تاريخية ثابتة ، ففيم هذا التحكم لإغفال أثر الأوضاع الإسلامية الحرة في نفوسهم ؟

وعلى أية حال فالثابت تاريخياً أن نظام الإقطاع – كما صورته الفقرات السابقة في أوربا – لم يكن له وجود في الشرق الإسلامي وبخاصة في الناحية الاقتصادية والناحية السياسية . . لم تكن هناك ارتباطات بين الأشراف وأتباعهم من ناحية التبادل ولا من ناحية الإشراف القانوني والسياسي ، فلم يتأثر المجتمع الإسلامي بالعوامل التي تأثرت بها المجتمعات الأوروبية . ولم يسر في الخط التاريخي الذي سارت فيه ، ولم يكن لمولد النظام الرأسمالي

في أوربا أثر في خط سير المجتمع الإسلامي ، ولا في الأسس التشريعية والنظم الاقتصادية التي تضمنتها شريعته قبل مولد النظام الرأسمالي في أوربا بحوالي ثمانية قرون .

ولقد توجد مشابهة بين بعض النظم الأسلامية وبعض خصائص للنظام الرأسمالي كحق الملكية الفردية ، وحق الاستثمار الفردي وحق الارث ، ولكن علينا أن نذكر أن هذه الأحوال قد تضمنتها الشريعة الإسلامية قبل مولد النظام الرأسمالي بثمانية قرون ، غير متأثرة بالعوامل التاريخية التي تأثرت بها المجتمعات الأوروبية ، ولا معاصرة لقواعد التفكير الرأسمالي الذي جاء متأخراً جداً ، وهذه المشابهة سطحية في حقيقتها لأن النظام الاجتماعي الإسلامي نظام متكامل ، غير مقيد ولا مقلد لأي نظام لاحق — وأسبقيته تمنع منعاً طبيعياً من التقليد — والمهم أن نتذكر دائماً أن سائر النظم قد تكون متأثرة أو غير متأثرة بجزئيات من النظام الإسلامي ، لأنها متأخرة عنه ، أما هو فمن غير المعقول أن يكون قد أخذ منها ، ومولده سابق على أقدمها بحوالي عشرة قرون ، وشريعته ثابتة غير متأثرة في أصولها بعوامل التطور التاريخي .

نقول : إن هذه المشابهات ليست إلا ظاهرية وجزئية ، وأنا أعرف الكثيرين يرون الإسلام مثلا يقرر حق الملكية الفردية وحق الاستثمار الفردي وحق الإرث فيتصايحون : نظام رأسمالي ! ؟

وبغض النظر عن اختلاف النشأة التاريخية للنظام الإسلامي

والنظام الرأسمالي فإننا نعرض لبعض الموازنات الموضوعية بين قواعد النظامين هنا على سبيل الإجمال لنتبين سطحية ذلك التصايح التقليدي ؟

إن الربا والاحتكار قاعدتان أساسيتان من قواعد النظام الرأسمالي ، والربا والاحتكار محرمان تحريماً باتاً في النظام الإسلامي (وسيجيء تفصيل هذا في مكانه) .

كذلك نجد أن انقسام المجتمع إلى دول قومية كان من المظاهر السياسية اللازمة لنشأة النظام الرأسمالي وهذه القومية الحادة هي التي حملت معها نظام الاستعمار للاستيلاء على الخامات واحتكار الأسواق ؛ باعتبار « الاستعمار أعلى مراتب الرأسمالية » كما يقول لينين ، بينما الإسلام ينكر الشعور القومي الحاد ، ويتجه اتجاهاً عالمياً ، ويجعل حدوده هي حدود الفكرة لا تخوم الأرض ، ومن ثم يستبعد فكرة الاستعمار لاحتكار الأسواق ، وبذلك يتجه اتجاها مضاداً للتفكير الرأسمالي .

أما الملكية الفردية والاستثمار الشخصي والإرث وما اليها فتقوم في الإسلام على أسس أخرى غير الأسس التي تقوم في النظام الرأسمالي .

فالملكية الفردية ليست سوى وظيفة اجتماعية ، أما أصل المال فهو لله ، والجماعة كلها مستخلفة فيه عن الله ، والأفراد نائبون عن الجماعة في استثماره بطرق تحددها الشريعة ، وليست

مطلقة من كل قيد ، وحق الجماعة فيه ثابت . فهو يرد على على الجماعة كلما احتاجت اليه وبقدر الحاجة وحسبها ، ومن ثم فالملكية الفردية في الإسلام شيء آخر غير الملكية الفردية في النظام الرأسمالي ، شيء مستقل في أساسه وفي اتجاهه ، والمشابهة ظاهرية وجزئية . وكذلك سائر الحقوق المترتبة على الملكية الفردية . . . (وسيأتي تفصيل هذا كله فحسبنا هذه الإشارة المجملة في هذا المقام) .

هذه المشابهات الظاهرية الجزئية التي توجد بين النظام الإسلامي والنظام الرأسمالي يوجد مثلها أو أكثر منها بينه وبين النظام الاشتراكي والنظام الشيوعي ، وهذا وحده كاف في الدلالة على أن النظام الاجتماعي في الاسلام ليس واحداً من هذه النظم لوجود بعض خصائص متفرقة فيها مجتمعة فيه ، وذلك فوق أنه سابق عليها فهي قد تأخذ منه ولكنه لم يأخذ منها على وجه اليقين ، وعلى أية حال فيحسن أن نمضي في بعض الموازنات الموضوعية بين النظام الإسلامي والنظام الإشتراكي ، ثم بينه وبين النظام الشيوعي بصفة إجمالية حتى يجيء التفصيل في مكانه .

لقد عجز النظام الرأسمالي عن مجاراة التطور الاجتماعي في أوربا . .

« لقد كان دعاة النظام الرأسمالي — وبخاصة في أواخر القرن

الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر – يعلنون أنه يقوم على مبدأ المنافسة الحرة ، وهي منافسة تنسجم فيها مصالح الأفراد والجماعات ، وأخذ النظام الرأسمالي يسير في طريق تطوره ، وإذا بهذه المنافسة يتضاءل شأنها تدريجاً ، وإذا بالحياة الاقتصادية قد أصبح طابعها الاحتكار – وهو نقيض المنافسة –

أما ذلك الانسجام الذي تحدث عنه الكتاب ؛ فقد وضع مكانه التعارض بين المصالح ، وارتفعت الأصوات تندد بهذه الظاهرة ، الأمر الذي حمل الدولة على التدخل باطراد للحد من قوة هذا التعارض وخطورته ، ولرعاية مصالح الطبقات والطوائف الضعيفة والمستضعفة ومحاولة توفير الطمأنينة لها . وتضخمت الديون الأهلية ، وزادت أعباؤها بصورة بالغة ، وأصبحت عنصراً أساسياً من عناصر المجتمع الحديث ، وقوة تعمل على إضعاف بنيانه ومقدرته على المقاومة ، ومن الناحية الدولية نجد أن الصراع بين الدول الرأسمالية الكبرى أدى إلى التنافس الشديد على مصادر المواد الأولية وأسواق السلع ورؤوس الأموال ، وهو التنافس الذي ينتهي بالصراع ، مما يدل عليه الحربان اللتان نشبتا في النصف الأول من القرن الحالي ، فالحركة الاستعمارية التي نشطت في عهدها الحديث منذ أواخر القرن التاسع عشر ، بما اتصفت به من متناقضات ومنازعات وحروب إن هي إلا مظهر للتطور الرأسمالي الاحتكاري » (١) .

(١) كتاب النظام الاشتراكي للدكتور راشد البراوي .

عند ئذ ـ ولهذه الأسباب ـ اتجهت انجلترا بصفة خاصة إلى الاشتراكية ، كما اتجهت روسيا إلى الماركسية ، وإن كانت قد أحدثت فيها تغييرات عملية هامة تكاد تخرجها عن طبيعتها النظرية الأولى ، وكل ما تضمنته الاشتراكية وتضمنته الشيوعية من مبادىء إنما جاء وليداً لتلك التطورات التاريخية ، أما المبادىء التي جاءت في النظام الإسلامي في هذا الاتجاه فهي ذاتية أصيلة في النظام الإسلامي ، تضمنتها الشريعة الإسلامية يوم جاءت من عند الله قبل أربعة عشر قرناً ، وقد جاءت لتصوغ المجتمع على وفقها ، لا لأن التطورات الاجتماعية هي التي ولدتها ، أي أنها كانت قوة دافعة للتطور الاجتماعي لا نتيجة تبعية له ،وعلى حين تؤدي المبادىء الاشتراكية أو الماركسية دورها التاريخي وتنتهي بسبب أنها نتيجة تبعية للتطور ، لا قوة دافعة للتطور . . على حين ينتهي دور هذه المبادىء عند حد معين ويحتاج المجتمع إلى مبادىء جديدة ، فإن مبادىء الإسلام تظل تعمل لأنها أكبر من الحاجات الوقتية للبيئة بسبب أنها لم تكن وليدتها ، بل كانت وستكون محركة لها في طريق الرقي الدائم المرسوم منذ أربعة عشر قرناً .

إن الاشتراكية تلتقي مع الإسلام في نقط كثيرة في الجانب الاقتصادي . تلتقي معه مثلا في محاولة ضمان حد أدنى لائق للأفراد من حيث العمل والمسكن والصحة ، وتوفير العمل للمواطنين جميعاً بوصفه حقاً من حقوقهم الأساسية وتلتقي معه في أنها لا تدعو إلى القضاء المطلق على الملكية الفردية ،

مع تأمين المرافق المتصلة بالموارد العامة للثروة كالمناجم . وتلتقي معه في التقريب بين مختلف طوائف المجتمع ، ومنع الإسراف الذي لا مبرر له ، وامتصاص الثروة الفائضة حتى يتوافر للدولة المال الكافي لمواجهة الأعباء الاجتماعية للشعب كله ، واتخاذ التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي قاعدتين أساسيتين للتكافل الاجتماعي .

ولعل هذا الالتقاء هو الذي يوجد تلك الشبهة عند الدعاة الإسلاميين أنفسهم ، فيتحدثون عن « الإسلام الإشتراكي » وعن « اشتراكية الإسلام » وعن « الاشتراكية الإسلامية » وما اليها .

ولكن الواقع أن أسبقية النظام الإسلامي تمنع من إعطائه وصفاً لاحقاً . هذا من ناحية الشكل . أما من ناحية الموضوع فالإسلام نظام متكامل تجيء فيه هذه الاتجاهات مرتكزة إلى أصول ثابتة ، ومعتمدة على فكرة كلية متناسقة الأجزاء متصلة بالعقيدة في الله . . بينما الاشتراكية فكرة مادية عن الحياة لم تتناول غير الجانب الاقتصادي في حياة المجتمع ، ومن ثم فهي جزئية ووقتية بينما النظام الإسلامي كلي ودائم . ومن ثم لا يجوز ربطه بنظام ولدته ضرورة طارئة ومصيره إلى التحور أو إلى الزوال . فضلا على أنه هو الأصل الذي تقرن الاشتراكية اليه ، فيقال : إن فيها ما يشبه الإسلام في كيت

وكيت ، ولا يجوز أن يقرن الإسلام اليها وهو سابق عليها بثلاثة عشر قرناً من الوجهة التاريخية !

ثم يبقى هنالك فارق موضوعي أصيل ، وهو أن الاشتراكية بسبب أنها مذهب مادي اقتصادي بحت ، مجرد من العناصر الأدبية التي تمازج النظام الاجتماعي في الإسلام . لهذا السبب يمكن أن يقوم في ظلها استعمار خبيث كالاستعمار الانجليزي ، دون ما حرج ولا تعارض مع صلب النظام الاشتراكي ، الأمر الذي لا يمكن أن يتم في ظل النظام الاجتماعي الإسلامي ، بسبب ارتكان هذا النظام إلى عقيدة أدبية تنكر هذا اللون من الاستعمار إنكاراً باتاً . . إن النظام الاجتماعي في الإسلام نظام إنساني عالمي ، أما النظام الاشتراكي فنظام قومي محلي . . وهذا الفارق الأساسي في طبيعة النظامين تترتب عليه فروق كثيرة ، تجعل المشابهات بينهما مجرد اتفاقات ظاهرية وجزئية .

أما النظام الشيوعي فتصطدم فكرته بفكرة الإسلام من أساسها ، ومع أن الشيوعية قد تلتقي بالإسلام في محاربته للطغيان الرأسمالي ، وفي توفير الضروريات لكل فرد ، وهي أصل ملكية الجماعة للمال ، إلا أن التصادم بين طبيعتها وطبيعة الإسلام كلي وعنيف وعميق .

إن المادية الجدلية تنفي كل مؤثر في حياة البشر – بل في الكون كله – خارج عن الطبيعة المادية لهذا الكون ، وبهذا تصطدم منذ الخطوة الأولى بالعقيدة في الله ، التي تقول بأن

هناك إرادة عليا في الكون هي التي تصرفه ، وإن كانت تصرفه وفق ناموس ثابت : « سنة الله ولَنْ تجد لسنة الله تَبْدِيلا » .

وميزة العقيدة الإسلامية هنا أنها — وهي تثبت وجود الناموس الذي يجري الكون عليه ، وتقول : إنه ناموس لايتخلف — لا تنسى أن هذا الناموس لا يوجد ذاته ؛ فتثبت تلك الإرادة العليا التي أوجدت الناموس ، وتفسر وجود الحياة على وجه الأرض ، ولا تهرب من هذه العقدة التي لا تجد لها المذاهب المادية حلا غير الهروب منها !

والمادية التاريخية تصغر من قيمة الدور الذي يؤديه الإنسان في تطوير الحياة ونظمها وقوانينها وعلاقاتها الاجتماعية ، أو تنفيه أحياناً ، وتجعل الدور الأساسي لأداة الإنتاج « فحسب هذه النظرية تجد أن الأسباب النهائية لكافة التغييرات والتحولات الأساسية يجب البحث عنها لا في عقول الناس ، أو سعيهم وراء الحق والعدل الأزليين ، وإنما في التغييرات التي تطرأ على أسلوب الإنتاج والتبادل » كما يقول « انجلز » صديق كارل ماركس وزميله في صياغة النظرية ! ذلك بينما الإسلام يعد الإنسان خليفة الله في الأرض ويجعل له الدور الأساسي في كل ما ينشأ على وجهها من تغييرات .

وسنتحدث عن هذا المعنى بالتفصيل — فيما بعد — ولكن حسبنا هنا أن نقول : إن للنظرة الأسلامية وللنظرة الشيوعية إلى

الإنسان أثرهما في صلب النظامين ، فالشيوعية حين تحتقر الدور الإيجابي للإنسان في هذه الأرض تحتقر هذا الإنسان ضمناً ولا تعنى بأكثر من توفير غذائه وحاجاته الجسدية ، وتغفل القيمة الأدبية لإرادته وحريته ومشاعره ، والإسلام حين يجعل الدور الإيجابي في الأرض للإنسان يتأثر في تشريعه لهذا الإنسان بتلك النظرة فيمنحه الاحترام الكافي لروحه وعقله وإرادته ،

ويحاول أن يوفر له بجانب ضرورياته المادية كل ما يتفق مع كرامة الإنسان في شعوره وفي حريته وفي علاقاته العائلية والاجتماعية ، وفي حقوقه على الدولة وشخصيته أمامها .. الخ وعلى العموم فإن كلتا النظرتين تترك طابعها العميق في معاملة هذا الإنسان في كل حقل من حقول الحياة .

* * *

وبعد . . فإن الماركسية تغالي حين تدرس النظام الاجتماعي في أوربا ثم تقول : إن النتائج التي وصلت اليها نتائج عالمية ، وتعطيها صيغة التعميم العلمي . . والواقع التاريخي الذي بين أيدينا ينقضها من أساسها ؛ ويثبت أنها أولا نتائج جزئية خاصة برقعة من الأرض ، غير منطبقة إطلاقاً على الرقعة الإسلامية الضخمة في أي دور من أدوارها التاريخية ، كما يثبت ثانياً أن الاعتدال العلمي كان يقتضي أن يحسب حساب عوامل أخرى في التطور الاجتماعي ، غير العوامل الاقتصادية..

إن للاقتصاد قيمتهواثرة من غير شك ، ولكن في الكون شيئاً آخر بجانب الاقتصاد هو الشعور الإنساني ، وشيئاً آخر بجانب الآلة هو هذا الإنسان !

وأخيراً فإننا نخرج من هذا الموضوع بالحقيقة التي لا اعتساف فيها . . . إن النظام الإسلامي ليس هو الرق ، وليس هو الإقطاع ، وليس هو الرأسمالية ، وليس هو الاشتراكية وليس هو الشيوعية . . إن النظام الإسلامي هو فقط . . النظام الإسلامي

مجتمع عالمي

المجتمع الإسلامي مجتمع عالمي ، بمعنى أنه مجتمع غير عنصري ولا قومي ولا قائم على الحدود الجغرافية ، فهو مجتمع مفتوح لجميع بني الإنسان ، دون النظر إلى جنس أو لون أو لغة ، بل دون نظر إلى دين أو عقيدة .

إن الإسلام ينفي منذ اللحظة الأولى كل نعرة جنسية أو عنصرية ، فيرد البشرية كلها إلى أصل واحد ، ويقرر أن لا فضل لجنس فيها على جنس ، ولا ميزة لعنصر فيها على عنصر ، وأن اختلاف الألوان واللغات لا يدل على ميزة ولا أفضلية ، ولم يرد به إلا التعارف لا التناكر ، وأن هناك ميزاناً واحداً لتقدير الأفضلية ، هو تقوى الله وطاعته ، والعمل الصالح في عباده ... وهي أمور شخصية لا علاقة لها بالأجناس والألوان :

« يَا أَيُّها النَّاسُ إنَّا خَلَقْنَاكُم مِنْ ذَكَرٍ وأُنْثَى وجَعَلْنَاكُمْ شعُوباً وقَبَائِلَ لِتَعَارفُوا إنَّ أكْرمَكُمْ عِنْدَ الله أتْقَاكُمْ »(١) ... « لا فَضْلَ لِعَرَبي عَلَى عَجَمِيٍّ إلاَّ بِالتقْوى » .

---

(١) الحجرات : ١٣١

وبذلك ينفي عن المجتمع الإسلامي فكرة التمييز العنصري منذ اللحظة الأولى ، ويفتح أبوابه للبشر عامة على قدم المساواة الكاملة ، وعلى أساس الشعور الإنساني الخالص ، وليس أكره للحس الإسلامي من ذلك التعصب الذي تثيره نعرة الجنس على طريقة النازي أو طريقة اليهود ، أو نعرة اللون على طريقة الأمريكان مع الهنود الحمر والزنوج ، أو طريقة افريقيا الجنوبية مع الملونين عامة .

ومن ثم تملك جميع الأجناس البشرية ، وجميع الألوان وجميع اللغات أن تجتمع في حمى الإسلام ، وفي ظل نظامه الاجتماعي ، وهي تحس آصرة واحدة تربط بينها جميعاً . آصرة الإنسانية ، التي لا تفرق بين أسود وأبيض ، ولا بين شمالي وجنوبي ، ولا بين شرقي وغربي ، لأنهم جميعاً يلتقون عند الرابطة الإنسانية الكبرى :

« يا أَيُّها النَّاس اتَّقُوا ربَّكُم الذي خَلَقَكُم مِنْ نفْسٍ واحِدةٍ ، وخَلَقَ منها زوْجَها ، وبَثَّ مِنْهما رِجالاً كثيراً ونساءً » (١) ... « لَيْسَ مِنَّا مَنْ دعَا إلى عَصَبِيَّة وليس منَّا مَن قاتَل على عصبيّةٍ وليس مِنّا مَنْ مَات عَلَى عَصَبِيّة » (٢) .

---

(١) سورة النساء : ١
(٢) أخرجه أبو داود .

وتبعاً لإزالة حواجز الجنس واللون واللغة ... يزيل الإسلام تلك الحواجز الجغرافية التي تقوم بين شعوب الأرض وتخلق ذلك الشعور القومي الحاد ، وتعمل بذلك على خلق المنافسة الخطرة بين القوميات المتباينة ، وتؤدي في النهاية إلى التكالب الاستعماري ، الذي هو في صميمه استغلال أمة لأمة ، أو جنس لجنس ، أو وطن لوطن ،

وبديهي أن الواقع الأول للصراع الاستعماري في العصر الحديث كان هو شعور القومية الحاد ، للتمييز وراء تلك الحدود الإقليمية ، ورغبة كل دولة في أن تجد للشعب المنعزل الذي تمثله مجالا حيوياً لاستمداد الخامات والموارد البشرية ، ولتصريف المنتجات والغلات الفائضة .

وبديهي أن الحروب الحديثة كلها قد قامت على هذا الأساس ، وأن الشر الذي أصاب البشرية في الحربين الماضيتين ، والذي يوشك أن يدمرها في الحرب المقبلة ... كله قد نشأ من ذلك الشعور القومي الحاد ، ومن ضعف الروح العالمية والروح الإنسانية .

نعم ؛ إن الماركسية — على طريقتها في التفسير المادي للتاريخ وما يتبعه من التفسير الاقتصادي — ترجع فكرة الاستعمار إلى الرأسمالية وحدها ، وتعد الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية (١) وتقرر أن الاستعمار يعني الحرب ؛ ولكن الذي يجرد نفسه من تلك النظرة التعسفية القائمة على تحكم نظرية خاصة في واقع الحياة

(١) عنوان كتاب للينين .

الا على استمداد النظرية من الواقع .. يرى أن الرأسمالية وحدها لا تكفي لقيام نظام الاستعمار لو كان الناس لا يدينون بفكرة القومية الضيقة ، وكل ما كانت تستطيع الرأسمالية أن تنشئه في هذه الحالة هو استغلال طبقة لحساب طبقة ، وهذا وضع آخر غير الوضع الاستعماري المعروف ، الذي هو في صميمه استغلال رقعة من الأرض بما فيها ومن فيها لحساب رقعة أخرى ، لاختلاف الراية القومية التي تستظلان بها .

إن دعوى الماركسية أن الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية هي دعوى مستمدة من العالم الذي تسود فيه فكرة العصبية القومية ، لا فكرة الاخوة العالمية ، والنظام الإسلامي يحطم النظام الاستعماري بتحطيم العصبية القومية .

أما الاستغلال الطبقي فيحطمه بوسيلة أخرى ؛ موعدنا بها في موضعها في مقال آخر .

إن الإسلام لا يعرف تلك الحدود الإقليمية ، كما أنه لا يعرف حدود الأجناس والألوان . فالأرض لله جميعاً ، وقد خلقها بما فيها لهذا المخلوق الإنساني ، : « وإذْ قَالَ ربُّكَ لِلمَلائكة إنِّي جَاعِلٌ في الأرضِ خَلِيفَة » (١) .

والجنس البشري كله مستخلف في هذه الأرض لعمارتها وإنمائها واستغلال كنوزها ، والناس كلهم اخوة ، لا ينالون رحمة الله وعونه مالم يتراحموا بينهم ، ويتعاونوا على العمل

(١) البقرة : ٣٠

الصالح ، والرسول ﷺ يقول : « ارحَموا أهْلَ الأرض يَرحَمكُمْ مَن في السّماء » بدون تخصيص لجنس ولا عنصر ، بل بدون تخصيص لأتباعه المسلمين .

ومن ثم فالاستعمار والحرب الاستعمارية لا مجال لهما في التفكير الإسلامي ، لأن البشر في عرف الإسلام أمة واحدة ، فلا معنى لاستغلال جنس من الأجناس ، أو وطن من الأوطان لحساب الجنس الآخر ، أو الوطن الآخر ، إن مثل هذا التفكير يبدو مضحكاً أو مقززاً في التقدير الإسلامي (وسنرى فيما بعد أن الحروب الإسلامية كانت لها أسباب غير هذه الأسباب)

وحين يزيل الإسلام تلك الحواجز الجغرافية أو العنصرية التي تقوم عليها فكرة الوطن القومي ؛ فإنه لا يلغي فكرة الوطن على الإطلاق ، إنه يبقي على المعنى الطيب وحده لهذه الفكرة ، معنى التجمع والتآخي والتعاون والنظام ، ومعنى الهدف المشترك الذي تلتقي عليه الجماعة من الناس ، فيجعل الوطن فكرة في الشعور لا رقعة من الأرض ، هذه الفكرة يجتمع في ظلها الناس من كل جنس ولون وأرض ؛ فإذا هم أبناء وطن واحد ، وإذا هم إخوة في الله ، وإذا هم متعاونون على ما فيه خيرهم وخير البشرية جميعاً . . . تلك الفكرة هي الإسلام : « إنَّمَا المُؤْمنُون إخْوة » (١) . . . « المُؤْمنُ للمؤْمن كالبُنْيَانِ يشُدُّ بعضه بعضاً » (٢) . . . « مَثَلُ

(١) الحجرات : ١٥

(٢) أخرجه الشيخان

المؤمنين في تَوادِّهم وتَراحمهم وتعاطفهم كَمَثَل الجسَد ، إذا اشتكَى عضوٌ منه تَداعَى له سائرُ الجسَد بالسَهَر والحمّى » (١) .

إن فكرة الإسلام هنا تقوم مقام فكرة الوطن في معناها الطيب ، الذي لا ينشأ عنه حب استغلال رقعة من الأرض لحساب رقعة أخرى ، ولا فكرة استغلال طائفة من البشر لحساب طائفة أخرى ، وكل ما ينشأ عنها هو الشعور بأن كل أرض يُظلّلها الإسلام هي وطن للجميع ، وكل مسلم على ظهر الأرض هو مواطن للمسلمين جميعاً ، وما من شك أن التزاحم على فكرة لا ينشيء شيئاً من الشر الذي ينشئه التزاحم على مصلحة ، وإن الرغبة في نشر فكرة لا تنشيء شيئاً من الشر الذي تنشئه الرغبة في نشر نفوذ بقصد الاستغلال الذي يسمونه الاستعمار .

* * *

هنا تعرض شبهة .. أليس الإسلام يقيم عصبية مكان عصبية ؟ أليس يحطم التعصب العنصري والتعصب القومي لينشيء في مكانهما تعصباً دينياً ، قد يكون أخطر على الإخاء البشري من عصبية الجنس وعصبية الوطن ؟ ألم تذق البشرية من ويلات التعصب الديني قديماً في الحروب الصليبية وحديثاً في المذابح الهندية ما يعدل شرور الحرب العنصرية والحروب الاستعمارية ؟

---

(١) أخرجه الشيخان

والذين لا يعرفون الإسلام على حقيقته قد يكون لهم العذر في أن يقيموا لهذه الشبهة وزناً ، ولا سيما الغربيون الذين شوهت حملات الصليبيين فكرتهم عن الإسلام ، ولم يتم تصحيح هذه الفكرة لهم حتى الآن ، لذلك نراها جديرة بشيء من البيان :

إن الإسلام ينادي بنفسه رسالة عالمية للبشر كافة فلم يجيء محمد ﷺ رسولا لقريش ولا لعرب الجزيرة ، ولا للجنس السامي — كما جاء المسيح عليه السلام لهداية خراف بني إسرائيل الضالة كما قال — إنما أرسل محمد إلى البشر كافة في أقطار الأرض جميعاً . « ومَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيرا » (١)

والإسلام يعد نفسه خيراً وبركة ورحمة للناس جميعاً : « ومَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلعَالَمين » (٢) « إِنَّ هذا القُرْآن يَهدِي للَّتي هِيَ أَقْوَمُ » (٣) ، وتبعاً لنظرة الإسلام الإنسانية ، فإنه يريد للبشرية كلها أن تنعم بخيره ورحمته وهدايته ، ولا يريد أن يكون هذا كله وقفاً على قوم أو جنس ، على طريقة اليهودية مثلا !

ولكنه في الوقت ذاته لا يحاول أن يقسر الناس قسراً على إتباعه : « لا إِكْرَاهَ فِي الدِّين قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ

---

(١) سبأ : ٢٨
(٢) الأنبياء : ١٠٦
(٣) الإسراء : ٩

الغيّ » (١) وكل ما يريده هو أن تترك له حرية الدعوة بين أهل الأرض جميعاً ، كي يصلهم بالخير المطلق الذي جاء به ، والذي لا يجعله وقفاً على أحد ولا حكراً على أحد ، وأن تكفل لأتباعه حرية العقيدة ، فلا يفتنوا عن دينهم بالقوة ، ولا يضاروا في أنفسهم أو أموالهم وأن تتاح له القوة اللازمة لحمايتهم من هذا كله ، لتنفيذ شريعته بينهم ، لأنه لابد للقانون من قوة تكفل احترامه وتحقق النظام الاجتماعي الذي يقوم عليه بجانب الوازع النفسي والتهذيب الخلقي .. وكل هذا يقتضي نوعاً من التنظيم لأتباعه ورابطة معينة يقوم عليها هذا التنظيم ..

ومن هنا يقرر الأخوة الإسلامية التي تقوم مقام الجنس ، ومقام الوطن . بل مقام الدم ومقام النسب : « لا تجدُ قَوْماً يُؤْمنونَ بالله واليومِ الآخر يُوادُّون من حَادّ الله ورسوله ولَوْ كانوا آباءهُمْ أَوْ أَبْنَاءهُم أو اخْوانهُم أو عشيرتهم » (٢). « قل إن كان آباؤكُم ، وأبناؤكم ، واخْوانكمْ ، وأزْواجكم وعشيرتكم ، وأموال اقترفْتُمُوها ، وتِجارَةَ تخشون كسادها ، ومساكن ترضونها أحبَّ إلَيْكُم من الله ورسوله فتَربَّصوا حتى يأتي الله بأمرهِ والله لا يَهْدي القوم الفَاسقين » (٣)

« إنَّ من عباد الله لأناساً ما هم بأنبياء ولا شهداء ، يغبطهم

(١) البقرة : ٢٦٥

(٢) المجادلة : ٢٢ (٣) التوبة :

الأنبياء والشهداء يوم القيامة بمكانهم من الله تعالى . » قالوا : يا رسول الله تخبرنا مَن هُم ؟ قال : « هُم قومٌ تحابّوا بروح الله بينهم على غير أرحام بينهم ، ولا أموال يتعاطونها ، فوالله ان وجوههم لنورٌ ، وإنهم لعلى نورٍ ، لا يخافونَ إذا خاف الناسُ ولا يحزنونَ إذا حزِنَ الناسُ » (١) .

على أن المهمة التي أناط الله بها الأمة المسلمة ، ليست هي مجرد هداية الناس إلى الخير الذي جاء به الإسلام وحماية العقيدة الإسلامية وأصحابها ؛ إنما هي أكبر من ذلك وأشمل . . إنها كذلك حماية العبادة والاعتقاد للناس جميعاً ، واستبعاد عنصر القوة المادية من ميدان الاعتقاد والعقيدة ، وحماية الضعفاء من الناس من عسف الأقوياء ، ودفع الظلم أياً كان موقعه وأياً كان الواقع عليه ، وكفالة القسط والعدل للبشرية كافة ، ومقاومة الشر والفساد في الأرض بحكم الوصاية الرشيدة التي ناطها الله بهذه الأمة إذ يقول :

« كُنْتُمْ خَيْرَ أُمّةٍ أُخْرِجَتْ للنّاسِ تأمرون بالمعْرُوفِ وتَنْهَوْن عَنِ المُنْكَرِ وتُؤْمِنُونَ بالله » (٢) . « وكَذلكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمّةً وَسطاً لتَكُونُوا شُهَدَاءَ على النّاسِ ، ويَكُون الرّسُولُ عَلَيْكُم شَهِيداً » (٣) .

(١) أخرجه أبو داود
(٢) آل عمران : ١١٠
(٣) البقرة : ١٤٣ .

وكذلك نرى أن المهمة التي ناطها الله بالمسلمين ، والمشاق التي تعترض طريقهم لأداء تلك المهمة تقتضي ذلك التضامن المطلق على أساس الفكرة التي تجمعهم ، وتقوم منهم مقام الجنس والوطن والدم والنسب لأن عليهم واجباً أبعد وأكبر من هذه الصلات كلها مجتمعة .

هنالك عصبية إسلامية إذن ، ولكنها عصبية على هذا المعنى وفي تلك الحدود ، عصبية التضامن بين المسلمين جميعاً في الإخلاص لفكرة ، وعصبية التعاون فيما بينهم على إيصال الخير الذي تحمله هذه الفكرة للناس جميعاً ، الخير الذي جربوه في حياتهم الخاصة فانتفعوا به انتفاعاً عظيماً . . إيصاله إلى الناس جميعاً بالدعوة إليه بالحسنى :

« أُدْعُ إلى سبيل ربّك بالحِكْمَةِ والموْعِظَةِ الحسَنَة وجَادِلْهُمْ بالّتي هِيَ أحْسَنُ » (١) .

وعلى إزالة الحواجز التعسفية من طريق هذه الدعوة ، ومن هذه الحواجز الدولة التي تمنع رعاياها بالقوة من الاستماع إلى دعوة الإسلام ، أو تمنع الدعاة الإسلاميين بالقوة من نشر دعوتهم ، ومن باب أولى حماية المسلمين أن يعتدي عليهم سواهم ، وحماية النظام الاجتماعي الإسلامي أن يخرج عليه أحد بالقوة .

---

(١) النمل : ١٢٥

وأخيراً لتحقيق العدالة الاجتماعية في الأرض كلها ، ودفع الظلم في أية صورة من صوره ، لا يهم أن يكون هذا الظلم واقعاً على مسلم أو غير مسلم ، واقعاً على فرد من فرد أو على أمة من فرد ، أو على أمة من أمة . . فالأمة المسلمة ، كما أسلفنا مكلفة دفع الظلم عن البشرية كافة لحساب البشرية كافة ، وبالنظرة الإنسانية الشاملة لا المذهبية الضيقة ، تحقيقاً لمعنى الرحمة العامة ، التي أرسل بها محمد ﷺ للعالمين ، وتحقيقاً للوصاية العامة التي ناطها الله بالمسلمين .

إنها ليست عصبية الكراهة للأجناس الأخرى ، فالأمة المسلمة خليط من جميع الأجناس ، ولا لأتباع دين معين ، لمجرد أنهم لا يعتنقون الإسلام ، إنما هي عصبية الرغبة في اجتذاب البشرية كلها إلى الخير المشترك — بدون إكراه — وعصبية الرغبة في تحقيق العدل الكامل لكل فرد وكل شعب وكل جنس . حتى لو بقي هؤلاء جميعاً على دياناتهم بعد استماعهم لدعوة الإسلام ، لمجرد كونهم آدميين يوجب على الأمة المسلمة أن تحميهم من الظلم في كل صورة من صوره ، وأن تقيهم الفساد في أي شكل من أشكاله .

ولمثل هذه الأغراض وحدها كانت الحروب الإسلامية التي انبعثت من روح الإسلام ، فإذا وقع في بعض الأحيان من بعض الجماعات الإسلامية أن كانت حربهم لغير هذه الأهداف بأن تدخّل عنصر الرغبة في الاستغلال المادي . أو عنصر

الإكراه على الدخول في الدين ، أو أي عنصر آخر غير ما أسلفنا . . . فذلك انحراف عن مُثُل الإسلام وأهدافه يكرهه الإسلام ويكرهه أصحابه ولا يقرهم على عمل ولا نية . . . وقد كانت الأمثلة من هذا النوع قليلة على كل حال في تاريخ المسلمين . ويحسن أن نستعرض هنا بعض النصوص من القرآن والسنة لبيان تلك المعاني التي أسلفنا :

إن الإسلام لم يشأ أن تكون وسيلته إلى حمل الناس على اعتناقه هي القهر والإكراه في أية صورة من الصُّور ، حتى القهر العقلي عن طريق المعجزة لم يكن وسيلة من وسائل الإسلام كما كان في الديانات قبله ، من نحو الآيات التسع لموسى ، والكلام في المهد وإحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص لعيسى . . لقد شاء الأسلام أن يخاطب القوى المدركة في الإنسان ، ويعتمد عليها في الاقتناع بالشريعة والعقيدة ، وذلك جرياً على نظرته الكلية في احترام هذا الإنسان وتكريمه .

وتبعاً لهذه الفكرة لم يشأ — من باب أولى — أن يجعل القهر المادي وسيلة للاقناع ، أو لحمل الناس على اعتناقه بالإكراه ، ولم يضق ذرعاً باختلاف الناس في المنهج والعقيدة ، بل اعتبر هذا ضرورة من ضرورات الفطرة ، وغرضاً من أغراض الإرادة العليا في الحياة والناس :

« ولَوْ شَاءَ رَبُّكَ لجَعَلَ النّاسَ أُمّةً واحِدَةً ؛ ولا

يزالونَ مُختلفين إلا مَن رحم ربُّكَ ، لِذَلِك خَلَقَهُم»(١).
« ولَوْ شَاءَ اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمّةً وَاحِدَة ، ولكنْ لِيَبْلُوكُمْ فيما آتاكُم ، فاسْتَبِقُوا الخيْرَات » (٢) .

ولكي يطامن من رغبة النبي ﷺ في حمل الناس على دينه ، ويهدىء من حماسة المسلمين في تحقيق هذه الغاية يقرر القرآن الكريم أن إرادة الله لم تحتم أن يكون الناس جميعاً من المؤمنين ، ويقرر أنْ لا إكراه لأحد ليكون من المسلمين .

« ولو شاءَ رَبُّك لآمَنَ مَن في الأرض كلهم جميعاً ، أفأنت تُكرِهُ النّاسَ حتى يَكونوا مُؤْمنين » (٣) . « لا إكراه في الدين قد تبيّنَ الرُّشْدُ منَ الغيِّ » (٤) .

فليست غاية المسلمين أن يكرهوا أحداً على اتباع الإسلام ، إنما كل غايتهم أن تترك لهم حرية الدعوة ، وأن تترك للناس حرية الاعتقاد ؛ فإذا تبين الرشد من الغي ، فقد تركت الحرية للناس بعد هذا التبيين ، وبطل الإكراه والقهر بنص القرآن .

أما القتال فقد شرع لغرض آخر . . شرع للدفاع عن حرية المسلمين الذين أوذوا فعلا بسبب عقيدتهم ، وأُخرجوا من ديارهم ، لغير ما سبب إلا أن يقولوا : ربنا الله ، وفي هذا

---

(١) سورة هود : ١١٨ .
(٢) المائدة : ٤٨ (٣) يونس : ٩٩
(٤) البقرة : ٢٥٢

يقول القرآن الكريم : « أُذِنَ للذين يُقاتلونَ بأنهُمْ ظلموا ، وأن الله على نصرهِم لَقَدير ، الذين أُخرِجُوا مِنْ ديارِهِمْ بِغَيرِ حَقٍّ إلاَّ أنْ يَقُولُوا : رَبُّنَا الله ، ولَولا دفع الله الناس بعضهم ببعضٍ لهُدِّمت صوامع وبِيَعٌ وصلوات ومساجد يُذْكَرُ فيها اسم الله كثيراً ، ولينصرنَّ الله من ينصرهُ ، إنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عزيزٌ ، الذينَ إن مكنّاهُمْ في الأرضِ أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة ، وأمروا بالمعروفِ ونَهَوا عنِ المُنكَرِ وَلِلهِ عاقِبَةُ الأمُورِ » (١)

ومع أن هذا النص يكشف عن السبب المباشر في الإذن للمسلمين بالقتال فإن بقيته تبين حكماً عاماً في مشروعية القتال ، وغاية الله من نصر من ينصرهم فيه ، وذلك هو ضمان حرية العقيدة عامة للمسلمين وغير المسلمين وتحقيق الخير في الأرض والصلاح . فهو يقول : إنه لولا مقاومة بعض الناس وهم المؤمنون لبعض الناس وهم الظالمون : « لهُدِمَتْ صوامعٌ وبيعٌ وصلوات ومساجد » والصوامع معابد الرهبان والبِيَع كنائس النصارى ، والصلوات كنائس اليهود ، والمساجد مصليات المسلمين ، وهو يقدم الصوامع والبيع والصلوات في النص على المساجد توكيداً لدفع العدوان عنها ، فهي إذن دعوة إلى ضمان حرية العبادة للجميع واحترام أماكن العبادة جميعاً ثم وعد بالنصر الذي يؤدي إلى تمكين

(١) الحج : ٣٩ ، ٤١

الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر العابدين لله ، الباذلين أموالهم للعفاة . . .

فالإسلام لا يريد حرية العبادة لأتباعه وحدهم ، إنما يقرر هذا الحق لأصحاب الديانات المخالفة ، ويكلف المسلمين أن يدافعوا عن هذا الحق للجميع ، ويأذن لهم في القتال تحت هذه الراية ، راية ضمان حرية العبادة لجميع المتدينين . . . وبذلك يحقق أنه نظام عالمي حر ، يستطيع الجميع أن يعيشوا في ظله آمنين ، متمتعين بحرياتهم الدينية على قدم المساواة مع المسلمين وبحماية المسلمين .

ومع الإذن للمسلمين بالقتال لتحقيق هذا الغرض ، فإنهم أُمِروا ألاّ يعتدوا ، وحددت لهم الأحوال التي يجب فيها القتال لتحقيق ذلك الغرض والتي فيها لا يجوز . فهم مكلفون أن يقاتلوا من يقاتلونهم ، ومن يفتنون فريقاً منهم عن دينهم — والفتنة أشد من القتل لأنها اعتداء على أخص خصائص الإنسان ، وهي حرية الوجدان ، — وهم منهيون عن الاعتداء وعن قتال أعدائهم في الأمكنة والأزمنة التي يحرم فيها القتال إلا إذا بدأوهم بالقتال .

« وقاتِلوا في سَبيلِ اللهِ الّذينَ يُقاتِلوكُم ، ولا تَعْتَدوا إنَّ اللهَ لا يُحبُّ المُعْتَدين ، واقتلوهم حيثُ ثَقِفتموهم ، وأخرِجوهم مِن حيثُ أخرَجوكُم . والفِتْنَة أشدّ مِنَ

القتلِ . ولا تُقاتلوهم عندَ المسجدِ الحرامِ حتى يُقاتلوكم فيه ، فإن قاتلوكم فاقتلوهم ، كَذلكَ جزاءُ الكافرين ، فإن انتهَوا فإنَّ اللهَ غفورٌ رَحيم وقاتلوهم حتى لا تكونَ فتنةٌ ويكون الدينُ لله ، فإن انتهَوْا فلا عُدْوان إلا على الظالمين ، الشَّهْرُ الحرام بالشَّهْرِ الحرامِ والحُرُمات قِصاص ، فَمَنِ اعْتدى عليكم فاعتَدُوا عليهِ بمِثْلِ ما اعتدى عليكم واتّقوا الله واعلَموا أن الله معَ المُتّقين » (١) .

وهنا نجد كذلك أن الغاية من هذه الحروب هي دفع العدوان بدون اعتداء ، ودفع الفتنة عن الدين وترك الدين لله ، والقاعدة العامة هي أن لا حرب إلا مع المحاربين ومع الطغاة الذين يصدون الناس عن دينهم ظالمين ، ولا عدوان إلا على الظالمين .

هنالك فريق آخر يدعو الإسلام إلى حربهم حرباً وقائية : أولئك الذين ينقضون معاهداتهم السلمية مع المسلمين ، ويكرروا هذا النقض ، بحيث يبقى المسلمون في قلق من حياتهم في كل لحظة ، فعلى المسلمين أن يعلنوهم بنبذ ما بينهم وبينهم من معاهدات . ولكن حتى هؤلاء ليس للمسلمين عليهم من سبيل إذا هم آثروا السلم وجنحوا اليها واختاروها :

« إنَّ شرَّ الدَّوابِّ عندَ الله الذينَ كَفَرُوا فهُم لا يؤْمنونَ . الذينَ عاهدت منهم ثم ينقضونَ عَهْدَهم في كلِّ مرةٍ ،

---

(١) البقرة : ١٩٠ ــ ١٩٤ .

وهُمْ لا يَتّقون، فإمّا تَثْقَفَنّهم في الحرب فشرد بهم من خلفهم لعلّهم يذّكّرون ، وإمّا تخافنّ من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء ، إن الله لا يحبّ الخائنين ، ولا يحسبنّ الذين كفروا سبقوا أنهم لا يعجزون ، وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدوّ الله وعدوّكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم ، وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوفّ إليكم وأنتم لا تظلمون، وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكّل على الله ، إنّه هو السميع العليم ،وإنْ يريدوا أن يخدعوك فإنّ حسبك الله هو الذي أيّدك بنصره وبالمؤمنين » (١)

وهنالك راية أخرى يحارب تحتها الإسلام كما قلنا ، راية حماية الضعفاء من الظلم ، الظلم كافة قياماً بشريعة الله في العدالة الإنسانية بغير ما غاية سوى تحقيق كلمة الله في سبيل الله .

« فليقاتلْ في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة ، ومن يقاتلْ في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجراً عظيماً ، وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربّنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها ، واجعل لنا من لدنك وليّاً واجعلْ لنا من لدنك نصيراً ؟ الذين

(١) الأنفال : ٥٥ — ٦٢ .

آمنوا يقاتلون في سبيلِ الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطّاغوتِ ، فقاتلوا أولياءَ الشيطانِ إنَّ كيدَ الشيطان كانَ ضعيفاً » (١) .

وإذن فهي الحرب كذلك لدفع الظلم والطغيان ، لا للإكراه على العقيدة ، ولا كراهية للآخرين بسبب العقيدة ، إنما هي الوسيلة العملية لدفع الظلم وإقامة العدل ، وتحقيق الأمن وحماية الضعفـــاء .

وفيما عدا تلك الأغراض التي استعرضنا ، لا يحتسب الإسلام للمسلم أجراً في قتاله ، ولا يقبل منه جهاداً ليس في سبيله . .

جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : الرجل يقاتل للمغنم ، والرجل يقاتل ليرى ، فمن في سبيل الله ؟ قال : (مَن قاتلَ لتكونَ كلمةُ الله هيَ العُليا فهوَ في سبيل الله » (٢) . .

وكلمة الله هي إحقاق الحق ، ودفع الظلم ، وحرية العقيدة ، على النحو الذي أسلفنا .

وتكملة لإيضاح شبهة التعصب الإسلامي ، التي تعرض لمن لا يعرفون حقيقة الإسلام نستعرض بعض النصوص القرآنية الأخرى ، التي يعتمد عليها المشتبهون والمغرضون :

جاء في القرآن الكريم : « إنَّ الدِّينَ عندَ الله الإسْلام » (٣)

«ومَن يَبْتغِ غير الإسلام ديناً فلَن يُقبَلَ منه»(٤)

---

(١) النساء : ٧٤ – ٧٦

(٢) أخرجه الشيخان (٣) آل عمران : ١٩

(٤) آل عمران : ٨٥

فما المعنى المقصود من كلمة الإسلام في هاتين الآيتين ؟

إن الإسلام ؛ تمشياً مع طبيعته العالمية ، قد احتضن الرسالات والديانات كلها من قبله وقرر مع وحدة الإله ، وحدة العقيدة ، ووحدة الدين الذي أرسل الله به رسله جميعاً ، فكل الرسل جاءوا بدين واحد ، هو الإسلام ، إسلام القلب لله وحده بلا شريك ، وهذا هو أساس العقيدة الذي لا يتبدل ، أما التشريع الذي ينظم حياة الجماعة فهو الذي يتطور في الرسالات الإلهية على أيدي الرسل ، تبعاً لمصلحة البشرية ودرجة نموها ، وتطور إدراكها .. حتى إذا جاء الإسلام في صورته النهائية التي جاء عليها في رسالة محمد ﷺ كان قد احتضن الفكرة الأساسية في دين الله الواحد ، واستبقى الصالح من المبادىء والتشريعات والنظم في الرسالات السابقة ، وأكمل الناقص منها وأتمّه : « اليَوْمَ أكملتُ لكُمْ دينكم ، وأتمَمْتُ عليكُم نعمتي ورضيتُ لكمُ الإسلامَ ديناً » (١) .

وإذن فكل من مات مسلماً لله من أهل كل ديانة قبل أن تأتي الديانة التالية ، فقد مات على (الإسلام) وقبل الله منه إسلامه وعلى الله حسابه فيما أحسن أو أساء :

« بلى ! مَن أسلَمَ وجهَهُ لله وهوَ مُحْسن ، فلَه أجره عند ربه ولا خَوف عليهِم ولا هُم يحزَنون » (٢) .. « إنَّ الذينَ آمَنوا والذينَ هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم

---

(١) المائدة : ٣

(٢) البقرة : ١١٢

الآخر وعمل صالحاً ، فلهم أجرهم عندَ ربهم ولا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون » (١) .

فأما بعد رسالة محمد ﷺ فقد أصبح الدين هو الإسلام في صورته الأخيرة : « مصدّقاً لما بينَ يدَيهِ منَ الكتاب ومُهيمِناً عليه » (٢) .. جامعاً للأصول الثابتة في الرسالات قبله فمن ابتغى غير الإسلام ديناً فلَن يُقبلَ منه .

ولكن القبول وعدم القبول إنما هو مسألة بين الرب والعبد ، ولا نعني بأية حال إكراه غير المسلمين على الإسلام ، إنما هذا بيان لهم من الله ، وموعظة أن يسارعوا إلى دين الله كما أراده الله وألا يتشبّثوا بصور من هذا الدين فات أوانها ، وأدت دورها في حينها ، ولم تعد صالحة بعد هذا الأوان ، إذا هم رغبوا في طاعة الله ، وحرصوا على رضاه ، فإن تولوا فإنما أمرهم إلى الله .

« قُلْ : يا أهْلَ الكِتاب تعالوا إلى كَلِمة سَوَاء بيننا وبينَكُم : ألاَّ نَعْبُدَ إلا الله ولا نُشرك به شيئاً ولا يتخِذ بعضُنا بعضاً أرباباً من دونِ الله ، فإنْ تَوَلّوا فقولوا اشهَدوا بأنّا مُسلِمون » (٣)

ويحسن أن نعرض هنا بعض النصوص في وحدة العقيدة ، وفي بيان أن كل دين كان هو الإسلام في صورة من صوره الموحدة الأصل ، ذلك أن هذه النصوص تكشف لنا عن

---

(١) البقرة : ٦٢ (٢) المائدة : ٤٨
(٣) آل عمران : ١٤٤

الطبيعة العالمية للاسلام ، باحتضانه كافة العقائد السماوية قبله ، واحترامها ، واحترام أنبيائها وأتباعها ، ومودته للمؤمنين منهم، وسماحته بحرية العبادة حتى إن لم يؤمنوا به ، مالم يقاوموه ويحادوه .

في سورة الأعراف ترد قصص نوح وهود وصالح متجاورة ، فيرد فيها نص واحد على لسان هؤلاء الأنبياء في دعوتهم إلى أقوامهم منذ أقدم الرسالات :

« لَقَدْ أرسلنا نوحاً إلى قَوْمِه فقال : يا قَوْمِ اعبدوا الله ما لَكُم مِن إله غَيْرُه » (١)

« وإلى عادٍ أخاهُم هُوداً قال : يا قومِ اعبُدُوا الله ما لكم مِن إله غَيْره »

« وإلى ثَمُود أخاهم صالحاً قال : يا قوم اعبدوا الله ما لكم مِن إلهٍ غيره » (٢)

وفي سورة البقرة دعاء على لسان ابراهيم واسماعيل في أثناء قيامهما ببناء البيت الحرام يقولان فيه : « رَبّنا واجْعَلْنا مُسلمين لكَ ومِن ذُرِّيتنا أُمّةً مسلمة لك » (٣) .

وحكاية كذلك عن ابراهيم ويعقوب والأسباط : « ومَنْ يَرْغب عَن مِلّة ابراهيم إلا من سفهَ نفسه ، ولَقَدِ اصطفيناه في الدنيا ، وإنه في الآخرةِ لَمِنَ الصالحين ، إذْ قالَ له ربه : أسلِم ، قال أسلمتُ لربِّ العالمين ، ووصى بها ابراهيم

---

(١) الأعراف : ٩٥ . (٢) الأعراف : ٧٣ .

(٣) البقرة : ١٢٨ .

بنيه ويعقوب ، يابني إنّ الله اصطفى لكم الدين ، فلا تموتنّ إلا وأنتم مسلمون ، أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوبَ الموتُ ، إذ قال لبنيه : ما تعبدُون مِن بعدي ؟ قالوا نعبُدُ إلهك وإله آبائك ابراهيم وإسماعيل وإسحاق إلهاً واحداً ونحن له مسلمون » [١] .

وهكذا يتضح أن الرسل جميعاً جاءوا برسالة واحدة هي عبادة الله وحده بلا شريك وهي الإسلام في معناه العام وعلى أساس هذا كان إبراهيم واسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط « مسلمين » [٢] .

وتبعاً لهذه الحقيقة الكلية يؤمن المسلمون بالرسل جميعاً ، ولا يفرقون بينهم ، ولا يكرهون دياناتهم ، ولا أتباع هذه الديانات ، وكل ما يطلبونه منهم أن يؤمنوا هم كذلك بما جاء به محمد ﷺ مصدقـاً لمـا بين أيديهم ، فإن لم يستجيبوا فهم وما يشاءون ، وليدعوا المسلمين آمنين ، يبلغون دعوتهم للعالمين :

« شرع لكم منَ الدين ما وصّى به نوحاً والذي أوحينا إليك ، وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى : أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه» [٣] .. « قولوا آمنا بالله وما أنزل الينا وما أُنزِلَ إلى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب

(١) البقرة : ١٣٠ — ١٣٣
(٢) يراجع فصل « القصة في القرآن » في كتاب « التصوير الفني في القرآن »
(٣) الشورى : ١٣

والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم ، لا نفرق بين أحد منهم ، ونحن له مسلمون، فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا ، وإن تولوا فإنما هم في شقاق فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم »(١) .

والإسلام تبعاً لفكرته هذه عن الديانات المختلفة ، وتمشياً مع نزعته العالمية ، لا يبت الصلة بينه وبين من لا يؤمنون به ما داموا لا يحاربونه ، ولا يمنعون دعوته أن تبلغ الناس ، ولا يفسدون في الأرض ، ولا يعتدون على الضعفاء ؛ بل يفسح للداخلين في سلطانه مجال الحياة كاملا ، ويفسح لمن لا سلطان له عليهم مجال التعاون العالمي في الخير والصلاح . ويحسن أن نقول كلمة عن نوع العلاقات بين المجتمع الإسلامي وبين كلا الفريقين ممن لا يدينون بدين الإسلام .

فأما الداخلون في سلطانه فهم الذميون — أي الذين أعطاهم الإسلام ذمته أن يحميهم ويدفع عنهم كل اعتداء خارجي ، وأن يكفل لهم في الداخل حرمة أرواحهم وأموالهم وعقائدهم ، ويحرس لهم معابدهم ، ويسمح لهم بمزاولة نشاطهم الاجتماعي والاقتصادي في الحدود التي لا تفسد نظام المجتمع ، ولا تعارض أسسه الأخلاقية المقررة — كل أولئك في مقابل ضريبة الجزية للحكومة الإسلامية .

ولا بد من كلمة عن « الجزية » فإن هناك لغطاً كثيراً

(١) البقرة : ١٣٦ — ١٣٧

حولها ، ينشئه الجهل بحقيقتها ، أو الغرض في طعن الإسلام عن طريقها .

لقد فرض الإسلام الزكاة على كل مسلم يملك ما يقابل من عملتنا الحاضرة اثني عشر جنيهاً فما فوقها ، كما فرض الجهاد — أي ضريبة الدم — على كل قادر ، لحماية الفكرة الإسلامية ودفع الظلم والجور عن الناس جميعاً ومنهم الذميون ، ولما كانت الزكاة والجهاد عبادتين إسلاميتين ، فضلاً على أنهما ضريبتان في النفس والمال لم يشأ الإسلام أن يكلف بهما أهل الذمة ، لأنهم لا يدينون بالعقيدة الإسلامية التي تفرض هاتين العبادتين ، وبدلا من ضريبة المال وضريبة الدم فرض على الذميين ، الجزية ، وهي فريضة مالية بحتة لا ظل فيها للعبـــادة .

كذلك يجب أن يلاحظ أن الزكاة مفروضة على المسلمين رجالا ونساء ، كما أنها مفروضة في مال الصبي يخرجها وليه عنه ، أما الجزية فمفروضة على الرجال وحدهم دون النساء والأطفال ، وهي ثابتة في الغالب في ثلاث فئات ، بينما الزكاة تتبع درجة الثراء إلى غير حد ، وقد كانت الجزية تؤخذ ثمانية وأربعين درهما في العام من الموسر ، وأربعة وعشرين درهما على الوسط ، واثنى عشر درهما على الصانع ومن في حكمه ، ولا تؤخذ الجزية عن المسكين الذي يتصدق عليه ، ولا من أعمى لا حرفة له ولا عمل ، ولا من مقعد ، وكذلك المترهبون في

الأديرة مالم تكن لهم أموال خاصة ، وكذلك أهل الصوامع [١]
والذي لا ينتفع في مقابل أداء الجزية بمجرد الحماية الخارجية
والداخلية ، بل ينتفع كذلك بالكفالة الاجتماعية التي يفرضها
الإسلام لغير القادرين على الكسب ، سواء كانوا أطفالا
أم مرضى أم عجزة أم شيوخاً ، والإسلام يفرض لهؤلاء
جميعاً ما يكفيهم دون نظر إلى جنسهم أو لونهم ، ودون النظر
إلى ديانتهم كذلك ، والسوابق الإسلامية تؤكد هذا المبدأ
الإنساني العظيم :

رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، شيخاً ضريراً
يسأل على باب ، فسأل ، فعلم أنه يهودي ، فقال له : ما ألجأك
إلى ما أرى ؟ قال : أسأل الجزية والحاجة والسن ، فأخذ
عمر بيده وذهب به إلى داره ، فأعطاه ما يكفيه ساعتها ،
وأرسل إلى خازن بيت المال : انظر هذا وضرباءه ، فوالله
ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم . « إنما الصدقات
للفقراء والمساكين » [٢] وهذا من مساكين أهل الكتاب [٣].

ولما سافر إلى دمشق مر بأرض قوم مجذومين من النصارى ،
فأمر أن يعطوا من الصدقات ، وأن يجرى عليها القوت [٤]

وهكذا ترتفع روح الإسلام بعمر إلى هذا الأفق الإنساني

---

(١) عن كتاب الخراج لأبي يوسف (٢) التوبة : ٦٠
(٣) عن كتاب الخراج لأبي يوسف
(٤) عن كتاب الدعوة إلى الإسلام تأليف سير ت . و . أرنولد .

منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً ، فيجعل الكفالة الاجتماعية حقاً إنسانياً لا يتعلق بدين ولا ملة ، ولا تعوقه عقيدة ولا شرعة .

كذلك تثبت السوابق التاريخية أن المسلمين ردوا الجزية إلى بعض من حصلوها منهم ، لأنهم عجزوا عن حمايتهم ، وقد رد أبو عبيدة بن الجراح — رضي الله عنه — إلى أهل الشام جزيتهم حينما بلغه أن الروم قد جمعوا له ، فكتب إلى أمراء المدن التي تم الصلح أن يردوا على أهلها ما جبي منهم وأن يقولوا لهم : إنما رددنا عليكم أموالكم ، لأنه قد بلغنا ما جمع لنا من الجموع ، وإنكم قد اشترطتم علينا أن نمنعكم ، وإنا لا نقدر على ذلك ، وقد رددنا عليكم ما أخذنا منكم ، ونحن لكم على الشرط وما كتبنا بيننا ، إن نصرنا الله عليهم »[1] .

بقي نص قرآني يرتكن عليه الطاعنون في الإسلام ، كأنما عثروا على حجة لا تدفع ، وطعنة لا ترد ؛

« قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرّمون ما حرّمَ الله ورسوله ولا يدينون دين الحق منَ الذينَ أوتوا الكِتاب حتى يُعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون »[2]

وفي النص ذاته حجته ، ذلك أنه حدد : « الذينَ أُوتوا

---

(١) عن كتاب الخراج لأبي يوسف (٢) التوبة — ٢٩

الكتاب » الذين أوجب قتالهم فهم « الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرّم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق » فهم على هذا الوصف كفار ، ولو أنهم محسوبون من أهل الكتاب باعتبار ما كانوا . فليس هناك أحد لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر ، ثم يبقى له وصف أنه مسيحي أو يهودي ، أو من أهل دين سماوي على الإطلاق فالأمر بقتال هذا الصنف من الناس هو أمر بقتال كفار في الحقيقة وإن كانوا من أهل الكتاب في الظاهر ، وعلى ذلك يرد حكمهم إلى حكم الكفار ، فيقاتلون عندما يعتدون ، حسب الدستور الإسلامي في المحاربة والمهادنة — وسيجيء ذكره بعد قليل ومع هذا يتسامح الإسلام معهم فيعتبرهم أهل كتاب حسب ظاهر الأمر ، فيقبل منهم — في حالة اعتدائهم ودفع المسلمين لهم وانتصارهم عليهم — أن يؤدوا الجزية في حين لا يقبلها من الكفار في مثل هذه الحالة، والقصد من فرض الجزية واضح في الآية كذلك ، وهو إعلان التسليم والمسالمة ، وترك الاعتداء ، والتمكين لحرية الدعوة ، جزاء وفاقاً على الاعتداء ومصادرة الدعوة ، ومطاردة المؤمنين بها ، والظلم في الأرض والفساد .

وكذلك نرى أن ضريبة الجزية ليست في الصورة الظالمة الغاشمة المعتمة التي يحاول بعض المغرضين والطاعنين في عدالة الإسلام أن يصوروها ، ولا نحب أن نعقد موازنة بينها وبين

الغرامات الحربية التي يفرضها المنتصرون في القرن العشرين ، لأننا نرى دائماً أنه لا يجوز عقد مثل هذه الموازنات ، لأن نُظُم العالم الغربي وسلوكه ليست حجة ، ووقوع ما يقع في القرن العشرين لا يصلح مبرراً لتصرفات الإسلام ، فهذا العالم هابط حين يقاس إلى آفاق الإسلام الرفيعة ، والذين يحاولون تبرير بعض التصرفات الإسلامية من كتابنا المعاصرين بأن نظائر هذه التصرفات تقع في القرن العشرين ، إنما يقرون بالهزيمة الشعورية أمام النظم الغربية فيحسبون أنهم يقدمون للإسلام حجة أو سنداً والإسلام غني عن مثل هذه المعاذير .

وكما أن الإسلام يلاحظ في فرض الجزية ألا يجبر الذميين على عبادة من عبادات المسلمين كالزكاة والجهاد ، كذلك هو يلحظ هذا في نشاط الذميين الاقتصادي داخل المجتمع الإسلامي فيبيح لهم من الأموال والمعاملات ما يحرمه على المسلمين في بعض الأحيان ، من ذلك أنه يحرم على المسلم الخمر والخنزير أكلا وامتلاكاً وتجارة ؛ ومن ثم فهو لا يعدها مالا بالقياس إلى المسلم ، فلو سرقت أو نهبت لم يعاقب سارقها أو ناهبها ، ولو عدمت تحت يد الضامن لها ضاعت هدراً ولم يغرم . . . هذا إذا كانت لمسلم ، فأما إذا كانت لذمي فسارقها أو ناهبها يعاقب ، وضامنها يغرم ، لأنها مباحة عند الذمي ، فالإسلام يحفظها عليه ، ولا يتدخل في عقيدته .

والإسلام لا يكفل لأهل الذمة دماءهم فقط ، كما يقول

المرسول ﷺ : « مَن قَتَل مُعاهداً لم يرحْ رائحةَ الجنّة » [1] ولا أموالهم وحرياتهم فقط : « مَن ظَلَمَ معاهداً أو كلّفه فوقَ طاقتِه فأنا حجيجه » [2] ثم يدعهم في عزلة اجتماعية ، مكتفياً بحماية أرواحهم وأموالهم وحرياتهم . . كلا إنما هو يفسح في رحابه وبين أهله أن يعيشوا مواطنين محترمين ، تربط بينهم وبين المسلمين صلات المودة ، والتبادل الاجتماعي ، والمجاملات العامة ، فلا يعزلهم في أحياء خاصة ، ولا يكلفهم أعمالا خاصة ، ولا يمنعهم الاختلاط بالمسلمين — على نحو ما يمنع البيض والسود في أمريكا ، والملونون في جنوب أفريقيا .

إن الذميين في الإسلام يودون ويوادون ، ويعيشون في جو اجتماعي طلق ، يدعون إلى ولائم المسلمين ، ويدعون المسلمين إلى ولائمهم ، ويتم بينهم ذلك التوادّ الاجتماعي اللطيف .

« اليَوْم أحل لكُمُ الطيِّبات وطعام الذينَ أوتُوا الكِتاب حلٌ لكُم وطعامكم حلٌ لهُمْ » [3] .

ويحسن كذلك أن أسوق الحادثة التالية عن الرسول ﷺ فهي ذات دلالة خاصة على المشاعر التي تجيش في نفس المسلم الأول تجاه الذميين :

عن جابر بن عبد الله قال : « مرت بنا جنازة فقام النبي وقمنا ، فقلنا : يا رسول الله إنها جنازة يهودي فقال : « أوَليست نفساً ؟ إذا رأيتم الجنازة فقوموا » [4] .

(١) أخرجه البخاري . (٢) ذكره أبو يوسف في الخراج .
(٣) المائدة : ٥ (٤) أخرجه البخاري .

إنه الشعور المبرأ من كل عصبية ، حتى عصبية الدين ، وإنه الأفق الإسلامي السامق الذي يعيي المتطلعين ، وأحب قبل أن أختم الحديث في هذه النقطة أن أثبت فقرات من كلام رجل مسيحي أوربي عن دعوة الإسلام في هذا المجال : جاء في كتاب « الدعوة إلى الإسلام » تأليف سير ت . و أرنولد وترجمة ابراهيم حسن وزميله .ص ٥٤ :

« لما ضربت دمشق المثل في عقد صلح مع العرب سنة ٦٣٧ م ، وأمنت بذلك السلب والنهب ، كما ضمنت شروطاً أخرى ملائمة . . . لم تتوان سائر مدن الشام أن تنسج على منوالها ، فأبرمت حمص ومنبج وبعض المدن الأخرى معاهدات قد أصبحت بمقتضاها تابعة للعرب ، بل سلم بطريق بيت المقدس هذه المدينة بشروط مماثلة . وإن خوف الروم من أن يكرههم الامبراطور الخارج على الدين على اتّباع مذهبه ، قد جعل الوعد الذي قطعه المسلمون على أنفسهم بمنحهم الحرية الدينية أحبّ إلى نفوسهم من ارتباطهم بالدولة الرومانية وبأية حكومـــة مسيحية ؛ ولم تكد المخاوف الأولى التي أثارها نزول جيش فاتح في بلادهم تتبدد حتى أعقبها تحمس قوي لمصلحة العرب الفاتحين .

أما ولايات الدولة البيزنطية التي سرعان ما استولى عليها المسلمون ببسالتهم ، فقد وجدت أنها تنعم بحالة من التسامح لم تعرفها طوال قرون كثيرة ، بسبب ما شاع بينهم من

الآراء اليعقوبية النسطورية : فقد سمح لهم أن يؤدوا شعائر دينهم دون أن يتعرض لهم أحد ، اللهم إلا إذا استثنينا بعض القيود التي فرضت عليهم منعاً لإثارة أي احتكاك بين أتباع الديانات المتنافسة ، أو إثارة أي تعصب ينشأ عن إظهار الطقوس الدينية في مظهر المفاخرة حتى لا يؤذي ذلك الشعور الإسلامي. ويمكن الحكم على مدى هذا التسامح الذي يلفت النظر في تاريخ القرن السابع من هذه العهود التي أعطاها العرب لأهل المدن التي استولوا عليها وتعهدوا فيها بحماية أرواحهم وممتلكاتهم وإطلاق الحرية الدينية لهم ، في مقابل الإذعان ودفع الجزية »

ثم يقول في ص ٥٨ :

« ولم يكن الغرض من فرض هذه الضريبة على المسيحيين كما يريدنا بعض الباحثين على الظن — لوناً من ألوان العقاب لامتناعهم عن قبول الإسلام ، وإنما كانوا يؤدونها مع سائر أهل الذمة ، وهم غير المسلمين من رعايا الدولة الذين كانت تحول دياناتهم بينهم وبين الخدمة في الجيش ، في مقابل الحماية التي كفلتها لهم سيوف المسلمين ، ولما قدم أهل الحيرة المال المتفق عليه ، ذكروا صراحة أنهم دفعوا هذه الجزية على شريطة : « أن يمنعونا وأميرهم البغي من المسلمين وغيرهم » ، وكذلك حدث أن سجل خالد في المعاهدة التي أبرمها مع بعض أهالي المدن المجاورة للحيرة قوله « فإن منعناكم فلنا الجزية وإلا فلا ».

ثم ذكر حادثة أبي عبيدة التي أثبتناها ، ومضى فقال :

« وقد فرضت الجزية كما ذكرنا على القادرين من الذكور مقابل الخدمة العسكرية التي كانوا يطالبون بأدائها لو كانوا مسلمين :

« ومن الواضح أن أية جماعة مسيحية كانت تعفى من أداء هذه الضريبة إذا ما دخلت في خدمة الجيش الإسلامي ، وكان الحال على هذا النحو مع قبيلة الجراجمة ، وهي قبيلة مسيحية كانت تقيم بجوار انطاكية ، سالمت المسلمين وتعهدت أن تكون عوناً لهم ، وأن تقاتل معهم في مغازيهم على شريطة ألا تؤخذ بالجزية ، وأن تعطى نصيبها من الغنائم ، ولما اندفعت الفتوح الإسلامية إلى شمال فارس في سنة ٢٢ هـ ، أبرم مثل هذا الحلف مع إحدى القبائل التي تقيم على حدود هذه البلاد ، وأعفيت من أداء الجزية في مقابل الخدمة ، العسكرية » .

وقد مضى هذا الرجل المسيحي في ضرب الأمثلة من هذ النوع في العصور المتأخره ، إلى أن قال ص ٥٩ :

« ومن جهة أخرى أعفي الفلاحون المصريون من الخدمة العسكرية ، على الرغم من أنهم كانوا على الإسلام ، وفرضت عليهم الجزية [٣] في نظير ذلك كما فرضت على المسيحيين »

مما يثبت بصفة قاطعة صفة الجزية على النحو الذي قررناه

---

(١) البدل العسكري .

من قبل ، ويبطل كافة الترهات الباطلة التي يثيرها المغرضون حول هذه المسألة بصفة خاصة ، وحول علاقات الإسلام بمخالفيه في العقيدة ممن يعيشون في كنفه وتظللهم رايته وعدالتــه .

فأما الذين لم يدخلوا في سلطان الإسلام من أهل الديانات الأخرى ، بل حتى ممن ليس لهم دين ، فالإسلام لا يعاديهم ولا يقاطعهم ولا يحاربهم ، إلا أن يبدأوا هم بالعدوان على المسلمين أو غير المسلمين ، ونظامه يسمح بالتعاون الإيجابي معهم عن طريق المعاهدات التي يحترمها الإسلام كل الاحترام .
ولقد عقد النبي ﷺ معاهدات كثيرة ، كان الكفار أنفسهم طرفاً فيها في بعض الأحيان ، وحافظ عليها كل المحافظة ، ولم يسمح بنقضها إلا بعد أن نقضها الطرف الآخر ، والنصوص القرآنية حاسمة في المحافظة على المواثيق . وهذه مسألة هامة تستحق أن نقف عندها وقفة قصيرة :

إن الدستور الإسلامي في العلاقات الدولية يلخصه النص التــالي :

« لا يَنهاكمُ اللهُ عنِ الذينَ لم يقاتلوكم في الدّين . ولم يُخرِجوكم مِن دِيارِكم أن تَبرُّوهم وتُقسطوا اليهم ، إنّ اللهَ يُحِبُّ المُقسطين . . . إنما يَنْهاكمُ اللهُ عنِ الذينَ قاتَلوكم في الدين ، وأخرَجُوكم مِن دِياركم ، وظاهَروا على إخراجكم ، أنْ تولوهم ، ومَن يتولّهم فأولئكَ همُ

الظالمون » [١]

وعلى هذا الدستور يتعامل مع الناس أجمعين ، وهو يؤثر المودة على العداوة حتى مع من عادوه مما ضمن كفهم عن الاعتداء ، استحياء للمودة الإنسانية ، وتوثيقاً للروابط البشرية ، فقبل هذا النص يرد نص آخر هو :

« عَسَى الله أنْ يجعَلَ بَيْنَكم وبينَ الذينَ عادَيْتُم منهم مودةً ، والله قَدِير ، واللهُ غَفورٌ رَحيم» [٢] .

أما الوفاء بالعهد فالنصوص فيه كثيرة نجتزىء بالقليل منها :

« وأوْفوا بِعَهْدِ الله إذا عاهدتم ، ولا تنقضوا الأيْمان بَعد توكيدها ، وقَد جعلتم الله عليكم كَفيلا إنَّ اللهَ يعلمُ ما تَفعلون ، ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً ، تتخذون أيمانكم دَخَلا بينكم أنْ تكونَ أُمّة هي أربى من أُمة » [٣] .

فهنا يحتم الإسلام الوفاء بالعهد ، وعدم نقضه ، ويحذر من الخديعة والدَّخل في المواثيق ، بغية أن تكون أمة هي أربى من أمة ، فهذا العذر الذي يعتذر به الساسة الكذبة الخداعون ، وهو مصلحة « الدولة » لا يعترف به الإسلام ، ولا يراه مبرراً للخديعة والدخل في العهود ، ولا في نقض المعاهدات والمواثيق ، وحتى حين يستنصر المسلمون إخوانهم المسلمين ليجاهدوا

---

(١) الممتحنة — ٨ — ٩ (٢) الممتحنة — ٧

(٣) النحل : ٩١ — ٩٢

معهم في الدين فإن هذا لا يبيح لإخوانهم نقض للعهد الذي سبق له الأداء ، مادامت شروطه مصونة من الأعداء : « وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق » . . . وهي قمة في الوفاء بالعهد تقصر دونها الكلمــات .

ولم تكن هذه مُثُلاً نظرية ، ولا مبادىء مثالية ، إنما كانت سلوكاً واقعياً في حياة المسلمين ، وفي صلاتهم الدولية ، والأمثلة على ذلك كثيرة من الواقع التاريخي في الإسلام ، نجتزىء منها بعضها في هذا المقام :

قال حذيفة بن اليمان : ما منعني أن أشهد بدراً إلا أنني خرجت أنا وأبو الحسين ، فأخذنا كفار قريش فقالوا : إنكم تريدون محمداً ، فقلنا ما نريده وما نريد إلا المدينة ، فأخذوا منا عهد الله وميثاقه لننطلق إلى المدينة ولا نقاتل معه . . فأتينا رسول الله فأخبرناه الخبر ، فقال : « انصرفا : نفي بعهودهم ونستعين الله عليهم » .

وقال أبو رافع مولى رسول الله ﷺ : بعثتني قريش إلى النبي ، فلما رأيت النبي وقع في قلبي الإسلام فقلت : يا رسول الله لا أرجع اليهم قال : « إني لا أخيس بالعهد ، ولا أحبس المرء ، ولكن ارجع اليهم فإن كان في قلبك الذي فيه الآن فارجع » .

« وحينما كان سهيل بن عمرو يفاوض النبي ﷺ في صلح الحديبية — وبينما كان يكتب عهد الهدنة وقبيل توقيعه — جاءه

أبو جندل بن سهيل يرسف في الأغلال ، وقد فر من الكفار ، فلما رأى سهيل ابنه قام وأخذ بتلابيبه وقال : يا محمد لقد لجت القضية بيني وبينك –يعني انتهى الجدل فيها ووضحت– فقال محمد : « صدقت » فقال أبو جندل : يا معشر المسلمين أأرد إلى المشركين يفتنوني في ديني ؟ فلم يغن عنه ذلك شيئاً ، ورده رسول الله وفقاً للشروط التي اتفق عليها ، وإن كان بعد لم يوقعها » .

وأخيراً فإن المجتمع الإسلامي هو المجتمع الذي يوفر العدالة المطلقة لجميع المواطنين بصرف النظر عن عقائدهم وأجناسهم وألوانهم ومواطنهم ، ويبلغ في هذه السمة مالم يبلغه مجتمع آخر قديماً أو حديثاً ، وعلى هذا المبدأ تتضافر النصوص التشريعية ويؤيدها الواقع التاريخي .

يتحدث القرآن عن العدل ، فيقرر أنه العدل بين الناس : « وإذا حكمتم بينَ الناسِ أنْ تَحْكموا بالعَدْل » (١)

ثم يتحدث عن الملابسات التي لا سبيل إلى تجاهلها في المجتمع ؛ ملابسات القرابة والصداقة ، وملابسات العداوة والشنآن ، فيدعوا الى نفيها من ساحة العدالة كي لا تفسدها :

« وإذا قُلتم فاعدلوا ولو كانَ ذا قُربىَ » (٢) . . « ولا يجرمنّكم شنآنُ قومعلى ألا تعدلوا . اعدلوا هُوَ أقرَبُ

---

(١) النساء : ٥٨ (٢) الأنعام : ١٥٢

للتّقْوَى واتّقُوا الله »[1] .. « فهوَ العدْلُ المُطلَق الذي لا يميلُ ميزانه الحبُّ والبغْضُ ، ولا تغيّر قواعده المودة والشنآن ، العدل الذي لا يتأثّر بالقرابة بين الأفراد ، ولا بالتباغض بين الأقوام ، فيتمتع به أفراد الأمة الإسلامية جميعاً لا يفرق بينهم حسب ولا نسب ، ولا مال ولا جاه ، كما تتمتع به الأقوام الأخرى ، ولو كان بينها وبين المسلمين شنآن ، وتلك قمة في العدل لا يبلغها أي قانون دولي إلى هذه اللحظة ، ولا أي قانون داخلي كذلك ، والذين يماروں في هذا عليهم أن يراجعوا عدالة الأقوياء للضعفاء بين الأمم ، وعدالة المتحاربين بعضهم إلى بعض ، ثم عليهم أن يراجعوا عدالة البيض للحمر والسود في الولايات المتحدة ، وعدالة البيض للملونين في جنوب أفريقية . وفي الإشارة ما يغني فهي أحوال معاصرة يعلمها كل إنسان ، والمهم أن عدالة الإسلام لم تكن مجرد نظريات ، بل أخذت طريقها في واقع الحياة »[2]

افتقد الخليفة علي بن أبي طالب درعه فوجدها عند رجل نصراني ، فأقبل به يقاضيه إلى شريح القاضي وقال : إنها درعي ولم أبع ولم أهب ، فسأل شريح النصراني : ما تقول فيما يقول أمير المؤمنين ، قال : ما الدرع إلا درعي ، وما أمير المؤمنين عندي بكاذب ! فالتفت شريح إلى علي يسأله : يا أمير المؤمنين

---

(١) المائدة : ٩

(٢) عن كتاب العدالة الاجتماعية في الاسلام .

هل من بيِّنة ؟ فضحك علي وقال : أصاب شريح ، مالي بينة ؛ فقضى بالدرع للنصراني ، فأخذها ومشى «وأمير المؤمنين ينظر . . » إلا أن النصراني لم يخط خطوات حتّى عاد يقول : أما أنا فأشهد أن هذه أحكام أنبياء ، أمير المؤمنين يدينني إلى قاضيه فيقضي عليه ؛ أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، الدرع درعك يا أمير المؤمنين ، اتبعت الجيش وأنت منطلق إلى صفين ، فخرجت من بعيرك الأورق ، فقال علي : أما إذا أسلمت فهي لك .

وسابق ابن عمرو بن العاص والي مصر رجل من أقباط مصر على فرس له فسبقه فعز على ابن الحاكم العربي المسلم أن يسبقه أحد الرعية ، فضربه بالسوط . . وهو يقول : «خذها وأنا ابن الأكرمين ؟ فلما عرضت القضية على خليفة المسلمين عمر بن الخطاب في مؤتمر الحج العام ، أعطى المصري درته ، وقال له : « اضرب ابن الأكرمين » ثم قال قولته الخالدة يجبه بها عمرو بن العاص : « متى تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً » . . ولقد شاء الخليفة للمصري ألا يضرب ابن عمر وحده ، بل أن يعلو بالدرة عمراً ، فما استطال ابنه إلا بجاهه لولا أن القبطي أباها ، واكتفى بالقصاص لنفسه ممن ضربه .

ولقد سبق أن اقتبسنا من كتاب : « الدعوة إلى الإسلام » للسير . ت و . أرنولد «وأن أهل حمص غلقوا أبوابهم دون

جيش هرقل ، وأبلغوا المسلمين أن ولايتهم وعدلهم أحب اليهم من ظلم الإغريقي وتعسفهم » .

فلم تكن نماذج العدل الإسلامي محصورة في حوادث فردية ، مما قد يقع نظيره بين الحين والحين ، ولكنها كانت منهاجاً عاماً ، وخطة ثابتة ، مع الأفراد والجماعات والشعوب على سواء ، مما يثبت للمجتمع الإسلامي سبقه في العدالة الإنسانية المجردة عن كل ملابسة وتحقيقه هذه العدالة بين الجميع في واقعه التاريخي .

فكرة الإسلام عن وحدة البشرية ، ونفيه لعصبية الجنس واللون والوطن ، واعتقاده في وحدة الدين في الرسالات كافة ، واستعداده للتعاون مع شتى الملل والنحل في غير عزلة ولا بغضاء ، وحصره لأسباب الخصومة والحرب في الدفاع عن حرية الدعوة وحرية العقيدة وحرية العبادة ، وفي دفع الظلم عن المظلومين وإزالة الفساد من الأرض ، ونفيه للأسباب الاقتصادية والمذهبية للحروب وضمان العدالة الاجتماعية المطلقة للجميع ، كل هذه الخصائص هي التي تهيء للنظام الإسلامي أن يكون نظاماً عالمياً ، وللمجتمع الإسلامي أن يكون مجتمعاً غير عنصري ولا مذهبي ، مع قيامه على أساس من عقيدة سماوية ، تعنى عناية كبرى بالعنصر الأخلاقي ، وتحاول رفع روح البشر وسلوكهم وتدعو إلى الخير والرفعة والكمال . . مما يفرد النظام الاجتماعي الإسلامي بسمة لا نظير لها في سائر أنواع النظم الاجتماعية التي عرفتها البشرية قديماً وحديثاً .

إن المجتمع الإسلامي مجتمع حر مفتوح ، يملك كل فرد وكل جماعة وكل شعب أن يدخل اليه يندمج فيه ، من غير استئذان ودون قيد ولا شرط — إلا الكف عن اضطهاد الدعوة واضطهاد العقيدة وظلم الناس والفساد في الأرض .

ليس هنالك حاجز من الجنس ، ولا اللون ، ولا اللغة ، ولا الحدود الجغرافية ، ولا حتى من عصبية الدين ، كل إنسان يملك — بدون استئذان كاهن ولا رجل دين — أشهد أن لا إله إلا الله ، و أن محمداً رسولُ الله ؛ فإذا هو مسلم ، له في الوطن الإسلامي كل حقوق المسلمين الذين لهم آباء في الإسلام وأجداد ، وكل مسلم على وجه الأرض يملك — بدون استئذان حاكم ولا شرطي — أن يدخل الوطن الإسلامي ويخرج منه ، ويذهب في أرجائه ويروح ، دون جواز سفر ، ودون وقفة عند الحدود ، وكل إنسان — وإن لم يكن مسلماً يملك أن يعيش في ربوع الوطن الإسلامي مكفول الحرية في العقيدة والعبادة ، مكفول الدم والمال ، مكفول الرزق والمعيشة عاملا أو عاجزاً عن العمل — مادام خاضعاً للقوانين التي تنظم حياة الجماعة ، شأنه شأن المسلمين من أهل البلاد وكل دولة غير مسلمة تملك أن تتعاقد وتتعاهد مع الدولة الإسلامية ، على الإصلاح في الأرض ، أو على السلم والمهادنة فتثق أن عهدها محفوظ غير منقوض ما وفت هي بعهدها ، ولم تنقض منه شيئاً .

لنأخذ المجتمع اليهودي ، إنه مجتمع مقفل لا يدخله إلا الإسرائيلي ، فالدين والقومية شيء واحد ، ومن هنا هو مجتمع مغلق في وجوه الآخرين غير قابل لأن يكون مجتمعاً عالمياً في يوم من الأيام .

المجتمع الهندوكي بدوره يكاد يكون مجتمعاً مقفلا كالمجتمع اليهودي ، لأن تقسيم البرهمية للطبقات في هذا المجتمع ، وعزلها كل طبقة عن الأخرى عزلا كاملا ، بحيث لا يمكن اجتياز الفواصل الحديدية بين هذه الطبقات . . . لا يسمح لغير الهنود أن يعتنقوا الديانة الهندوكية ، ولا يسمح بفكرة الأخوة العالمية ، التي تهيء لقيام مجتمع عالمي مفتوح للجميع ، ومهما شاركت الهند في سياسة العالم في المستقبل ، ومهما تكن ضخامة تعدادها ومواردها ، فإنها ستبقى في عزلة اجتماعية عن البشرية ، لأن المجتمع الهندي حسب مقوماته الحالية مجتمع مغلق ، غير قابل للنمو والامتداد ، ولن يكون له دور يؤديه في حياة البشرية إلا إذا تخلى عن الديانة البرهمية ، التي تقيم فواصل متحجرة بين الطبقات الإنسانية .

أما المجتمع المسيحي — إذا صح هذا التعبير — فالمسيحية لا تحكمه ، والنظم فيه لا تعتمد على العقيدة ، إنما تعتمد أساساً على القوانين الوضعية ، حيث تقف العقيدة في عزلة عن المجتمع ، تحاول أن تعمل في ضمير الفرد وحده ، وبديهي أن قوة النظام الاجتماعي لا تمهل الفرد ليستمع إلى صوت

الضمير ما لم يكن هذا النظام ذاته قائماً على العقيدة التي تعمر الضمير . .

وهذا الانعزال بين العقيدة والنظام في العالم الذي يسمى العالم المسيحي ، يحرم الفرد ذلك التناسق الذاتي بين ضميره والنظام الذي يعيش في ظله ، كما يحرم المجتمع تلك الإيحاءات السامية المنبعثة من روح الدين . . وعلى أية حال فهذا موقف اضطراري في العالم المسيحي ، لأن المسيحية لم تتضمن شريعة تنظيم المجتمع عن طريق القانون ، ومن هنا ذهبت كل دعوات المسيحية إلى السماحة الإنسانية هباء ، وغلبتها روح الاستعمار الخبيثة ، المنبعثة من النعرة القومية المنعزلة داخل الحدود الجغرافية ، ومهما تقل الماركسية عن العلاقة بين الرأسمالية والاستعمار ، فسيبقى واضحاً أن الرأسمالية وحدها بدون النعرة القومية لم تكن قادرة على خلق نظام الاستعمار في شكله الذي ظهر به وعرفه الناس عليه .

يبقى المجتمع الشيوعي — وهو مثل المجتمع الإسلامي من ناحية كونه يقوم على فكرة ، لا على حدود جغرافية ولا على عصبية عنصرية — ولكنه — على الأقل ، في وضعه الحاضر ، يعد مجتمعاً مغلقاً ، تقوم حوله الأسوار الحديدية فضلا على تجرده من كل سماحة إنسانية ، لتغلغل روح الحقد الطبقية في تعاليمه ، وتنكره لروح الدين وكل اشعاعاتها الخلقية في الضمير .

وهنالك الفارق الرئيسي البارز بين المجتمع الإسلامي والمجتمع الشيوعي من ناحية حرية العقيدة . .

إن المجتمع الإسلامي كما أسلفنا مجتمع حر مفتوح، تملك جميع العقائد والمذاهب والآراء أن تعيش في ظله ، وليس الإكراه عنصراً من عناصر تكوينه ولا بقائه ، وهو لا يحمي نفسه بقوة البوليس والجستابو ، ولا يخاف من لا يدينون بدينه ولا يضيق عليهم ، ولا يطردهم من الأرض ، ولا يدفنهم في ثلوج سيبيريا ، ولا يغتالهم بحركات التطهير . . ذلك أنه يعتمد على الايمان بالعقيدة ، وعلى تطوع كل فرد فيه بصيانة النظام القائم على هذه العقيدة . . ومن ثم فحدوده مفتوحة بلا حواجز ولا قيود لجميع المسلمين من كل جنس ولون وصقع ، ولغير المسلمين كذلك من المسالمين . لا بل إن المشرك ليملك في الوطن الإسلامي أن يستجير فيجار ، ويتحتم حينئذ على الدولة المسلمة أن تحميه ، وأن تكفله ، وأن تبلغه مأمنه : «وإنْ أحَدٌ منَ المشرِكين استجارَكَ فأجِرْهُ حتى يسمع كلامَ الله ثم أبلِغْهُ مَأمَنَه » (١)

ولا بد لنجاح أيه دعوة عالمية من وجود مجتمع عالمي حر مفتوح ، يسمح للمخالفين له في الرأي والعقيدة ، أن يعيشوا في ظله آمنين ، لأن الناس لا يمكن أن يدينوا جميعاً بمذهب واحد ، ولو كان هذا المذهب من وحي إله لا من صنع

(١) التوبة : ٦

بشر ، وحرمان من يخالفون المذهب الشيوعي حق الحياة في المجتمع الشيوعي يحرمه صفة المجتمع العالمي الذي تتجاوز فيه جميع العقائد ، وجميع المذاهب وجميع الأجناس والألـوان . .

وكذلك يبدو أن المجتمع الإسلامي وحده ، هو المجتمع العالمي ، الجدير بعالم حر ، وهو وحده السابقة الناجحة في سبيل عالم واحد ، تنعم فيه البشرية بالأمن والسلام والاستقرار.

نظـام ربـاني

إن الخاصية الرئيسية التي تفرد بها النظام الاجتماعي الإسلامي من سائر النظم الاجتماعية التي عرفتها البشرية قبل الإسلام وبعده ، هي أنه نظام رباني ، وأنها نظم وضعية ، ومن هذه الخاصية تنبع كل الخصائص التي تحدد طبيعة هذا النظام .

ولقد أشرنا إلى هذه الخاصية عند الكلام عن « طبيعة المجتمع الإسلامي » فالآن نفصل القول فيها :

إن النظم الاجتماعية الوضعية من صنع المجتمع ذاته ، سواء عن طريق فلسفة معينة يبتدعها أفراد ، ثم تعتنقها الجماعة وتتكيف بها ، وتضعها موضع التطبيق العملي ، في الحياة كالمادية الجدلية ، التي بنيت عليها الماركسية ، ثم النظام الاجتماعي الذي تأخذ به روسيا الآن والدول التي تدور في فلكها . . أو عن طريق تطورات واقعية في حياة المجتمع ، تدفع به عملياً إلى أوضاع اجتماعية ونظم اقتصادية وسياسية ، وذلك كما وقع في أوربا عند تحولها من نظام الإقطاع إلى

النظام الرأسمالي ، تحت ضغط التحولات الواقعية في حياة الجماعة ، وإن كان الغالب أن تتفاعل التحولات الواقعية مع الفلسفات النظرية ، وتؤثر فيها وتتأثر بها ، حتى يتم التطور الاجتماعي إلى نظام بعد نظام ، وفي جميع الحالات نستطيع أن نقول : إن النظم الاجتماعية الوضعية كانت من صنع المجتمع ذاته ، على أي من الاعتبارات التي أسلفنا .

فأما المجتمع الإسلامي فلم يسلك هذا الطريق ؛ لأنه برز إلى الوجود نتيجة نظام رباني ، قائم على العقيدة الإسلامية ، والشريعة القائمة على هذه العقيدة ، فكان المجتمع الإسلامي بكل مقوماته وخصائصه انبثاقاً من هذه العقيدة ومن تلك الشريعة ، التي ليس للبشر فيها من عمل إلا تلقيها ، والتكيف بها ، والتقيد بقالبها ، والنمو في حدودها .. من ثم فهو نتاج العقيدة والشريعة الربانيتين ، وهو على هذا الاعتبار نظام رباني .

والله سبحانه وتعالى يقول في الكتاب الكريم : « كُنْتُمْ خيرَ أُمّة أُخْرِجَتْ للنّاس » وهذا التعبير « أُخرجت » يدل دلالة واضحة على حقيقة نشأة هذه الأمة وحقيقة النظام الذي يقوم عليه وجودها ، فهي أمة مخرجة إخراجاً ، وفق نموذج معين ، يحققه نظام معين ، وهي لم تخرج نفسها وفق نموذج من تصوراتها العقلية ، أو ضروراتها ، إنما وضع لها نظامها من لدُن خالقها ؛ وأخرجت للناس على وفقه إخراجاً ربانياً .

وقبل أن ننتقل إلى تتبع بعض الآثار التفصيلية لتلك الخاصية الأساسية ، في نظام المجتمع الإسلامي ، نحب أن نؤكد مبدأً هاماً يترتب على تلك الخاصية :

إن النظام الاجتماعي الإسلامي ، وقد انبثق من العقيدة الإسلامية ، وتكيف وجوده بالشريعة الإسلامية ، يجب أن يظل دائماً خاضعاً في نموه وتجدده للأصل الذي انبثق منه ، وللشريعة التي كيفت وجوده ، يجب أن تكونَ الشريعة الإسلامية هي المسيطرة على كل تطور في نظام المجتمع الإسلامي ، وألا يترخص هذا النظام في اتجاه من اتجاهاته الكلية أو الجزئية خضوعاً لأوضاع أجنبية عن طبيعته ، تضغط عليه من الخارج ، بينما هو يملك تلبية جميع الحاجات المتجددة في حدود قانونه هو ، وحسب اتجاهه الذاتي ، وقد تضمن في صلبه طريقة مواجهة كل حاجة وكل ضرورة ، وطريقة تقدير الضرورات الواقعية ، التي لم يدع تقديرها للبشر جزافاً ، إنما نص على بعضها صراحة ، وحدد طرق القياس على ما نص عليه ، ليظل تقدير الضرورات والحاجات محكوماً بقانونه الذاتي .

إن هذا النظام دقيق في تكوينه ومتكامل في مجموعه ، وكل صغيرة وكبيرة فيه متناسقة بعضها مع بعض ، وفق القاعدة التي يقوم عليها ، وهو من الدقة بحيث تتغير طبيعته بدخول أي عنصر غريب عن هذه الطبيعة في تركيبه ، هو نظام غير

قابل للترقيع ، غير قابل لأن نستعير له « قطع غيار » من أي نظام وضعي ، لأن الاعتقاد فيه والعبادة، والسلوك والمعاملة، كلها مترابطة ، وكلها متناسقة ، وكلها متفاعلة وكلها نابعة من عقيدة واحدة ، ذات أهداف مرسومة ، وهي تنشىء آثارها الاجتماعية وفق تركيبها الذاتي ، فلا تصلح معها آثار اجتماعية أخرى ، ناشئة من فلسفات أو أوضاع أجنبية ، مهما تكن في ظاهرها بعيدة عن موضوع العقيدة ، كالمسائل الاقتصادية والمالية مثلا، وسنرى بعد قليل أن كلّ جزئية من جزئيات هذا النظام مهما بدت بعيدة عن العقيدة ، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ، ومتأثرة تأثراً عميقاً بتلك العقيدة ،

ومع هذا فإن الإسلام لا يحرم الانتفاع بالتجارب البشرية في كل ما لا يمس أصلا من أصول الشريعة ،فلا حرج في الانتفاع بتجارب البشر في تحديد الحاجات الاجتماعية المتجددة وضبطها بوسائل البحث المتجددة ، ولا حرج في الانتفاع بتلك التجارب في وسائل تنفيذ المبادىء الإسلامية ، إن مبادىء الإسلام ثابتة لا تتغير ، أما تحقيق هذه المبادىء فمتجددة . ومن ثم تملك الانتفاع بتجارب البشر في هذا المجال وذاك ، على ألا نصطدم سواء في تحديد الحاجات الاجتماعية وضبطها أو في وسائل تلبيتها وتحقيقها بمبدأ ثابت في الإسلام ، ولا باتجاه أساسي من اتجاهاته الخالدة .

ونضرب هنا بعض الأمثلة متعجلين بها مواضعها من هذا البحث ، لإيضاح ما نعنيه هنا :

إن الإسلام مثلا يجعل العدل المطلق ، بكل معانيه ، في جميع مجالاته ، أصلا من أصول الحياة في المجتمع الإسلامي ، العدل في تسوية البشر جميعاً من ناحية النشأة ، والجنس والحقوق والواجبات ، والعدل في إقامة فرص الحياة والنمو والعلم والعمل والتفوق لجميع من يضمهم الوطن الإسلامي،دون حاجز من جنس أو لون أو طبقة أو نسب أو نفوذ مالي أو كائناً ما كان من الحواجز ، والعدل في الحكم والتقاضي دون تأثير من مودة أو شنآن ، ودون تأثير بقيمة من القيم على اختلافها ، حتى الدينية منها (وسيأتي تفصيل هذا كله) .. هذا من ناحية المبدأ في ذاته ، فأما وسائل تحقيقه فهي غير محدودة في الشريعة ، وقد حدد الفقه الإسلامي بعض الوسائل التي رآها مناسبة للعصر الذي نشأ فيه ؛ وما تزال هذه الوسائل قابلة للتجدد حسب ظروف كل بيئة ، وحسب التجارب البشرية النافعة في هذا المجال .. ولنأخذ عدالة التقاضي مثلا ، فهل تراها تتحقق بأن تكون هناك محكمة واحدة أو بدرجات من المحاكم ؟ تراها تتحقق بأن يكون القاضي عاماً أو أن يتخصص القاضي وتتخصص المحكمة في نوع من القضايا ؟ تراها تتحقق بفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، أو بأن يكون للقاضي أو لبعض أنواع القضاة ، أو لبعض أنواع المحاكم اختصاص تشريعي أو اختصاص تنفيذي. الخ .. هذا كله متروك للأصلح من تجارب البشرية ، وللآراء

المتجددة حسب الظروف المتجددة ، في كل مكان وفي كل زمان . .

وإن الإسلام مثلا يجعل الشورى أساساً من أسس الحكم في في الدولة الإسلامية . . فأما كيف تتحقق الشورى على الوجه الأمثل فهذا ما لم ينص عليه ، ولقد وقعت في المجتمع الإسلامي على عهد الرسول ﷺ وبعده في مسألة الخلاف وغيرها ألوان من الشورى ، ولكن هذا الذي وقع لا يحدد جميع وسائل الشورى ، بل إن ذلك متروك لما يجد من تطورات في جسم المجتمع الإسلامي ، وفي ظروفه ، ومتروك كذلك لما يبتكر من وسائل الشورى الناجحة حسب التجارب المتجددة ، فهل تتم الشورى على الوجه الأمثل بالتصويت العام — في كل الشؤون أم في بعضها ؟ — أم تتم بتصويت أهل الحل والعقد من ممثلي الأمة الذين لا يختلف عليهم ؟ أم تتم بواسطة ممثلين للنقابات والجامعات والطوائف المختلفة ؟ وهل تتم بالتصويت الشفهي أم الكتابي ؟ وهل تتم بمسؤولية الوزراء أمام الحاكم الأعلى المنتخب أم بمسؤليته امام الهيئة الممثلة للشعب؟ وهل تتم بمجلس واحد أم بمجلسين ؟ . . الخ . . كل ذلك متروك لظروف كل أمة وزمانها ومكانها ، وللتجارب البشرية التي تحقق الشورى على الوجه الأمثل .

وهكذا قضايا كثيرة، مما لم يرد فيه نص يحدد طريقة التنفيذ ووسيلة التطبيق ،مما يحقق المرونة الكاملة للنظام الإسلامي ،مع بقائه محكوماً بالشريعة التي تكيف بها نشأته ووجوده .

ثم نعود إلى استعراض بعض الآثار التي تركتها تلك الخاصية الكبيرة في نظام المجتمع الإسلامي . .

قلنا إن هذا النظام بسبب انبثاقه من العقيدة الإسلامية، وتكييف وجوده بالشريعة المستمدة منها ، شديد الارتباط بتلك العقيدة ، والواقع أن العقيدة الإسلامية واضحة الأثر في كل جزئيات النظام الإسلامي ؛ ما قرب من هذه العقيدة في الظاهر كالعبادات والأخلاق ؛ وما بعُد عنها في الظاهر كالمعاملات المالية ، والارتباطات الاقتصادية ، والعلاقات السياسية ، داخلية أو دولية ، بحيث يصعب إدراك طبيعة أي جانب من هذه الجوانب المتعددة ، وفهمها فهماً حقيقياً ، بدون دراسة العقيدة الإسلامية ، وفكرة الإسلام عن الكون والحياة والإنسان ؛ ثم الربط بين هذه الفكرة الكلية ، وبين أي جانب من جوانب الحياة في الإسلام ، فردية كانت أو عائلية أو جماعية أو دوليـــة .

إن عقيدة التوحيد – بكل إشعاعاتها – تسيطر وتؤثر في مقومات النظام الاجتماعي الإسلامي ، توحيد الله المطلق بلا شبهة من شرك أو تعدد ، وتوحيد إرادة الله في الخلق والحفظ والضبط والحساب ، وتوحيد الوجود الحـــادث عن توجـــه الإرادة الواحدة ، وتوحيد الحياة في مصدرها وطبيعتها ومقوماتها ، وتوحيد البشرية في مصدرها وأصلها ونشأتها ، وفي أجيالها وأهدافها ومصائرها ، وتوحيد الدين

على أيدي أمة الرسل — وهم أمة واحدة — وتوحيد الأمة المؤمنة وهي تشمل كل من آمنوا برسول من رسل الله قبل أن يُرسَل أخوه بعده من لدُن آدم إلى خاتم المرسلين، وتوحيد الطبيعة البشرية في اعتبارها وتوجيهها ، وتوحيد العقيدة ، والعمل والعبادة والسلوك ، وتوحيد الدنيا والآخرة في التوجه إلى الله (١) .

عقيدة التوحيد هذه — بكل إشعاعاتها — تسيطر سيطرة تامة على كل جوانب النظام الاجتماعي الإسلامي ؛ وتحدد كل مقوماته وخصائصه الأخرى ؛ وتفسر كثيراً من المشاعر والآداب والأخلاق والمعاملات ، والحقوق والواجبات ، والعلاقات والارتباطات في هذا النظام ، وفي كل صورها وأشكالها .

وسيتكشف لنا صدق هذه الحقيقة الواقعة ، كلما مضينا في دراسة خصائص المجتمع الإسلامي ومقوماته، وفي استعراض القواعد الشعورية القانونية التي تتحقق بها هذه المقومات والخصائص ، فأما الآن فنكتفي بتتبع بعض آثار عقيدة التوحيد الإسلامية في تحقيق خصيصة الربانية في النظام الإسلامي .

---

(١) راجع فصل: طبيعة العدالة الاجتماعية في كتاب: « العدالة الاجتماعية في الإسلام » وفصل : طبيعة الإسلام في كتاب : « السلام العالمي والإسلام » وفصل : القصة في القرآن : في كتاب « التصوير الفني في القرآن » وتفسير قوله تعالى : « تلك الرسل » في الجزء الثالث من «ظلال القرآن».

ومع أن عقيدة التوحيد هي القاعدة التي تقوم عليها كل الديانات السماوية ، فإن لها في الإسلام مدلولا أوسع وأشمل من مدلولها في كل عقيدة ، كل عقائد التوحيد أصلا تتفق في وحدانية الله سبحانه وتعالى ، ولكن الإسلام يضيف إلى توحيد الله آثاره الطبيعية في توحيد خلقه ، وتوحيد نشاط خلقه كذلك .

ويتضح هذا المعنى حين توازن بين الإسلام واليهودية مثلا ، فتراهما يتفقان على توحيد الله ، ثم يمضي الإسلام إلى اعتبار بقية إشعاعات التوحيد التي أسلفناها ، بينما اليهودية تقف عند حدود قومية محلية في بني إسرائيل ، لا تتعداهم إلى توحيد البشرية في المخاطبة بالرسالة : « فأتياه فقولا : انا رسولا ربك ، فأرسل معنا بني إسرائيل ولا تعذبهم ، قد جئناك بآية من ربك والسلام على من اتبع الهدى »(١) « وقـــال موسى يا فرعونُ إني رسول من رب العالمين حقيق عليّ أن لا أقول على الله إلا الحق قد جئتكم ببيّنة من ربكم فأرسل معي بني إسرائيل »(٢) ..

ولا بد أن يترتب على كلتا النظرية آثارها في النظام الذي يقوم عليها : مبادئه وتشريعاته وتطبيقاته ، ولنـــدع اليهود بعد ذلك من أسطورة « الشعب المختار » ومن قولهم الذي حكاه القرآن عنهم : « وقالوا : ليس علينا في الأميين

(١) سورة طه ، آية : ٤٧
(٢) سورة الأعراف آية ١٠٤ — ١٠٥

سبيل » . . وما ترتب على هذه الانحرافات من آثار أخرى في علاقاتهم بالبشر ، وفي طرائقهم في الحياة . .

ويتضح ذلك المعنى كذلك حين توازن بين الإسلام والمسيحية ، فتراهما يتفقان على توحيد الله — مع غض النظر عن الانحرافات التي وقعت بعد ذلك نتيجة لدخول الرومان الوثنيين في المسيحية ، وخلط وحدانيتها بوثنيتهم ، وما نشأ عن هذا الخلط من أوهام وأساطير — ثم نرى الإسلام يمضي إلى اعتبار سائر إشعاعات التوحيد ، بينما المسيحية تقف كذلك عند الحدود القومية لبني إسرائيل : « ورسولا إلى بني إسرائيل أني قد جئتكم بآية من ربكم . . . الخ »[1] فإذا تجاوزنا عن هذه السمة واعتبرنا الواقع التاريخي للمسيحية ، من كونها تحولت إلى دعوة عامة ، مخالفة في ذلك طبيعتها ومهمتها ، من أنها جاءت لبني إسرائيل خاصة ، ولفترة من الزمان موقوتة بظهور الرسالة التالية ، وذلك بحكم تدخل عوامل سياسية خارجة عن طبيعة المسيحية ، عندما تنصرت الدولة الرومانية ففرضت المسيحية فرضاً ، وبحد السيف على رعايا الامبراطورية الرومانية . . إذا تجاوزنا سمة القومية المحلية ، فإننا نطلع على فارق آخر بين مدلول التوحيد الشامل في الإسلام ومدلول التوحيد الضيق في المسيحية عند النظر إلى الطبيعة البشرية ، إذ تفصل المسيحية بين جسد الإنسان وروحه ، وتميل إلى كبت

---

(٣) آل عمران آية : ٤٩

الطاقات الحيوية إطلاقاً للطاقات الروحية ، مما انتهى بالمسيحيين إلى نظام الرهبانية ، التي لم تكتب عليهم ، وإنما ابتدعوها ابتغاء رضوان الله ، بينما يوحد الإسلام الطاقات البشرية جميعاً ، فيجعل كل نشاط للإنسان عبادة ، سواء في ذلك العبادة المفروضة والعمل والمتاع ، متى توجه الإنسان بنشاطه في أي حقل من هذه الحقول إلى الله .

ونعود بعد هذا الإيضاح إلى تتبع بعض آثار عقيدة التوحيد الإسلامية في تحقيق خصيصة الربانية في النظام الإسلامي . . أول هذه الآثار هو توحيد المتّجه ، الذي يتوجه اليه الفرد والجماعة ، الحاكم والمحكوم ، العامل وصاحب العمل، المنتج والمستهلك، المعطي والآخذ . . توحيد المتجه الذي يتوجه اليه هؤلاء جميعاً بنشاطهم العملي وإنتاجهم المادي ، كما يتوجهون اليه بمشاعرهم ووجدانهم سواء بسواء . . هذا المتجه الواحد هو عبادة الله ابتغاء مرضاة الله : « ومَا خَلَقْتُ الجنّ والإنس إلا ليَعْبُدُونِ »[1] « قُلْ : إنّ صلاتي ونُسكي ومحياي ومماتي لله ربّ العالمين ، لا شريك له وبذلك أُمِرتُ وأنَا أوّلُ المسلمين »[2] . . . وجاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : الرجل يقاتل للمغنم ، والرجل يقاتل للذّكْر ، والرجل يُرى ، فمَن في سبيل الله ؟ قال ﷺ : « مَن قاتل لتكون كلِمَةُ الله هي العُليا فهو في سبيل الله »[3] .

(١) الذاريات : ٥٦

(٣) متفق عليه .

ونقف لحظة عند النص الأول من هذه النصوص، لأن ايضاحه ذو أثر عميق في إيضاح جانب من فكرة الإسلام الكلية من الحياة، فما معنى العبادة المقصودة في الآية : «وما خلقتُ الجن والإنس إلا ليعبدون» ؟ يبدو لي جلياً أن المراد هو رسم غاية عليا للحياة ، هو التوجه بكل نشاط فيها إلى الله ، سواء كان هذا النشاط شعيرة تعبدية ، أم نية ، أم عملا من أي نوع ، أي التوجه بها إلى هدف أعلى من الأرض وأوسع مدى ، أعلى من الحاجات البشرية القريبة ، ومن شأن هذا التوجه بكل نشاط إلى الله، تطهير الحياة، ورفعها، ومنحها معنى أسمى من معنى اللحم والدم ومقتضياتها القريبة أو البعيدة ، وليس الغرض أن تقضى الحياة كلها في شعائر تعبدية ، فالإسلام يجعل كل نشاط يتوجه به الإنسان إلى الله عبادة — كما أسلفنا — ولو كان هذا النشاط هو الاستمتاع بطيبات الحياة التي أحلها الله ، بنية أن هذا المتاع تحقيق لإرادة الله في حل الاستمتاع بالطيبات ، ومن هنا يجيء توحيد الطاقة البشرية ، وتوجيهها كلها إلى الله .

توحيد الاتجاه ، وتوحيد المتجه اليه من الأفراد والجماعات في المجتمع الإسلامي ، في كل شأن، ومراقبة الله في كل قول أو فعل ، يترك آثاره في طبيعة هذا المجتمع ، ونوع الروابط التي تقوم بين وحداته ، لأنها كلها تتجه إلى أفق أعلى من مصالح الناس كما يرونها لو خلي بينهم وبين تصوراتهم الذاتية

للمصلحة ، ولكن العقيدة في الله تجعل تصورهم للمصالح مستمداً مما ترسمه لهم شريعته ، فتتكيف طبيعة العلاقات بينهم بحسب هذا التصور ، ولا تتفرد العوامل الاقتصادية وحدها بتكيف هذه العلاقات ، بل إن هذه العوامل الاقتصادية ذاتها لتتكيف وفق ما أرادته شريعة الله لها في المجتمع الإسلامي ، وفق إيحاءات العقيدة في الله ، وإشعاعاتها في العلاقات الإنسانية كـــافة .

والإسلام يربط بين العقيدة والنظم والتشريعات التي يطلب إلى كل فرد في المجتمع الإسلامي صيانتها ومراعاتها ورد الحاكم والمحكوم اليها ، ونضرب على هذا بعض الأمثلة .

فالزكاة وهي ضريبة مالية ، تحقق جانباً من جوانب التكافل الاجتماعي في الإسلام — وهو أوسع مدى من الزكاة وأكبر مدلولا من الحقوق المالية عامة كما سيأتي — هذه الزكاة فريضة دينية ، تمثل الركن الثالث من أركان الإسلام ، تطلب لمستحقيها باسم الله ، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعقيدة في الله وفي أنه هو الذي استخلف أصحاب المال في ماله ، فحق عليهم أن ينفقوا بأمره وبإذنه من هذا المال : « وأنفِقوا ممّا جعلكم مُستَخلَفين فيهِ » [1] . . « وآتُوهمْ مِنْ مالِ الله الذي آتاكم» [2] .

الربـــا — وهو داخل في النظم الاقتصادية والمالية — يحرم

---

(١) سورة الحديد ، آية ، ٧
(٢) سورة النور ، آية : ٢٣

ويربط تحريمه بالعقيدة وإشعاعاتها في النظرية المالية في الإسلام : « يا أيها الذين آمَنُوا اتّقوا الله وذروا ما بقي من الرِّبَا إنْ كنتم مؤمنين ، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم ، لا تظلمون ولا تُظلمون » (١)

والحد في السرقة عقوبة تتعلق من ناحية بالنظام الأخلاقي ومن ناحية بالجانب الاقتصادي ، وهي مربوطة بالعقيدة في الله ، تنفذ عقوبة من الله ، لا من المسروقين ولا من المجتمع كله : « والسّارِق والسّارِقَة فاقطَعُوا أيديهما جزاءً بما كسبا ، نكالا من الله » (٢) .

والحد في الزنا عقوبة ذات علاقة بالأخلاق من ناحية وذات علاقة بنظام الأسرة وبالنظام الاقتصادي — في تدليس الأنساب وتوريث الغرباء — ، وهي ترتبط بالعقيدة في الله ، ولا يذكر بجانبها لا حق الأسرة ولا حقُّ المجتمع ، ولكن حقُّ الله : « الزّانيَة والزّاني فاجلِدوا كل واحدٍ منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر» (٣) .

وهكذا كلما مضينا مع القواعد التي يقوم عليها النظام الاجتماعي الإسلامي ، نجدها مرتبطة بالعقيدة ، قائمة عليها ،

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٧٨ — ٢٧٩

(٢) سورة المائدة ، آية : ٣٨

(٣) سورة النور ، آية : ٢

مستمدة منها قوتها وأحقيتها محققة سنة الربانية في النظام الإسلامي .

معنى آخر من معاني الربانية يشتمل عليه النظام الإسلامي ، نشير اليه هنا إشارة مجملة ، لأنه يتعلق بنظام الحكم في الإسلام (وسنعرض له قريباً إن شاء الله) .

إن الحاكمية في هذا النظام الرباني الفريد لله وحده ، فلا حاكمية فيه لأمير ولا رعية ، فالله وحده ، هو المشرع ابتداء وعمل البشر هو تطبيق التشريع الإلهي وتنفيذه — وهم حتى فيما يجمعون عليه مما لم يرد فيه نص ، يظلون مطبقين للمبادىء الإسلامية ، لا مبدعين ولا مضيفين مبدأ جديد لا أصل له في الشريعة ، بله أن يكون مخالفاً لأصل من أصولها — وهم في الأحكام التطبيقية والتنفيذية محكومون بالمبادىء الأساسية التي جاءت بها الشريعة ، غير مخيرين في العدول عنها ، أي اختيار بعضها دون بعض ، أو في تعديلها وتحويرها : «وأن احكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك» (١) .. «ومَن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» (٢) .. ومَا كان لمؤمنٍ ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً ، أن يكون لهم الخيرة من أمرهم» (٣) .

---

(١) سورة المائدة آية : ٩

(٢) المائدة آية : ٤٤

(٣) سورة الأحزاب آية ٣٦

والإشارة إلى الرسول ﷺ في صدد الحكم والتشريع ، لا تنفي أن الحاكمية لله وحده دون البشر ؛ فالرسول ﷺ لا ينطق في هذا عن الهوى : « إنْ هُو إلاَّ وحْيٌ يُوحى » (١) أما ما كان يستشير فيه الرسول ﷺ ، ويمضيه حسب المشورة لا حسب رأيه ، فقد كان في الأمور التي لا تتعلق بالتشريع في أية صورة من صوره ، ومنه كل ما ينظم أحوال الجماعة ، إنما كان يجيء في الأمور العملية المتعلقة بالخبرة كتأبير النخل واختيار مواضع القتال وخطط مما يتعلق بعلم تجريبي ، لا بتشريع ولا بتنظيم اجتماعي يتعلق بالأصول ، وفي هذه الدائرة قوله ﷺ : « أنتم أعلم بأمور دنياكم » لا في المبادىء والأصول المتعلقة بالإنسان في عقيدته أو في نظامه الاجتماعي فليكن هذا المعنى واضحاً تمام الوضوح لأن بعض الممارين يلبسه على الناس ويقتل لهم بالشبهات .

نعم يملك فقهاء الشريعة الإسلامية — وهم ليسوا طائفة معينة كرجال الإكليروس في الكنيسة المسيحية مثلا — إنما هم مَن تفقه في الدين أيّاً كانت وظيفته وعمله — يملك الفقهاء أن يختلفوا في فهم النصوص وفي استنباط الأحكام منها ، كما يختلف شراح القانون الوضعي — ولكن اختلاف فقهاء الإسلام يظل داخل حدود مرسومة ، فهو لا يمكن أن يخرج على المبادىء الأساسية في الشريعة : « فإنْ تنَازعْتُم في شيءٍ فردُّوهُ إلى

(١) سورة النجم آية : ٤

الله والرسول »[1] .. وبذلك تظل الحاكمية لله وحده ، ويظل المجتمع الإسلامي محكوماً وفق شريعته ، فإذا انحرف عن هذه القاعدة لم يعد مجتمعاً إسلامياً ، يحمل هذا العنوان الخـــاص .

وهكذا نجد سمة الربانية تتحقق من توحيد الحاكمية لله . وهذه بدورها راجعة الى عقيدة التوحيد الاسلامية .

بهذه الربانية انفرد النظام الإسلامي من بين سائر النظم التي عرفتها البشرية ، بما فيها النظام « الثيوقراطي » الذي كان الحاكم يتلقى فيه سلطته إما من رجال الدين وإما من الحق الإلهي ، بوصفه ظل الله في الأرض ! فمعنى الربانية في الإسلام متعلق بالنظام ذاته ، لا بالحاكم وسلطة الحكم ، فالحاكم في النظام الإسلامي لا يتلقى سلطته من رجال الدين ، ولا يدّعيه بحق إلهي له ، إنما يستمد حقه في تولي الحكم من البيعة الحرة ، كما يستمد طاعته من تنفيذ شريعة الله دون سواها : « اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي ما أقام فيكم كتاب الله تعالى »[1]

وفرق كبير بين هذه القاعدة وقاعدة النظام الثيوقراطي كما عرفته أوروبا .

إن الربانية في النظام الإسلامي ربانية شريعة ونظام ، لا ربانية أمراء وحكام ! وحين يشرع الله تعالى للبشر يشرع بعلم كامل ، وبعدل شامل ، وهو أعلم بمن خلق ، وهو اللطيف الخبير . . .

---

(١) سورة النساء آية : ١٥٩

الفهرس



من كتب دار الشروق الإسلامية

مصحف الشروق المفسر الميسر
مختصر تفسير الإمام الطبري
تحفة المصاحف وقمة التفاسير
في أحجام مختلفة وطبعات منفصلة لبعض الأجزاء

تفسير القرآن الكريم
الإمام الأكبر محمود شلتوت

الإسلام عقيدة وشريعة
الإمام الأكبر محمود شلتوت

الفتاوى
الإمام الأكبر محمود شلتوت

من توجيهات الإسلام
الإمام الأكبر محمود شلتوت

إلى القرآن الكريم
الإمام الأكبر محمود شلتوت

الوصايا العشر
الإمام الأكبر محمود شلتوت

المسلم في عالم الاقتصاد
الأستاذ مالك بن نبي

أنبياء الله
الأستاذ أحمد بهجت

نبي الإنسانية
الأستاذ أحمد حسين

ربانية لا رهبانية
أبو الحسن علي الحسيني الندوي

الحجة في القراءات السبع
تحقيق وتقديم الدكتور عبد العال سالم مكرم

الفكر الإسلامي بين العقل والوحي
الدكتور عبد العال سالم مكرم

على مشارف القرن الخامس عشر الهجري
الأستاذ ابراهيم بن علي الوزير

الرسالة الخالدة
الأستاذ عبد الرحمن عزام

محمد رسولاً نبياً
الأستاذ عبد الرزاق نوفل

مسلمون بلا مشاكل
الأستاذ عبد الرزاق نوفل

الإسلام في مفترق الطرق
الدكتور أحمد عروة

العقوبة في الفقه الإسلامي
الدكتور أحمد فتحي بهنسي

موقف الشريعة من نظرية الدفاع الاجتماعي
الدكتور أحمد فتحي بهنسي

الجرائم في الفقه الإسلامي
الدكتور أحمد فتحي بهنسي

مدخل الفقه الجنائي الإسلامي
الدكتور أحمد فتحي بهنسي

القصاص في الفقه الإسلامي
الدكتور أحمد فتحي بهنسي

الدية في الشريعة الإسلامية
الدكتور أحمد فتحي بهنسي

الإسراء والمعراج
فضيلة الشيخ متولي الشعراوي

مطابع الشروق

القاهرة. ١٦ شارع جواد حسنى - هاتف . ٣٩٣٤٥٧٨ - فاكس : ٣٩٣٤٨١٤
بيروت : ص ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣



رقم الإيداع : ٨٧/٨٧٦٨
الترقيم الدولى : ٦ - ١٦٠ - ١٤٨ - ٩٧٧


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



في ظلال القرآن
العدالة الاجتماعية في الإسلام
خصائص التصور الإسلامي ومقوماته
النقد الأدبي أصوله ومناهجه
كتب وشخصيات
الإسلام ومشكلات الحضارة
التصوير الفني في القرآن
مشاهد القيامة في القرآن
معركتنا مع اليهود
تفسير سورة الشورى
تفسير آيات الربا
دراسات إسلامية
السلام العالمي والإسلام
معركة الإسلام والرأسمالية
في التاريخ فكرة ومنهاج
معالم في الطريق
هذا الدين
المستقبل لهذا الدين
نحو مجتمع إسلامي